

دار الفاروق
للاستشارات الثقافية

آداب الذكر

تأليف
مُحَمَّدُ الْإِسْلَامِيُّ جَامِدِ الْغَزَالِي

مراجعة وتحقيقه
يَسْمُوعِيلُ الدَّرَانِي د. الفاروق



أَخْبَارُ الدِّسْكَ

تحذير

هذا الكتاب جمع وحقق بواسطة قسم النشر بدار الفاروق للاستثمارات الثقافية وجميع حقوق الطبع والنشر والتحقيق محفوظة لدار الفاروق للاستثمارات الثقافية ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بآلية طريقة سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية أم بالتصوير أم بالتسجيل ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للمساءلة القانونية مع حفظ حقوقنا المدنية والجنائية كافة.

العنوان الإلكتروني

www.daralfarouk.com.eg

الناشر: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية م.م

العنوان: ١٢ ش الدقي - منزل كوبري الدقي - اتجاه الجامعة - الجيزة - مصر
تليفون: ٣٧٦٢٢٨٣٠ / ٣٧٦٢٢٨٣١ - ٠٠٢/٠٢/٣٧٦٢٢٨٣٢ - ٠٠٢/٠٢/٣٧٦٢٢٨٣٣
٠٠٢/٠٢/٣٧٤٩١٣٨٨ - ٠٠٢/٠٢/٣٧٤٨٠٧٢٩
فاكس: ٠٠٢/٠٢/٣٣٣٨٢٠٧٤

الغزالي، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد - ١٠٥٨ - ١١١١.
آداب النكاح / تأليف: أبي حامد الغزالي -

الجيزة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٨.

١٠٨ ص : ٢٤ سم

تدمك 8 - 566 - 455 - 977 - 978

رقم الإيداع: ٩٢٠٨ - ٢٠١٠

ديوي: ٢٥٤.١

الطبعة العربية الأولى: ٢٠١٠

١- الزواج (الشريعة الإسلامية)

أ- العنوان

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار الفاروق للاستثمارات الثقافية (ش.م.م)

الطبعة الأولى: ٢٠١٠

www.daralfarouk.com.eg

أَخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ

تَأَلَّفَ
مُحَمَّدُ الْإِسْلَامُ أَبِي حَسَامٍ الْغَزَالِيِّ

مقدمة التحقيق

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيد الخلق أجمعين، ورحمة الله للعالمين ﷺ، والسلام والرضاء عن أصحابه الكرام البررة قادة الهدى والرشاد وحجة الله على العباد، وعلى التابعين المهديين وتابعيهم إلى يوم الدين وبعد:

يدل القرآن والسنة النبوية على أن الزواج من سنن الله في الأرض فعلها خلق آدم ومن بعده اتبع أبناؤه سنته، وإن «الأزواج تلد الأفراد، ومن الأفراد والأزواج تتألف الأمم والشعوب، يجتمع فردان فيكونان زوجاً، ولفظ الزوج يطلق على كل واحد منهما؛ لأن الزوجية تحققت به للأخر كما تحققت بالأخر له؛ فالزوجان كونا حقيقة الزوجية؛ فهما حقيقة واحدة ظهرت في صورتين، وروح واحدة انبثت في جسدين، وبناء واحد أقيم بركنين، بل هما حقيقة الإنسانية الكاملة، وكل واحد منهما جزء لها، لو وجد وحده لما وجدت الإنسانية، ولو هدم بناء وحدتها بعد وجوده لما بقيت لها بقية»^(١).

يقول الحق سبحانه في حكم التنزيل: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً وَزَوَّجَكُمْ مِّنَ الْأُنثَىٰ أَفْئَالَ بَطْلٍ يُؤْمِنُونَ وَيُحِبُّهُمْ اللَّهُ هُمْ يَتَكْفَرُونَ﴾ [النحل: ٧٢].

ويقول تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَن يَخْلُقَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

يقول محمد رشيد رضا في تعليق له على هذه الآية: «تفيد الآية أن أركان هذه الحياة ثلاثة:

أولها: سكون كل من الزوجين إلى الآخر؛ فإن المراد بالأنفس في الآية الجنس، والمراد بالزوج ما يعم الرجال والنساء، فالحكمة الأولى للزوجية أن يكون لكل من الزوجين وجود آخر من جنسه يسكن إليه من اضطرابه، ومثارات الاضطراب

في هذه الحياة كثيرة، وأنواع المتاعب فيها غير معدودة، وما اخترع الناس أنوع الملهي واللعب إلا ليقوموها، على أن اللعب شأن الأطفال لا شأن الرجال.

وأن سكون الزوج إلى زوجه وأنس الإنسان بشقيق نفسه وروحه وشريكه في جميع شئون حياته - لما يُذهب بكل اضطراب ويزيل كل وحشة - إذا تحققت الزوجية بكمال معناها^(١).

أما في السنة النبوية فيقول الرسول الكريم:

قال النبي ﷺ للثلاثة رطل الذين كانوا يسألون عن عبادته وتقالوها؛ قال: «أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أضوم وأظفر وأصلي وأزهد وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس يني»^(٢).

وقال: «من أحب بطرتي فليستنّ بسنتي، ومن سنتي النكاح»^(٣).

وقال: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن فليصم فإن الصوم له وجاء»^(٤).

ومن أجل هذه الأهمية العظيمة للنكاح أو الزواج في الإسلام فقد جعل له الإسلام قواعد وشروطاً، وأدباً وستناً ودعا الناس إلى الالتزام بقواعده والتأدب بأدابه. ويسعى الإمام الغزالي في هذا الكتاب إلى تبين بعض فضل النكاح وبعض آدابه في ضوء الكتاب والسنة؛ ومن أجل ذلك فقد قسم الغزالي كتابه إلى أقسام.

(١) المقال السابق.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «النكاح» باب «الترغيب في النكاح» حديث (٥٠٦٣)، ومسلم في كتاب «النكاح» باب «استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ووجد» حديث (١٤٠١) من حديث أنس بن مالك ؓ.

(٣) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٣/٥) حديث (٢٧٤٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/٧٧) حديث (١٣٢٢٩)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٦٩/٦) حديث (١٠٣٧٨)، من حديث عبيد بن سعد ؓ، وذكره الحيثمي في «جمع الزوائد» (٢٥٢/٤) وقال: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات إن كان عبيد بن سعد صحيحاً وإلا فهو مرسل».

(٤) ج: «متفق عليه من حديث ابن مسعود».

تقسيم كتاب آداب النكاح:

قسم الغزالي كتابه إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: في الترغيب في الزواج وفوائده والترغيب عنه.

الباب الثاني: في الآداب المرعية في العقد والعاقدين.

الباب الثالث: في آداب المعاشرة بعد العقد إلى الفراق.

وقد سعى في كل باب إلى توضيح ما أراده من مسمى الباب وإن لم يكتف بذلك في معظم الأحيان فكان ينهال بالأفكار والإفادات والاستشهاد على كلامه.

كتاب «الإحياء» ومكانته:

كتاب «آداب النكاح» هو جزء من الكتاب الضخم المثير للجدل: «إحياء علوم الدين»، وقد مزج فيه حجة الإسلام الكلام الفقهي الرصين - المعتمد على الكتاب والسنة - بشيء من لطائف الزُّهَاد والمتصوفين؛ مما أعطى الكتاب قوة علمية وجمالاً روحياً، زاده أسلوبُ الغزالي الذي هو من أرفع الأساليب.

وكتاب «الإحياء» من أوسع مؤلفات الغزالي انتشاراً وأعلها شهرةً، فلم تمضي على تأليفه أربعة أعوام حتى كانت شهرته قد طبقت الآفاق، ورغم هذه الشهرة فقد كان الناس منه على ثلاثة مذاهب:

مغالٍ في تعظيمه: كالتاج السبكي الذي قال عنه: لو لم يكن للناس في الكتب التي صنَّها أهل العلم إلا «الإحياء» لكفاهم، وأنا لا أعرف له نظيراً في الكتب التي صنَّها الفقهاء الجامعون في تصانيفهم بين النقل والنظر، والفكر والأثر.

ومنقِّر عنه: كالإمام الطُّرْطُوشِي، الذي قال عنه: شَحَنَ الغزالي كتابه «الإحياء» بالكذب على رسول الله ﷺ، فلا أعلم كتاباً على بَسْطَةِ الأرض أكثر كذباً على رسول الله منه.

وداع إلى إصلاحه: كشيخ الإسلام ابن تيمية، الذي كان وسطاً بين المذهبيين، فقال: وكلامه في «الإحياء» غالبه جيد، لكن فيه أربع مواد فاسدة: مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة الترهات الصوفية، ومادة من الأحاديث الموضوعة.

نُسخ الكتاب:

اعتمدنا في عملنا وتحقيقنا على عدد من النسخ المطبوعة، وهي مع الأسف كثيرة الأخطاء والتصحيقات، وأهمها:

١- نسخة مكتبة «كرياطة فوترا. ساراغ» بإندونيسيا، بتقديم الدكتور: بدوي طبانة.

٢- نسخة «دار الكتاب العربي»، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٥م، بتحقيق: محمد عبد الرحمن عوض.

٣- نسخة «دار الشعب» مصر، دون تاريخ.

٤- نسخة «دار الوعي العربي» حلب- سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ومعها رسالة: «تشديد الأركان» للسيوطي.

كما استعنا بالعديد من الكتب لضبط كل كلمة في الكتاب؛ وذلك لتجنب أي نقص أو تحريف أو عيب، ولكي يخرج الكتاب في أبهى صورة، ومن أهم تلك الكتب:

١- «إحياء علوم الدين» وبذيله: «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» في تخرّيج ما في الإحياء من الأخبار، للعلامة الحافظ: زين الدين العراقي. طبعة المكتبة العصرية. الطبعة الثانية ١٩٩٦م. بعناية القاضي الشيخ: محمد الدالي بلطة.

٢- الأحاديث التي في «الإحياء» ولم يجد لها السبكي إسناداً، من كتاب «طبقات الشافعية الكبرى»، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلوة.

٣- «تعريف الأحياء بفضائل الإحياء» لعبد القادر العبدروس.

عملنا في الكتاب:

يتمثل عملنا في الكتاب في النقاط الآتية:

- ١- نسخ الكتاب ومقابلته: فقد قمنا بنسخ الكتاب، ثم مقابلته على نسخة إندونيسيا، وعلى نُسَخ مطبوعة أخرى.
 - ٢- إصلاح الأخطاء التي وجدناها في النسخ المعتمدة للتحقيق.
 - ٣- ضبط نص الكتاب ضبطاً مُبَيَّنًا لِمُسْكِلِهِ، مع وَضْع علاماتِ التَرْجِيمِ المُناسِبَةِ؛ حتَّى يستطيعَ كُلُّ قارئِ قراءةِ الكتابِ قراءةً صحيحةً.
 - ٤- شرح الكلماتِ الغريبةِ في الكتاب؛ بحيثُ يستطيعُ القارئُ فَهْمَ النصِّ كما قصده المصنّف.
 - ٥- تخرِيج الأحاديث والآثارِ الواردةِ في الكتاب، وقد ألحقنا تخرِجات الحافظ العراقي لأحاديث الإحياء بالهامش، كل تخرِيج حديثٍ عليه. وأشرنا لتخرِجه بالرمز «ع». وإذا لم يوجد له تخرِيج على الحديث خرَّجنا وحكمنا.
 - ٦- وَضْع قائمةٍ بِمُحتَوَيَاتِ الكتابِ في آخِرِهِ؛ تيسيراً على القارئ؛ ليَصِلَ إلى مُرادِهِ في أَقلِّ وقتٍ مُمكنٍ.
 - ٧- إعدادُ تَرْجُمَةٍ مُفَصَّلَةٍ عن مُصنّفِ الكتاب؛ لتعريف القارئ بِاسمِهِ، وتاريخِ موليدِهِ، وأهمِّ مصنفاته العلمية، وتاريخِ وفاته.
 - ٨- تنسيق الكتاب: وقد اعتمدنا في ذلك على أحسنِ طُرُقِ العرضِ التي تُيسِّرُ على القارئِ تَصَفُّحَ الكتابِ بِسهولةٍ وَيُسْرٍ، ويتمثَّل ذلك في الآتي:
- تفكير الكتاب؛ بحيثُ تحتوي كُلُّ فِقرةٍ على معلومةٍ مُستَقِلَّةٍ.

- الآيات القرآنية قد وضعناها بالرسم العثماني بين أقواس مُرَقَّرة، ووضعنا بجوارها العزو بين معقوفين هكذا [...] بنبط صغير.
- القول النبوي وضعناه بين قوسين هكذا «»، وجعلناه بنبط عريض حتى يتميَّز عن غيره من الكلام، وصَبَطْنَاهُ بالشكل التام.
- نسأل الله ﷻ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يقبله، وأن يجزي كل من سارَكَ في إعداد هذا الكتاب وخدمته خير الجزاء؛ فإنه ﷻ نعم المولى ونعم النصير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ترجمة أبي حامد الغزالي

(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)

اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، الطوسي، حُجَّة الإسلام، الفقيه الشافعي، سُمِّي الغزالي نسبةً إلى «الغَزَّالَة» بلدة بطُوس، وعلى هذا يكون الضبط: «الغَزَّالِي». أو إلى صناعة الغزل؛ وعلى هذا يكون الضبط: «الغَزَّالِي». ولد في طوس سنة خمسين وأربعمائة من الهجرة.

رحلاته في طلب العلم:

اشتغل الغزالي بطلب العلم بطوس، ثم قدم نيسابور واختلف إلى دروس إمام الحرمين أبي المعالي الجويني، وجَدَّ في الاشتغال حتى تخرج في مدة قريبة، وصار من الأعيان المشار إليهم في زمن أستاذه، وصف في ذلك الوقت. ولم يزل ملازمًا له إلى أن توفي، فخرج من نيسابور إلى العسكر، ولقي الوزير نظام الملك، فأكرمه وعظَّمه وبالغ في الإقبال عليه ولقبه بزين الدين شرف الأئمة، وكان بحضرة الوزير جماعة من الأفاضل، فجرى بينهم الجدل والمناظرة في عدة مجالس، فظهر عليهم واشتهر اسمه وسارت بذكره الركبان. ثم فوَّض إليه الوزير تدريس مدرسته النظامية بمدينة بغداد، فجاءها وياشر إلقاء الدروس بها، وذلك في جمادى الأولى سنة (٤٨٤ هـ)، وأعجب به أهل العراق وارتفعت عندهم منزلته.

ثم ترك جميع ما كان عليه في ذي القعدة سنة (٤٨٨هـ)، وسلك طريق الزهد والانقطاع، وقصد الحج وناب عنه أخوه أحمد في التدريس، فلما رجع توجه إلى الشام فأقام بمدينة دمشق مدة يذكر الدروس في زاوية الجامع في الجانب الغربي منه، وانتقل منها إلى بيت المقدس، واجتهد في العبادة، ثم قصد مصر وأقام بالإسكندرية مدة، ويقال: إنه قصد منها الركوب في البحر إلى بلاد المغرب على عزم الاجتماع بالأمير يوسف بن تاشفين صاحب مراكش، فبينما هو كذلك بلغه نعي يوسف بن تاشفين المذكور، فصرف عزمه عن تلك الناحية.

ثم عاد إلى وطنه بطوس واشتغل بنفسه وصنف الكتب المفيدة في عدة فنون، أشهرها كتاب «الوسيط» و«البيسط» سنة (٥٠٣هـ)، ثم ألزم بالعود إلى نيسابور والتدريس بها بالمدرسة النظامية، فأجاب إلى ذلك بعد تكرار المعاولات، ثم ترك ذلك وعاد إلى بيته في وطنه، واتخذ رباطاً للصوفية ومدرسة للمشتغلين بالعلم في جواره، ووزع أوقاته على وظائف الخير: من ختم القرآن، ومجالسة أهل القلوب، والقعود للتدريس، إلى أن انتقل إلى ربه.

شيوخه:

تلقي حجة الإسلام أبو حامد الغزالي العلم عن العديد من شيوخ عصره، وسمع منهم الكتب وحصل على العديد من الإجازات، ومن أبرز مشايخه:

- ١- إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن أبي يعقوب يوسف الجويني.
- ٢- نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود، أبو الفتح المقدسي النابلسي الشافعي.
- ٣- أبو الفتح الحاكمي الطوسي. سمع منه الغزالي «سنن أبي داود».

٤- أبو سهل محمد بن عبيد الله الحفصي. سمع منه «صحيح البخاري».

٥- محمد بن أحمد الخواري.

٦- علي أحمد الرادكاني. قرأ عليه الفقه.

٧- أبو نصر الإسماعيلي.

تلاميذه:

ومن تلامذته:

١- أحمد بن علي بن محمد بن برهان أبو الفتح.

٢- ابن خميس الفقيه الإمام.

٣- سعد الخير الشيخ الإمام، المحدث المتقن.

٤- سعيد بن محمد بن عمر، الإمام أبو منصور بن الرزاز.

٥- شافع بن عبد الرشيد العلامة أبو عبد الله الجيلي، ثم الكرخي.

٦- علي بن المسلم بن محمد بن علي، جمال الإسلام، أبو الحسن، السلمي الدمشقي الفقيه الفرضي.

٧- أبو سعد، عمر بن علي بن سهل الدماغاني.

٨- أبو الحسن علي بن أحمد بن حنين الكتاني القرطبي المالكي المقرئ، الملقب بمسند المغرب، نزيل مدينة فاس.

- ٩- ابن العربي الإمام العلامة الحافظ القاضي، أبو بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي.
- ١٠- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن محرز القنوي الرقي.
- ١١- محمد بن يحيى بن منصور، العلامة محيي الدين أبو سعد النيسابوري.
- ١٢- ابن فضال شيخ الشافعية، أبو القاسم يحيى الوائلي بن علي بن الفضل بن هبة الله بن بركة البغدادي. وغيرهم كثير.

مؤلفاته:

صنف أبو حامد العديد من المصنفات، أهمها:

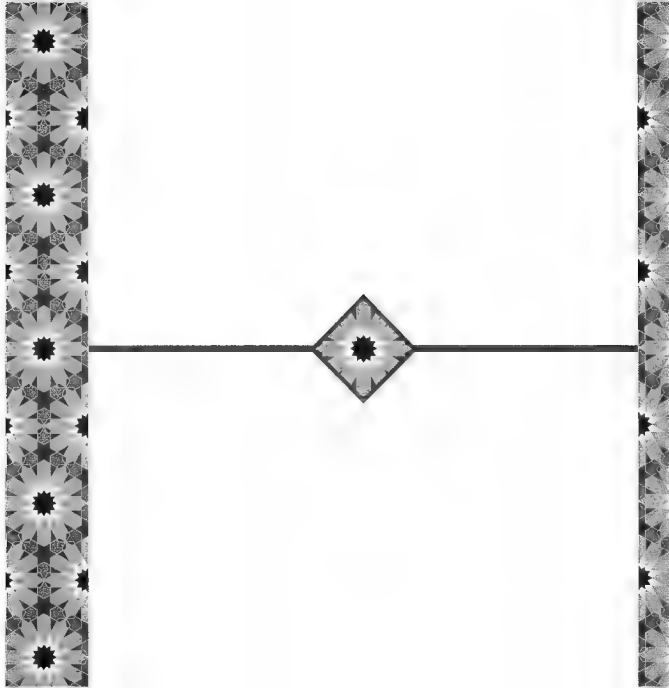
- ١- الاقتصاد في الاعتقاد.
- ٢- إحياء علوم الدين.
- ٣- الأئيس في الوحدة.
- ٤- إجماع العوام عن علم الكلام.
- ٥- البسيط في الفروع.
- ٦- تهافت الفلاسفة في العقائد والكلام.
- ٧- الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة.
- ٨- سر العالمين وكشف ما في الدارين.
- ٩- غاية الوصول في الأصول.
- ١٠- فضائح الإباضية.
- ١١- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة.
- ١٢- قواعد العقائد.
- ١٣- الكشف والتبيين في غرور الخلق أجمعين.
- ١٤- كيمياء السعادة.
- ١٥- المستصفي في أصول الفقه.
- ١٦- مشكاة الأنوار في رياض الأزهار.

- ١٧- معارج القدس إلى مدارج النفس.
١٨- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.
١٩- المنقذ من الضلال والمفصح عن الأحوال.
٢٠- منهاج العابدين.
٢١- ميزان العمل.
٢٢- الوجيز في الفروع.

وفاته:

توفي أبو حامد الغزالي في يوم الإثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة ٥٠٥ هـ ودفن بطوس. وعند احتضاره دعا بكفنه ومسح به على وجهه وقال: «مرحباً بالقدوم على الملك»، رحمه الله رحمة واسعة.





كتاب آداب النكاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا تصادف سهامُ الأوهام في عجائب صنعه مجرى، ولا ترجع العقول عن أوائل بدائعها إلا والهة حيرى، ولا تزال لطائف نعيمه على العالمين تتزا، فهي تتوالى عليهم اختيارًا وقهرًا.

ومن بدائع الطائفة أن خلق من الماء بشرًا، فجعله نسبًا وصهرًا، وسلط على الخلق شهوة اضطهرهم بها الخرائة جبرًا، وامتنقى بها نسلهم إقهارًا وقسرًا.

ثم عظم أمر الأنساب وجعل لها قدرًا، فحرم بسببها السفاح وبالع في تقييحه ردعًا وزجرًا، وجعل افتتاحه جريمة فاحشة وأمرًا إمرًا، وندب إلى النكاح وحث عليه استحبابًا وأمرًا.

فسبحان من كتب الموت على عباده فأذهم به هدمًا وكسرًا، ثم بث بذور النطف في أراضى الأرحام وأنشأ منها خلقًا وجعله لكسر الموت جبرًا، تنبيها على أن بحار المقادير فياضة على العالمين نفعًا وضرًا وخيرًا وشرًا وعسرًا ويسرًا وطيبًا ونشرًا.

والصلاة والسلام على محمد المبعوث بالإنذار والبشرى، وعلى آله وأصحابه صلاة لا يستطيع لها الحساب عدًا ولا حصرًا، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد، فإن النكاح مُعين على الدين ومهين للشياطين، وحصن دون عدو الله حصين، وسبب للتكثير الذي به مباهاة سيد المرسلين لسائر النبيين، فما أحراره بأن تتحرى أسبابه وتحفظ سنته وآدابه، وتشرح مقاصده وآرائه، وتفضل فصوله وأبوابه.

والقدر المهم من أحكامه ينكشف في ثلاثة أبواب:

الباب الأول: في الترغيب فيه وعنه.

الباب الثاني: في الآداب المرعية في العقد والعاقدين.

الباب الثالث: في آداب المعاشرة بعد العقد إلى الفراق.



الباب الأول

في الترغيب في النكاح والترغيب عنه

اعلم أن العلماء قد اختلفوا في فضل النكاح؛ فبالغ بعضهم فيه حتى زعم أنه أفضل من التخلي لعبادة الله، واعترف آخرون بفضله ولكن قدموا عليه التخلي لعبادة الله مهما لم تَتَّيْ النفس إلى النكاح توقناً يُشوش الحال ويدعو إلى الوقاع، وقال آخرون: الأفضل تركه في زماننا هذا وقد كان له فضيلة من قبل، إذ لم تكن الأكساب محظورة وأخلاق النساء مذمومة.

ولا ينكشف الحق فيه إلا بأن تقدم أولاً ما ورد من الأخبار والآثار في الترغيب فيه والترغيب عنه، ثم نشرح فوائد النكاح وغوائله؛ حتى يتضح منها فضيلة النكاح، وتركه في حق كل مَنْ سَلِمَ من غوائله أو لم يَسَلَمْ منها.

الترغيب في النكاح

أما من الآيات: فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢] وهذا أمر، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] وهذا منع من المضل^(١) ونهي عنه، وقال تعالى في وصف الرسل ومدحهم: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]، فذكر ذلك في معرض الامتنان وإظهار الفضل، ومدح أوليائه بسؤال ذلك في الدعاء فقال: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ الآية [الفرقان: ٧٤].

ويقال: إن الله تعالى لم يذكر في كتابه من الأنبياء إلا المتأهلين، فقالوا: إن يحيى عليه السلام قد تزوج ولم يجامع. قيل: إنها فعل ذلك لنيل الفضل وإقامة السنة، وقيل: لغرض البصر، وأما عيسى عليه السلام فإنه سينكح إذا نزل الأرض ويولد له.

(١) منع الولي المرأة أن تتزوج من الكفء.

- وأما الأخبار: فقوله ﷺ: «النَّكَاحُ سُتِّي؛ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَقَدْ رَغِبَ عَنِّي»^(١).
 وقال ﷺ: «النَّكَاحُ سُتِّي؛ فَمَنْ أَحَبَّ فِطْرَتِي فَلَيْسَتْ بِسُنَّتِي»^(٢).
 وقال أيضًا ﷺ: «تَنَاجَوْا تَكْثُرُوا؛ فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَالْقُط»^(٣).
 وقال أيضًا ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي، وَإِنَّ مِنْ سُنَّتِي النَّكَاحُ، فَمَنْ أَحَبَّنِي فَلَيْسَتْ بِسُنَّتِي»^(٤).
 وقال النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ التَّرْزِيعَ عَقَافَةَ الْمَيْلَةِ»^(٥) فَلَيْسَ مِنَّا^(٦) وهذا ذمٌ لِعِلَّةِ الامتناع لا لأصل التَّرك.
 وقال ﷺ: «مَنْ كَانَ ذَا طَوْلٍ»^(٧) فَلَيْتَرَوْجٍ»^(٨).

(١) أخرجه ابن ماجة في كتاب «الكاح» باب «ما جاء في فضل الكاح» حديث (١٨٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها «النكاح من ستي فمن لم يعمل بستي فليس مني» وفيه: عيسى بن ميمون قال عنه ابن الملقن في «البدور النيرة» (٤٢٥/٧) «ضعيف». ويعني عنه الحديث المتفق عليه الذي سيورده المصنف بعد قليل.

(٢) ع: «أخرجه أبو يعلى في مسنده مع تقديم وتأخير، من حديث ابن عباس بسند حسن».

(٣) ع: «أخرجه أبو بكر بن مردويه في تفسيره من حديث ابن عمر دون قوله (حتى بالسقط) وإسناده ضعيف، وذكره بهذه الزيادة البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه بلفظه».

(٤) ع: «متفق على أوله من حديث أنس: من رغب عن ستي فليس مني. وباقيه تقدم قبله بحديث».

(٥) الفقر.

(٦) ع: «رواه أبو مصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي سعيد بسند ضعيف، وللدارمي في مسنده والبخاري في معجمه وأبي داود في المراسيل من حديث أبي جريح (من قدر على أن يتكح فلم يتكح فليس منا) وأبو نجيع اختلف في صحته».

(٧) الفضل والغنى واليسر.

(٨) ع: «أخرجه ابن ماجة من حديث عائشة بسند ضعيف».

وقال: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَا فَلْيَصُمْ؛ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ»^(١).

وهذا يدل على أن سبب الترغيب فيه خوفُ الفساد في العين والفرج.

والوجاء: هو عبارة عن رخص الخصيتين للفحل حتى تزول فحولته فهو مستعارٌ للضعف عن الوقاع في الصوم.

وقال ﷺ: «إِذَا تَأْتَاكُمْ مَنْ تَرْتَضَوْنَ دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ فَرَوْجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ تَجِيرُ»^(٢). وهذا أيضًا

تعليل [في] الترغيب لخوف الفساد.

وقال ﷺ: «مَنْ نَكَحَ اللَّهَ وَأَنْكَحَ اللَّهَ اسْتَحَقَّ وَلَايَةَ اللَّهِ»^(٣). وقال ﷺ: «مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدْ أَخْرَجَ شَطْرَ دِينِهِ فَلْيَسَّقِ اللَّهَ فِي الشَّطْرِ

الثَّانِي»^(٤). وهذا أيضًا إشارة إلى أن فضيلته لأجل التحرُّز من المخالفة تحصنًا من الفساد، فكان المفسد لدين المرء في الأغلب

فرجُه وبطنُه وقد كفي بالتزويج أحدهما.

وقال ﷺ: «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ يَنْقُطِعُ إِلَّا ثَلَاثًا... وَلَكَّ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»^(٥). الحديث ولا يوصل إلى هذا إلا بالنكاح.

وأما الآثار: فقال عمر رضي الله عنه: «لا يمنع من النكاح إلا عجزٌ أو فجورٌ». فبيّن أن الدين غير مانع منه، وحصر المانع في أمرين

مذمومين.

(١) ع: «تتفق عليه من حديث أبي مسعود»

(٢) ع: «أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة، ونقل عن البحاري أنه لم يعمده محفوظًا، وقال أبو داود: إنه خطأ، ورواه الترمذي أيضًا من حديث أبي حاتم الزني وحسنه، ورواه أبو داود في المراسيل، وأعله ابن القطان بإرساله وصحّف روايته».

(٣) ع: «أخرجه أحمد بسند ضعيف من حديث معاذ بن أنس (من أعطى الله وأحب الله وأبغض الله وأنكح الله فقد استكمل إيمانه)».

(٤) ع: «أخرجه ابن الجوزي في العلل من حديث أنس بسند ضعيف، وهو عند الطبراني في الأوسط بلفظ: فقد استكمل نصف الإيمان. وفي المستدرک وصحّح إسناده بلفظ: من وزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه. الحديث».

(٥) ع: «أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بنحوه».

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «لا يتم نُسكُ الناسك حتى يتزوج». يُحتمل أن جمعه من النُسك وتممة له. ولكن الظاهر أنه أراد به أنه لا يسلم قلبه لغلبة الشهوة إلا بالتزويج، ولا يتم النُسك إلا بفرغ القلب؛ ولذلك كان يجمع غلبانه لما أدرکوا عكرمة وكُريتا وغيرهما ويقول: إن أردتم النكاح أنكحتمكم؛ فإن العبد إذا زنى نزع الإيمان من قلبه.

وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: «لوم يبق من عمري إلا عشرة أيام لأحببت أن أتزوج؛ لكيلا ألقى الله عزاباً».

وماتت امرأتان لمعاد بن جبل رضي الله عنه في الطاعون وكان هو أيضاً مطعوناً فقال: «زوّجوني فإني أكره أن ألقى الله عزاباً».

وهذا منهما يدل على أنها رأيا في النكاح فضلاً لا من حيث التحرز عن غائلة الشهوة. وكان عمر رضي الله عنه يكثر النكاح ويقول: «ما أتزوج إلا لأجل الولد».

وكان بعض الصحابة قد انقطع إلى رسول الله ﷺ يخدمه ويبيت عنده حاجة إن طرقت فقال له رسول الله ﷺ: «ألا تتزوج؟» فقال: يا رسول الله إني فقير لا شيء لي وأنقطع عن خدمتك فسكت. ثم عاد ثانياً فأعاد الجواب. ثم تفكر الصحابي وقال: والله لأرسل الله ﷻ أعلم بما يصلحني في دنياي وآخرتي وما يُقريني إلى الله مني ولئن قال لي الثالثة لأفعلن. فقال له الثالثة: «ألا تتزوج؟» قال: فقلت يا رسول الله زوّجني قال: «اذْهَبْ إِلَى بَنِي فَلَانِ فَقُلْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُزَوِّجُونِي فَتَأْتِكُمْ» قال: فقلت يا رسول الله لا شيء لي. فقال لأصحابه: «اجْمَعُوا لِأَجْبِيكُمْ وَزِنَ تَوَاقُ مِنْ ذَهَبٍ» فجمعوا له فذهبوا به إلى القوم فانكحوه فقال له: «أولم؟» وجمعوا له من الأصحاب شاة للوليمة^(١).

وهذا التكرير يدل على فضل في نفس النكاح، ويحتمل أنه تَوَسَّم فيه الحاجة إلى النكاح.

وحكي أن بعض العباد في الأمم السالفة فاق أهل زمانه في العبادة فذكرَ لني زمانه حُسْنَ عبادته، فقال: يَغْمَ الرجل هو

(١) ع: أخرجه أحمد من حديث ربيعة الأسلمي في حديث طويل - وهو صاحب القصة - بإسناد حسن.

لولا أنه تاركُ لشيء من السنة. فاعْتَمَّ العابد لما سمع ذلك، فسأل النبي عن ذلك فقال: أنت تاركٌ للتزويج، فقال: لست أحرّمه ولكني فقيرٌ وأنا عيالٌ^(١) على الناس. قال: أنا أزوجك ابنتي فزوجه النبي ﷺ ابنته.

وقال بشر بن الحارث: فَصَّلَ عَلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَلَاثَ: بَطْلُ الْحَالِ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ وَأَنَا أَطْلُبُهُ لِنَفْسِي فَقَطْ، وَلَا تُسَاعِدُهُ فِي النِّكَاحِ وَضِيقِي عَنْهُ، وَلَأنَّهُ نَصَبَ إِمَامًا لِلْعَامَةِ.

ويقال: إن أحمد تكلمت تزوج في اليوم الثاني لوفاة أم ولده عبد الله، وقال: أكره أن أبيت عزباً.

وأما بشر فإنه لما قيل له: إن الناس يتكلمون فيك لتركك النكاح ويقولون: هو تاركٌ للسنة. فقال: قولوا لهم: هو مشغول بالفرض عن السنة.

وعوتب مرة أخرى فقال: ما يمنعي من التزويج إلا قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَكُنَّ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فذكر ذلك لأحمد فقال: وأين مثل بشر؟! إنه قد عد على مثل حدّ السنان.

ومع ذلك فقد روي أنه رُئي في المنام ف قيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: رُفعت منازلي في الجنة وأُشْرِفَ بي على مقامات الأنبياء ولم أبلغ منازل المتأهلين.

وفي رواية قال لي: ما كنت أحب أن تلقاني عزباً. قال: فقلنا له: ما فعل أبو نصر التمار؟ فقال: رُفع فوق سبعين درجة. قلنا: بهاذا؟ فقد كنا نراك فوقه؟ قال: بصره على بُنياته والعيال.

وقال سفيان بن عيينة: كثرة النساء ليست من الدنيا؛ لأن عليّاً عليه السلام كان أزهده أصحاب رسول الله ﷺ وكان له أربع نساء وسبع عشرة صرية.

(١) يعولني الناس ولا أستقل بأمرى.

فالنكاح سنة ماضية وخُلِقَ من أخلاق الأنبياء.

وقال رجل لإبراهيم بن أدهم رحمته الله: طوبى لك فقد تفرغت للعبادة بالعزوبة. فقال: كَرُوعَةٌ منك بسبب العيال أفضل من جميع ما أنا فيه. قال: فما الذي يمنعك من النكاح؟ فقال: ما لي حاجة في امرأة وما أريد أن أغرَّ امرأة بنفسِي.

وقد قيل: فضل المتأهل على العزِّب كفضل المجاهد على القاعد، وركعة من متأهل أفضل من سبعين ركعة من عزِّب.

وأما ما جاء في الترهيب عن النكاح

فقد قال رحمته الله: «خَبِرْتُ النَّاسَ بَعْدَ الْمَائَتَيْنِ الْخَفِيفُ الْحَادِ^(١) الَّذِي لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا وَلَدَ^(٢)».

وقال رحمته الله: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ هَلَاكُ الرَّجُلِ عَلَى يَدِ زَوْجَتِهِ وَأَبْنَيْهِ وَوَلَدَيْهِ، يُعْزِرُونَهُ بِالْفَقْرِ وَيُكَلِّفُونَهُ مَا لَا يُطِيقُ، فَيَنْدُخُلُ الْمَدَاحِلَ الَّتِي يَدْعُبُ فِيهَا وَيُنْهَ قَبِيلُهُ^(٣)».

وفي الخبر: «قِلَّةُ الْعِيَالِ أَحَدُ الْبَسَارِينِ، وَكَثْرَتُهُمْ أَحَدُ الْفَقَرَيْنِ^(٤)».

وسئل أبو سليمان الدَّارَاني عن النكاح فقال: الصبر عنهن خيرٌ من الصبر عليهن، والصبر عليهن خيرٌ من الصبر على النار.

(١) خفيف الظهر من العيال.

(٢) ع: «أخرجه أبو يعلى من حديث حذيفة، ورواه الخطابي في العزلة من حديثه وحديث أبي أمامة، وكلاهما ضعيف».

(٣) ع: «أخرجه الخطابي في العزلة من حديث ابن مسعود نحوه، وللبيهقي في الزهد نحوه من حديث أبي هريرة، وكلاهما ضعيف».

(٤) ع: «أخرجه القضاعي في مسند الشهاب من حديث علي، وأبو مصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث عبد الله بن عمر وابن هلال المزني،

كلاهما بالشرط الأول يستندين ضعيفين».

وقال أيضًا: الوحيد يجد من حلالة العمل وفراغ القلب ما لا يجد المتأهل.

وقال مرة: ما رأيت أحدًا من أصحابنا تزوّج ثبت على مرتبته الأولى.

وقال أيضًا: ثلاثٌ مَنْ طلبهن فقد ركن إلى الدنيا: مَنْ طلب معاشًا أو تزوج امرأة أو كتب الحديث.

وقال الحسن رحمه الله: إذا أراد الله بعبده خيرًا لم يشغله بأهلٍ ولا مالٍ.

وقال ابن أبي الحنّواري: تناظر جماعةً في هذا الحديث فاستقرّ رأيهم على أنه ليس معناه ألا يكون له بل أن يكون له ولا يشغلانه.

وهو إشارة إلى قول أبي سليمان الداراني: ما شغلك عن الله من أهلٍ ومالٍ وولد فهو عليك مشنوم.

وبالجملّة: لم يُنقل عن أحد الترغيب عن النكاح مطلقًا إلا مقرونًا بشرط.

وأما الترغيب في النكاح فقد ورد مطلقًا ومقرونًا بشرط فلنكشف الغطاء عنه بحصر آفات النكاح وفوائده.

آفات النكاح وفوائده

وفيه فوائد خمسة: الولد، وكسر الشهوة، وتدبير المنزل، وكثرة العشيرة، ومجاهدة النفس بالقيام بهن.

الفائدة الأولى: الولد، وهو الأصل وله وُضع النكاح. والمقصود إبقاء النسل وألا يخلو العالم من جنس الإنس. وإنسا الشهوة خلقت بائنة مستحثة، كالموكل بالفحل في إخراج البذر، وبالأُنثى في التمكين من الحرث تطفًا بهما في السياقة إلى اقتناص الولد بسبب الوقاع، كالتلطف بالطير في بثّ الحب الذي يشتهي لئساق إلى الشَّبَكِ، وكانت القدرة الأزلية غير قاصرة عن اختراع الأشخاص ابتداءً من غير جرّاة وازدواج، ولكن الحكمة اقتضت ترتيب المُسْتَبَات على الأسباب مع الاستغناء عنها إظهارًا للقدرة وإتمامًا لعجائب الصنعة، وتحقيقًا لما سبقت به المشيئة وحَقَّتْ به الكلمة وجرى به القلم.

وفي التوصل إلى الولد قربة من أربعة أوجه هي الأصل في الترغيب فيه عند الأمن من غوائل الشهوة حتى لم يحب أحدُهم أن يلقى الله عزَّاباً:

الأول: موافقة محبة الله بالسعي في تحصيل الولد لإبقاء جنس الإنسان.

والثاني: طلب محبة رسول الله ﷺ في تكثير من [به] مباهاته.

والثالث: طلب التبرك بدعاء الولد الصالح بعده.

والرابع: طلب الشفاعة بموت الولد الصغير إذا مات قبله.

أما الوجه الأول: فهو أدقُّ الوجوه وأبعدها عن أفهام الجاهير، وهو أحقُّها وأقواها عند ذوي البصائر النافذة في عجائب صنْع الله تعالى ومجاري حكمه.

وبيانه: أن السيد إذا سلَّم إلى عبده البذر وآلات الحرث، وهياً له أرضاً مهيأة للحرثة، وكان العبد قادراً على الحرثة، ووكل به من يتقاضاه عليها، فإن تكاسل وعطل آلة الحرث وترك البذر ضائعاً حتى فسد ودفع الموكل عن نفسه بنوع من الخيلة كان مستحقاً للعتاب وسيله.

والله تعالى خلق الزوجين، وخلق الذَّكَرَ والأنثى، وخلق النطفة في الفقار، وهياً لها في الأنثيين^(١) عروقاً ومجاري، وخلق الرِّجْمَ قراراً ومستودعاً للنطفة، وسلط متقاضى الشهوة على [كل] واحد من الذكر والأنثى، فهذه الأفعال والآلات تشهد بلسان ذلِك^(٢) في الإعراب عن مراد خالقها، وتنادي أرباب الأبواب بتعريف ما أعدت له.

(١) الخصيتين

(٢) يبلغ.

هذا إن لم يصرح به الخالق تعالى على لسان رسوله ﷺ بالمراد حيث قال: «تَنَاقَحُوا تَنَاسَلُوا»^(١).

فكيف وقد صرح بالأمر وبإباح بالسر؟! فكل تمتنع عن النكاح مُعرَّض عن الجرائم، مضيقٌ للبدن، مُعطلٌ لما خلق الله من الآلات المَعْدَّة، وجانٍ على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الخَلْقَة المكتوبة على هذه الأعضاء بخط الهي ليس يرقم حروف وأصوات يقرؤه كل من له بصيرة وبانية نافذة في إدراك دقائق الحكمة الأزلية؛ ولذلك عَظَّمَ الشرع الأمر في القتل للأولاد وفي الواد؛ لأنه منع نكاح الوالدين^(٢)، فالنكاح ساعٍ في إتمام ما أحبب الله تعالى نعمته، والمُعْرَض مُعطلٌ ومضيقٌ لما كرهه الله ضياعه، ولأجل محبة الله تعالى لبقاء النفوس أُمِرَ بالإطعام وحثَّ عليه وعَبَّرَ عنه بعبارة القَرْضِ فقال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥].

فإن قلت: قولك إن بقاء النسل والنفس محبوب يومه أن فناءها مكروه عند الله، وهو فرق بين الموت والحياة بالإضافة إلى إرادة الله تعالى، ومعلوم أن الكل بمشيئة الله وأن الله غني عن العالمين فمن أين يتميز عنده موتهم عن حياتهم أو بقاؤهم عن فناءهم؟

فاعلم أن هذه الكلمة حتى أريد بها باطلٌ، فإن ما ذكرناه لا ينافي إضافة الكائنات كلها إلى إرادة الله خيرها وشرها ونفعها وضررها، ولكن المحبة والكراهية بتضادان وكلاهما لا يُضادان الإرادة، قَرَّبَ مُراد مكروه، ورُبَّ مراد محبوب، فالمعاصي مكروهة وهي مع الكراهة مُرادة، والطاعات مُرادة ومُزْمَع كونها مُرادة محبوبة ومرضية، أما الكفر والشُر فلا نقول: إنه مرضيٌّ ومحبوب بل هو مُراد. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] فكيف يكون الفناء بالإضافة إلى

(١) لم نقف عليه بهذا اللفظ، وقد ورد بلفظ: «تَنَاقَحُوا تَكَثَرُوا». وقد سبق ترجمته

(٢) العزل عن المرأة: هو صرف ماء الرجل -المني- عن امرأته في الوطء غفلة الولد، والوَاد: دهن الابنة حية، والمومودة: هي الابنة المدفونة حية. وأراد به

أن عزل الماء عنها لئلا يصير لها ولد في معنى إتلاف ولدها بعد الوضع. طلبة الطلبة (ع ز ل)

حبة الله وكرامته كالبقاء؟ فإنه تعالى يقول: «مَا تَرَكْتُ فِي نَفْسِي كَرْثًا يُذِي فِي قَبْرِ رُوحِ عَبْدِي الْمُسْلِمِ، هُوَ يَخْرُ السَّوْتِ، وَأَنَا أَكْرُهُ مَسَاعَتَهُ وَلَا يَدُّ لَهُ مِنَ السَّوْتِ»^(١).

فقوله: «لَا يَدُّ لَهُ مِنَ السَّوْتِ» إشارة إلى سببي الإرادة والتقدير المذكور في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَهُ الْأَمَوتَ﴾ [الواقعة: ٦٠]، وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْأَمَوتَ وَالْحَيَوةَ﴾ [الملك: ٢]. ولا مناقضة بين قوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَهُ الْأَمَوتَ﴾ [الواقعة: ٦٠]، وبين قوله: «وَأَنَا أَكْرُهُ مَسَاعَتَهُ»، ولكن إيضاح الحق في هذا يستدعي تحقيق معنى الإرادة والمحبة والكرامة وبيان حقائقها، فإن السابق إلى الأفهام منها أمور تناسب إرادة الخلق ومحبتهم وكرامتهم، وهيئات، فبين صفات الله تعالى وصفات الخلق من البعد ما بين ذاته العزيز وذاتهم.

وكما أن ذوات الخلق جوهر وعرض وذات الله مقدس عنه، ولا يناسب ما ليس بجوهر وعرض الجوهر والعرض، فكذا صفاته لا تناسب صفات الخلق، وهذه الحقائق داخلية في علم المكاشفة، ووراء سر القدر الذي منع عن إفشائه، فلنقتصر عن ذكره ولنقتصر على ما نبهنا عليه من الفرق بين الإقدام على النكاح والإحجام عنه؛ فإن أحدهما مضيع نسل آدم الله وجوده من آدم ﷺ عقيباً بعد عقيب إلى أن انتهى إليه.

فالممتنع عن النكاح قد حسم الوجود المستدام من لدن وجود آدم ﷺ على نفسه فها هو أبتر لا عقب له، ولو كان الباعث على النكاح مجرد دفع الشهوة لما قال معاذ في الطاعون: زوجوني لا ألقى الله عزباً.

فإن قلت: فما كان معاذ يتوقع ولذا في ذلك الوقت فما وجه رغبته فيه؟

فأقول: الولد يحصل بالوقاع بباعث الشهوة، وذلك أمر لا يدخل في الاختيار، وإنما المعلق باختيار العبد إحضار المحرك للشهوة، وذلك متوقع في كل حال، فمن عقد فقد أدى ما عليه وفعل ما إليه، والباقي خارج عن اختياره، ولذلك يُستحب

(١) ع: «أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة، انفرد به غلغل القطواني وهو متكلم فيه».

النكاح للعتين^(١) أيضًا؛ فإن نهضات الشهوة خفية لا يُطلع عليها، حتى إن الممسوح^(٢) الذي لا يُتوقع له ولد لا ينقطع الاستحباب أيضًا في حقه على الوجه الذي يُستحب للأصلح إمرارُ موسى على رأسه اقتداءً بغيره وتشبهًا بالسلف الصالحين.

وكما يستحب الرُّمْلُ^(٣) والاضطباع^(٤) في الحج الآن، وقد كان المراد منه أولًا إظهار الجِلْد للكفار فصار الاقتداء والتشبه بالذين أظهرُوا الجِلْد سنة في حق مَنْ بعدهم، ويضعف هذا الاستحباب بالإضافة إلى الاستحباب في حق القادر على الحرث، وربما يزداد ضعفًا بما يقابله من كراهة تعطيل المرأة وتضييعها فيما يرجع إلى قضاء الوطر^(٥)؛ فإن ذلك لا يخلو عن نوع من الخطر، فهذا المعنى هو الذي ينبه على شدة إنكارهم لترك النكاح مع فتور الشهوة.

الوجه الثاني: السعي في محبة رسول الله ﷺ ورضاه بتكثير ما به مباهاته، إذ قد صرح رسول الله ﷺ بذلك، ويدل على مراعاة أمر الولد جملةً بالوجوه كلها ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يَنكح كثيرًا ويقول: «إننا أنكح للولد».

(١) وهو من عجز عن الوطء؛ لعدم انتصاب ذكره لعاهة. والنكاح مباح في حقه؛ لأن العلة التي لها يجب النكاح أو يستحب- وهي خوف الزنا أو وجود الشهوة- مفقودة فيه، ولأن المقصود من النكاح الولد وهو فيمن لا شهوة له- كالعتين وغيره- غير موجود فلا ينصرف إليه الخطأ به، إلا أن يكون مباحًا في حقه كسائر المباحات لعدم منع الشرع منه، وتحلية إذن لتوافل العبادة أفضل. وقيل: يكره النكاح لمن لا شهوة له؛ لأنه يضر بزوجه بحبسها على نفسه، ويعرض نفسه لواجبات وحقوق لعله لا يقوم بها، ويشغل عن العلم والعبادة بما لا فائدة فيه. انظر: كشف القناع (٧/٥)، ومطالب أولي النهى (٧، ٦، ٥) ينصرف.

(٢) مقطوع الذكر والأنثيين.

(٣) الرُّمْلُ في الطواف: الإسراع في المشي مع هز الكتفين، وهو سنة من سنن الطواف، يسن في الأشواط الثلاثة الأولى من كل طواف بعده سعي، وعلى ذلك جمهور الفقهاء، وسنة الرُّمْلُ هذه خاصة بالرجال فقط دون النساء.

(٤) أن يدخل الرجل رداءه الذي يلبسه تحت منكبه الأيمن فيلقيه على عاتقه الأيسر وتبقى كتفه اليمنى مكشوفة.

(٥) الوطر: الحاجة. تقول: قضيت وطري: إذا نلت بيتك وحاجتك. وقال ابن العربي: هو عبارة عن قضاء الشهوة. أحكام القرآن (٣/٥٧٩).

وما روي من الأخبار في مذمة المرأة العقيم، إذ قال **الشيخ**: «لَحْصِيرِي نَاجِيَةِ الْبَيْتِ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ لَا تَلِدُ»^(١).

وقال: «خَيْرٌ نِسَائِكُمْ الْوَلُودُ الْوُدُودُ»^(٢).

وقال: «سَوْدَاءٌ وَلَوْ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ لَا تَلِدُ»^(٣).

وهذا يدل على أن طلب الولد أدخل في اقتضاء فضل النكاح من طلب دفع غائلة الشهوة؛ لأن الحسنة أصلح للتحسين وغض البصر وقطع الشهوة.

الوجه الثالث: أن يبقى بعده ولدًا صالحًا يدعو له، كما ورد في الخبر: أن جميع عمل ابن آدم منقطع إلا ثلاثا فذكر الولد الصالح.

وفي الخبر: «إِنَّ الْأَذْيَةَ تُعْرَضُ عَلَى السَّمَوَاتِ عَلَى أَطْبَاقٍ مِنْ نُورٍ»^(٤).

وقول القائل: إن الولد ربما لم يكن صالحًا. لا يؤثر فإنه مؤمن، والصالح هو الغالب هو الأولاد ذوي الدين لاسيما إذا عزم على تربيته وحمله على الصلاح، وبالجمله دعاء المؤمن لأبويه مفيد بَرًّا كان أو فاجرًا، فهو مثاب على دعواته وحسناته فإنه من كسبه وغير مؤاخذ بسيناته، فإنه لا تزر وازرة وزر أخرى، ولذلك قال تعالى: ﴿الْحَقَّقْنَا بِهِمْ ذُنُوبَهُمْ وَمَا كُنَّا لَهُمْ مِنْ خِمْلٍهُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١] أي: ما نقصناهم من أعمالهم، وجعلنا أولادهم مزيدًا في إحسانهم.

(١) ع. أخرجه أبو عمر الواقفي في كتاب معاشره الأهلين موقوفًا على عمر بن الخطاب، ولم أجده مرفوعًا.

(٢) ع. أخرجه البيهقي من حديث أبي أذينة الصديقي، وقال البيهقي. وروي بإسناد صحيح عن سعيد بن يسار مرفوعًا.

(٣) ع. أخرجه ابن حبان في الضعفاء من رواية يزيد بن حكيم عن جده، ولا يصح.

(٤) ع. «رويناه في الأربعين المشهورة من رواية أبي هدية عن أنس في الصدقة عن الميت، وأبو هدية كذاب».

الوجه الرابع: أن يموت الولد قبله فيكون له شفيعاً، فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنَّ الطِّفْلَ يُخْرِ بَابُؤَيْهِ إِلَى الْجَنَّةِ»^(١).

وفي بعض الأخبار: «يَأْخُذُ بِتُؤِيهِ كَمَا آتَا الْآنَ أَخْذُ بِتُؤِيكَ»^(٢).

وقال أيضاً ﷺ: «إِنَّ السُّؤْلُودَ يُقَالُ لَهُ: ادْخُلِي الْجَنَّةَ فَيَقِفُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَيُظَلُّ مُخْبِطُطاً - أي: ممتلئاً غيظاً وغضباً - وَيَقُولُ: لَا ادْخُلِ الْجَنَّةَ إِلَّا وَأَبَوَايَ مَعِيَ، فَيُقَالُ: ادْخُلُوا أَبَوَيْهِ مَعَهُ الْجَنَّةَ»^(٣).

وفي خبر آخر: «إِنَّ الْأَطْفَالَ يَجْتَمِعُونَ فِي مَوْقِفٍ عِنْدَ عَرَضِ الْحَلَائِقِ لِلْجَنَابِ، فَيُقَالُ لِلْمَلَائِكَةِ: ادْخُلُوا بِهِمْ وَلَا إِلَى الْجَنَّةِ، فَيَقِفُونَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَيُقَالُ لَهُمْ: مَرْحَباً بِذُرَارِي الْمُسْلِمِينَ ادْخُلُوا لَا جَنَابَ عَلَيْكُمْ، فَيَقُولُونَ: قَاتِنٌ أَبَاؤُنَا وَأُمَمَاتُنَا؟ فَيَقُولُ الْحَزَنَةُ: إِنَّ أَبَاءَهُمْ وَأُمَمَاتَهُمْ لَيْسُوا بِمَلَائِكَةٍ، إِنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ ذُنُوبٌ وَسَيِّئَاتٌ فَهُمْ يَجَاسِبُونَ عَلَيْهَا وَيُطَالِبُونَ. قَالَ: فَيَضَاغُونَ وَيَضْجَبُونَ عَلَى أَبْوَابِ الْجَنَّةِ صَحَّةً وَاحِدَةً، فَيَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِبَيْمٍ: مَا هَذِهِ الصَّحَّةُ؟ فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا أَطْفَالَ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا: لَا تَدْخُلِ الْجَنَّةَ إِلَّا مَعَ آبَائِنَا؛ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: تَحَلَّلُوا الْجَمْعَ فَخُذُوا بِأَيْدِي آبَائِهِمْ فَأَدْخِلُوهُمْ الْجَنَّةَ»^(٤).

(١) ع: «أخرجه ابن ماجة من حديث علي وقال (اللسقط) بدل (الطفل) وله من حديث معاذ: (إن الطفل ليجر أمه بسرره إلى الجنة إذا هي أحسنه) وكلاهما ضعيف».

(٢) ع: «أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة».

(٣) ع: «أخرجه ابن حبان في الصغافر من رواية هر بن حكيم عن أبيه عن جده، ولا يصح، والسائي من حديث أبي هريرة: يقال لهم: ادخلوا الجنة، فيقولون: حتى يدخل آبائنا، فيقال: ادخلوا الجنة أنتم وآباؤكم. وإسناده جيد».

(٤) ع: «الحديث بطوله لم أجده أصلاً يعتمد عليه».

وقال ﷺ: «مَنْ مَاتَ لَهُ اثْنَانِ مِنَ الْوَلَدِ فَقَدْ احْتَضَرَ بِحِطَاءٍ^(١) مِنَ النَّارِ»^(٢).

وقال ﷺ: «مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَنْلُغُوا الْجَنَّةَ أَذْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ» قيل: يا رسول الله واثنان؟ قال: «وَاثْنَانِ»^(٣).

وحكي أن بعض الصالحين كان يُعرض عليه التزويج فيأبى برهة من دهره، قال: فانتبه من نومه ذات يوم وقال: زوجوني، زوجوني. فزوجوه، فُسِّلَ عن ذلك فقال: لعل الله يرزقني ولدًا ويقبضه فيكون لي مقدمة في الآخرة، ثم قال: رأيت في المنام كأن القيامة قد قامت وكأني في جملة الخلائق في الموقف، وبني من العطش ما كاد أن يقطع عنقي، وكذا الخلائق في شدة العطش والكرب، فنحن كذلك إذ ولدان يتخللون الجمع، عليهم مناديل من نور، وبأيديهم أباريق من فضة وأكواب من ذهب، وهم يسقون الواحد بعد الواحد، يتخللون الجمع ويتجاوزون أكثر الناس فمددت يدي إلى أحدهم وقلت: اسقني فقد أجهدي العطش، فقال: ليس لك فينا ولد، إنما نسقي أبائنا، فقلت: ومن أنتم؟ فقالوا: نحن من مات من أطفال المسلمين. وأحد المعاني المذكورة في قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْ يَشْفَعُ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، تقديم الأطفال إلى الآخرة. فقد ظهر بهذه الوجوه الأربعة أن أكثر فضْلِ النكاح لأجل كونه سببًا للولد.

(١) الحِطَاءُ: ما يجعل حول البستان وغيره من قصبان وغيرها كالحائط. والمقصود: أنه امتنع ببيع وثيق من النار.

(٢) ع: «أخرجه البراء والطبراني من حديث زهير بن أبي علقمة: جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنه مات لي ابنان مسرى هذا. فقال: لقد احتظرت من دون النار بحفظار شديد. ولمسلم من حديث أبي هريرة في المرأة التي قالت: دفنت ثلاثة: لقد احتظرت بحفظار شديد من النار».

(٣) ع: «أخرجه البخاري من حديث أنس دون ذكر الاثنين، وهو عند أحد هذه الزيادة من حديث معاذ، وهو متفق عليه من حديث أبي سعيد باللفظ (أيها امرأة) ينحو منه».

الفائدة الثانية: التحصن من الشيطان، وكسر التوقان، ودفع غوائل الشهوة، وغض البصر، وحفظ الفرج، وإليه الإشارة بقوله **الطاهر**: «مَنْ نَكَحَ فَقَدْ حَصَّنَ بِنَفْسِهِ دِينَهُ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي الشَّطْرِ الْآخِرِ»^(١).

وإليه الإشارة بقوله: «عَلَيْكُمْ بِالنَّيَّةِ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ»^(٢).

وأكثر ما نقلناه من الآثار والأخبار إشارة إلى هذا المعنى، وهذا المعنى دون الأول؛ لأن الشهوة موكلة بتقاضي تحصيل الولد؛ فالنكاح كافٍ لشغله، دافعٌ لجعله، وصارفٌ لشرِّ سطوته، وليس من يُجيب مولاه رغبةً في تحصيل رضاه، كمن يُجيب لطلب الخلاص عن غائلة التوكيل؛ فالشهوة والولد مقدران وبينهما ارتباطٌ، وليس يجوز أن يقال: المقصود اللذة والولد لازم منها كما يلزم مثلاً قضاء الحاجة من الأكل وليس مقصوداً في ذاته، بل الولد هو المقصود بالفطرة والحكمة، والشهوة باعثة عليه.

وَلَعَنِي في الشهوة حكمةٌ أخرى سوى الإرهاق إلى الإيلاد، وهو ما في قضائها من اللذة التي لا توازيها لذة لو دامت، فهي منبهة على اللذات الموعودة في الجنان، إذ الترغيب في لذة لم يجد لها ذواقاً لا ينفع، فلو رُغِبَ العَيْنُ في لذة الجماع، أو الصَّبِيُّ في لذة المُلْكِ والسلطنة لم ينفع الترغيب، وإحدى فوائد لذات الدنيا الرغبة في دوامها في الجنة، ليكون باعثاً على عبادة الله.

فانظر إلى الحكمة، ثم إلى الرحمة، ثم إلى التعبتة الإلهية كيف عُتِبَتْ تحت شهوة واحدة حياتان، حياة ظاهرة وحياة باطنة؟! فالحياة الظاهرة: حياة المرء ببقاء نسله فإنه نوع من دوام الوجود، والحياة الباطنة: هي الحياة الأخروية؛ فإن هذه اللذة الناقصة بسرعة الانصرام تحرك الرغبة في اللذة الكاملة بلذة الدوام، فيستحثُّ على العبادة الموصلة إليها، فيستفيد العبد بشدة

(١) تقدم ترجمته.

(٢) تقدم ترجمته.

الرغبة فيها تيسر المواظبة على ما يوصله إلى نعيم الجنان، وما من ذرة من ذرات بدن الإنسان باطنًا وظاهرًا، بل ذرات ملكوت السموات والأرض إلا وتحتها من لطائف الحكمة وعجائبها ما تحارُّ العقول فيها، ولكن إتينا ينكشف للقلوب الطاهرة بقدر صفاتها وبقدر رغبتها عن زهرة الدنيا وغرورها وغوائلها، فالنكاح بسبب دفع غائلة الشهوة مهمٌّ في الدين لكل من لا يؤتى عن عجز وعُتَّةٍ وهم غالب الخلق؛ فإن الشهوة إذا غلبت ولم يقاومها قوة التقوى جرت إلى اقتحام الفواحش، وإليه أشار بقوله عليه الصلاة والسلام عن الله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣] ^(١).

وإن كان ملجئًا بلجام التقوى فغايتة أن يكفَّ الجوارح عن إجابة الشهوة، فيغض البصر ويحفظ الفرج، فأما حفظ القلب عن الوسواس والفكر فلا يدخل تحت اختياره، بل لا تزال النفس تمأذبه وتحذنه بأمر الوقاع ولا يفتر عنه الشيطان الموسوس إليه في أكثر الأوقات، وقد يعرض له ذلك في أثناء الصلاة حتى يجري على خاطره من أمور الوقاع ما لو صرح به بين يديه أخس الخلق لاستحى منه والله مطلع على قلبه، والقلب في حق الله كاللسان في حق الخلق، ورأس الأمور للمريد في سلوك طريق الآخرة قلبه.

والمواظبة على الصيام لا تقطع مادة الوسوسة في حق أكثر الخلق إلا أن ينضاف إليه ضعفٌ في البدن وفساد في السوزاج؛ ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنه: «لا يتم نسك الناسك إلا بالنكاح». وهذه منحة عامة قلَّ من يتخلص منها.

قال قتادة في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُحْمِلُوا مَا لَا طَاقَةَ لَكُم بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]: «هو الغُلْمة» ^(٢).

(١) تقدم تحريره.

(٢) شدة الشهوة للجذاع.

وعن عكرمة ومجاهد أنها قالوا في معنى قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]: أنه لا يصبر عن النساء. وقال قياض بن نجیح: إذا قام ذكر الرجل ذهب ثلثا عقله. وبعضهم يقول: ذهب ثلث دينه.

وفي نوادر التفسير عن ابن عباس رضي الله عنه: ﴿وَمِنْ شَرِّ عَالِيَةٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣] قال: قيام الذكر. وهذه بلية غالبية إذا هاجت لا يقاومها عقل ولا دين، وهي مع أنها صالحة لأن تكون باعثة على الحياتين كما سبق فهي أقوى آلة الشيطان على بني آدم، وإليه أشار عليه السلام بقوله: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَهْلَبَ لِدَوِي الْأَلْبَابِ مِنْكُنَّ»^(١). وإنما ذلك لهيجان الشهوة.

وقال عليه السلام في دعائه: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمْعِي وَبَصَرِي وَقَلْبِي وَشَرِّ مَنِّي»^(٢). وقال: «أَسْأَلُكَ أَنْ تُطَهِّرَ قَلْبِي وَتَحْفَظَ فَرْجِي»^(٣). فما يستعِذ منه رسول الله ﷺ كيف يجوز التساهل فيه لغيره؟

وكان بعض الصالحين يكثر النكاح حتى لا يكاد يخلو من اثنتين وثلاث، فأنكر عليه بعض الصوفية فقال: هل يعرف أحد منكم أنه جلس بين يدي الله تعالى جلسة أو وقف بين يديه موقفًا في معاملة فخطر على قلبه خاطر شهوة؟ فقالوا: يصيبنا من ذلك كثير. فقال: لو رضى في عُمرَي كلهما بمثل حالكم في وقت واحد لما تزوجت، لكني ما خطر على قلبي خاطر يشغلني عن حالي إلا نفذته فاستريح وأرجع إلى شغلي، ومنذ أربعين سنة ما خطر على قلبي معصية.

(١) ع: «أخرجه مسلم من حديث ابن عمر، واتفقا عليه عن حديث أبي سعيد ولم يسق مسلم لفظه».

(٢) ع: «أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه الحاكم وصححه إسناده من حديث سهل بن حديد».

(٣) ع: «أخرجه البيهقي في الدعوات من حديث أم سلمة بإسناد فيه لين».

وأنكر بعض الناس حالَ الصوفية، فقال له بعض ذوي الدين: ما الذي تنكر منهم؟ قال: يأكلون كثيراً. قال: وأنت أيضاً لو جعت كما يجوعون لأكلت كما يأكلون. قال: ينكحون كثيراً. قال: وأنت أيضاً لو حَفِظْتَ عَيْنِكَ وفَرَجَكَ كما يحفظون لنكحتَ كما ينكحون.

وكان الجنيّد يقول: أحتاج إلى الجماع كما أحتاج إلى القُوّة، فالزوجة على التحقيق قوّة وسبب لطهارة القلب. ولذلك أمر رسول الله ﷺ كلَّ مَنْ وقع نظره على امرأة فتأقّت إليه نفسه أن يجمع أهله^(١). لأن ذلك يدفع الوسواس عن النفس.

وروى جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ رأى امرأة فدخل على زينب فقضى حاجته وخرج، وقال ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ بِصُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ؛ فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا»^(٢). وقال النبي ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى الْمُغَيَّبَاتِ - وهي التي غاب زوجها عنها - فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ بِجَرَى الدَّمِ» قلنا: ومنك؟ قال: «وَمَنِّي، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ»^(٣).

قال سفيان بن عيينة: «فَأَسْلَمَ» معناه: فأسلم أنا منه، هذا معناه، فإن الشيطان لا يُسلم. وكذلك يحكي عن ابن عمر رضي الله عنهما - وكان من زهاد الصحابة وعلمائهم - أنه كان يفطر من الصوم على الجماع قبل الأكل، وربما جامع قبل أن يصلي

(١) ع: «أخرجه أحد من حديث أبي كبشة الأنباري، حين مرت به امرأة فوق في قلبه شهوة النساء فدخل فأتى بعض أزواجه وقال: فذلكذا فافعلوا، فإنه من أمثال أفعالكم إتيان الحلال. وإسناده جيد.

(٢) ع: «الحديث رواه مسلم والترمذي واللفظ له وقال: حسن صحيح».

(٣) ع: «أخرجه الترمذي من حديث جابر وقال: غريب، ولمسلم من حديث عبد الله بن عمر - ولا يدخل يعد يومي هذا على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان».

المغرب ثم يغتسل ويصلي؛ وذلك لتفريغ القلب لعبادة الله وإخراج غدة الشيطان منه. وروي أنه جامع ثلاثاً من جواربه في شهر رمضان قبل الوشاء الأخيرة. وقال ابن عباس: خير هذه الأمة أكثرها نساء^(١).

ولما كانت الشهوة أغلب على مزاج العرب كان استكثار الصالحين منهم للنكاح أشد، ولأجل فراغ القلب أبيح نكاح الأئمة عند خوف العنت^(٢) مع أن فيه إرقاق الولد^(٣) وهو نوع إهلاك، وهو محرم على كل من قدر على حرمة، ولكن إرقاق الولد أهون من إهلاك الدين، وليس فيه إلا تنقيص الحياة على الولد مدة، وفي اقتحام الفاحشة تقوية الحياة الأخروية التي تُستحقر الأعمار الطويلة بالإضافة إلى يوم من أيامها.

وروي أنه انصرف الناس ذات يوم من مجلس ابن عباس وبقي شاب لم يبرح، فقال له ابن عباس: هل لك من حاجة؟ قال: نعم أردت أن أسأل مسألة فاستحييت من الناس، وأنا الآن أهالك وأجلك، فقال ابن عباس: إن العالِمَ بمنزلة الوالد، فما كنت أفضيت به إلى أبيك فأفضي إليّ به، فقال: إني شاب لا زوجة لي وربما خشيت العنت على نفسي، فربما استمنيت بيدي فهل في ذلك معصية؟ فأعرض عنه ابن عباس ثم قال: أف وثقت نكاح الأئمة خير منه، وهو خير من الزنا.

فهذا تنبيه أن العزب المُتَعَلِّم^(٤) مردد بين ثلاثة شُرور: أدناها نكاح الأئمة، وفيه إرقاق الولد، وأشد منه الاستمنا باليد، وأفحشه الزنا، ولم يطلق ابن عباس الإباحة في شيء منه؛ لأنها عذوران يُفزع إليها حذرًا من الوقوع في عذور أشد منه، كما يفزع إلى تناول السمّية حذرًا من هلاك النفس، فليس ترجيح أهون الشرّين في معنى الإباحة المطلقة ولا في معنى الخير

(١) ع: «بني النبي ﷺ»، رواه البخاري.

(٢) العز.

(٣) أي: يتسبب في جملة رقيقًا مملوكًا.

(٤) إغتمام العزب: شدة شهوته وهيجانه.

المطلق، وليس قطع اليد المتأكلة من الخيرات وإن كان يؤذن فيه عند إشراف النفس على الهلاك؛ فإذا في النكاح فضلٌ من هذا الوجه، ولكن هذا لا يَعْمُ الكلُّ بل الأكثر، فَرُبَّ شخص فُتِرَت شهوئُهُ لكبر سنٍّ أو مرضٍ أو غيره فينعدم هذا الباعث في حَقِّه، ويبقى ما سبق من أمر الولد فإن ذلك عامٌّ إلا للممسوح وهو نادر.

ومن الطباع ما تغلب عليه الشهوة بحيث لا تحصنه المرأة الواحدة، فيستحب لصاحبها الزيادة على الواحدة إلى الأربع، فإن يَسَّرَ الله له مودةً ورحمةً واطمأنَّ قلبُهُ بهنَّ وإلا فيستحب له الاستبدال، فقد نكح عليٌّ عليه السلام بعد وفاة فاطمة عليها السلام سبع ليالٍ.

ويقال إن الحسن بن علي كان منكاحًا حتى نكح زيادة على مائتي امرأة وكان ربا عقد على أربع في وقت واحد، وربما طلق أربعًا في وقت واحد واستبدل بهن، وقد قال عليه الصلاة والسلام للحسن: «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي»^(١).

وقال عليه السلام: «حَسَنٌ مِنِّي وَحَسِينٌ مِنِّي عَلِيٌّ»^(٢).

فقال: إن كثرة نكاحه أحد ما أشبه به خُلُقَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وتزوج المغيرة بن شعبه بثمانين امرأة.

وكان من الصحابة من له الثلاث والأربع، ومن كان له اثنتان لا يحصى، ومهما كان الباعث معلومًا فينبغي أن يكون العلاج بقدر العِلَّةِ فالمراد تسكين النَّفْسِ فلينظر إليه في الكثرة والقلّة.

(١) ع: «المعروف أنه قال هذا اللفظ لجعفر بن أبي طالب، كما هو متفق عليه من حديث البراء، ولكن الحسن أيضًا كان يشبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما هو متفق عليه من حديث أبي جحيفة، وللمتري وصححه وابن حبان من حديث أنس: لم يكن أحد أشبه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحسن».

(٢) ع: «رواه أحمد من حديث المقداد بن معدي كرب بسند جيد».

القائدة الثالثة: ترويح النفس وإيناسها بالمجالسة والنظر والملاعبة إراحة للقلب وتقوية له على العبادة، فإن النفس ملوثة وهي عن الحق نَعُورٌ؛ لأنه على خلاف طبعها، فلو كُتِفَت المداومة بالإكراه على ما يخالفها جمحت وثابت، وإذا رُوحَت بالذنات في بعض الأوقات قويت ونشطت، وفي الاستئناس بالنساء من الاستراحة ما يزيل الكرب ويروح القلب، وينبغي أن يكون لنفوس المتقين استراحات بالمباحات؛ ولذلك قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كُنَّ إِلَيْهَا﴾ [الاعراف: ١٨٩].

وقال علي عليه السلام: «رَوِّحُوا الْقُلُوبَ سَاعَةً فَإِنَّا إِذَا أَكْرَهْتَ عَمِيت».

وفي الخبر: «عَلَى الْمَأْقَلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَلَاثُ سَاعَاتٍ: سَاعَةٌ يَتَأَجَّى فِيهَا رَبِّهِ، وَسَاعَةٌ يُتَجَسَّبُ فِيهَا نَفْسُهُ، وَسَاعَةٌ يَخْلُو فِيهَا بِمَطْمَعِهِ وَمَشْرَبِهِ؛ فَإِنَّ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ حَوْنًا عَلَى تِلْكَ السَّاعَاتِ»^(١).

ومثله بلفظ آخر: «لَا يَكُونُ الْمَأْقَلُ ظَاهِنًا إِلَّا فِي ثَلَاثَةٍ: تَزَوُّدٍ لِسَعَادٍ، أَوْ مَرَمَةٍ لِسَعَادٍ، أَوْ لَذَّةٍ فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ»^(٢).

وقال عليه الصلاة والسلام: «لِكُلِّ عَامِلٍ شِرَّةٌ، وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ، فَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى شَيْءٍ فَقَدْ اهْتَدَى»^(٣).

والشِّرَّةُ: الجِدُّ والمكابدة بحدّة وقوة، وذلك في ابتداء الإرادة، والفَتْرَةُ: الوقوف للاستراحة.

وكان أبو الدرداء يقول: إني لأستجم نفسي بشيء من اللهو لأتقوى بذلك فيما بعد على الحق.

وفي بعض الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: «شَكُوتُ إِلَى جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ضَعْفِي عَنِ الْوَقَافِ قَدَلْتُ عَلَى السَّهْرِيسَةِ»^(٤).

(١) ع: «رواه ابن حبان من حديث أبي ذر في حديث طويل: أن ذلك في صحف إبراهيم».

(٢) ع: «رواه ابن حبان من حديث أبي ذر الطويل: أن ذلك في صحف إبراهيم».

(٣) ع: «رواه أحمد والطبراني من حديث عبد الله بن عمرو، وللترمذي نحو من هذا من حديث أبي هريرة، وقال: حسن صحيح».

(٤) ع: «أخرجه ابن عدي من حديث حذيفة وابن عباس، والعقيلي من حديث معاذ وجابر بن سمرة، وابن حبان في الضعفاء من حديث حذيفة، والأزدي في الضعفاء من حديث أبي هريرة، بطرق كلها ضعيفة. قال ابن عدي: موضوع، وقال العقيلي: باطل».

هذا إن صح لا يحمل له إلا الاستعداد للاستراحة، ولا يمكن تعليله بدفع الشهوة فإنه استثارة للشهوة، ومن عُذِمَ الشهوة عُدِمَ الأكثر من هذا الأُنس.

وقال عليه الصلاة والسلام: «حُبُّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثُ: الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ وَقُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(١).

فهذه أيضًا فائدة لا ينكرها مَنْ جرب إمتاع نفسه في الأفكار والأذكار وصنوف الأعمال، وهي خارجة عن الفائدتين السابقتين، حتى إنها تُطَرِّدُ في حق المسحوح وَمَنْ لَا شَهْوَةَ لَهُ، إلا أن هذه الفائدة تجعل للنكاح فضيلةً بالإضافة إلى هذه النية، وَثُلَّ مَنْ يقصد بالنكاح ذلك.

وأما قصد الولد وقصد دفع الشهوة وأمثالها فهو مما يكثر، ثم رُبَّ شخص يستأنس بالنظر إلى الماء الجاري والخضرة وأمثالها ولا يحتاج إلى ترويح النفس بمحادثة النساء وملاعبتهن، فيختلف هذا باختلاف الأحوال والأشخاص فليتنبه له.

الفائدة الرابعة: تفرغ القلب عن تدبير المنزل والتكفل بشغل الطبخ والكس والغرض وتنظيف الأواني وتبشيرة أسباب المعيشة، فإن الإنسان لو لم يكن له شهوة الإقاع لتعذر عليه العيش في منزله وحده، إذ لو تكفل بجميع أشغال المنزل لضاع أكثر أوقاته ولم يتفرغ للعلم والعمل، فالمرأة الصالحة المصلحة للمنزل عونٌ على الدَّين بهذه الطريق، واختلال هذه الأسباب شواغل ومشوشات للقلب ومنغصات للعيش؛ ولذلك قال أبو سليمان الداراني تَحَلُّهُ: الزوجة الصالحة ليست من الدنيا فإنها تفرغك للأخرة. وإنما تفرغها بتدبير المنزل وبقضاء الشهوة جميعًا.

وقال محمد بن كعب القرظي في معنى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]، قال: المرأة الصالحة.

(١) ع: «رواه النسائي والحاكم من حديث أنس بإسناد جيد، وضعفه العقيلي».

وقال عليه الصلاة والسلام: «لِيَتَّخِذَ أَحَدُكُمْ قَلْبًا شَاكِرًا وَلِسَانًا ذَاكِرًا وَزَوْجَةً مُؤْمِنَةً صَالِحَةً تُعِينُهُ عَلَى آخِرَتِهِ»^(١). فانظر كيف جمع بينها وبين الذكر والشكر.

وفي بعض التفاسير في قوله تعالى: ﴿فَلْتَحْيِيْنَهُمْ حَيَوةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧] قال: الزوجة الصالحة.

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: «ما أعطي العبد بعد الإيمان بالله خيراً من امرأة صالحة، وإن منهن عُنًى لا يُجْذَى منه، ومنهن غُلًى^(٢) لا يُفْدَى منه».

وقوله: لا يُجْذَى أي: لا يُعْتَاض عنه بعباء.

وقال عليه الصلاة والسلام: «فُضِّلْتُ عَلَى آدَمَ بِعَصَلَتَيْنِ: كَانَتْ زَوْجَتُهُ هَوْنًا لَهْ عَلَى السَّمْعِيَّةِ وَأَزْوَاجِي أَغْوَانٌ لِي عَلَى الطَّاعَةِ، وَكَانَ شَيْطَانُهُ كَافِرًا وَشَيْطَانِي مُسْلِمًا لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِخَيْرٍ»^(٣).

فعدَّ معاونتها على الطاعة فضيلة. فهذه أيضاً من الفوائد التي يقصدها الصالحون إلا أنها تخص بعض الأشخاص الذين لا كافل لهم ولا مدبر، ولا تدعو إلى امرأتين بل الجمع ربما ينقص المعيشة ويضطرب به أمور المنزل، ويدخل في هذه الفائدة قصد الاستكثار بعشيرتها وما يحصل من القوة بسبب تداخل العشائر، فإن ذلك مما يحتاج إليه في دفع الشرور وطلب السلامة؛ ولذلك قيل: دَلَّ مَنْ لَا نَاصِرَ لَهُ، وَمَنْ وَجَدَ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ الشَّرَّ سَلِمَ حَالُهُ وَفَرَّغَ قَلْبُهُ لِلْعِبَادَةِ، فَإِنَّ الذَّلَّ مَشْوُشٌ لِلْقَلْبِ وَالْعِزُّ بِالكَثْرَةِ دَافِعٌ لِلذَّلِّ.

(١) ع: «أخرجه الترمذي وحسنه، وابن ماجه واللفظ له من حديث ثوبان، وفيه انقطاع».

(٢) قيد حديثي.

(٣) ع: «رواه الخطيب في التاريخ من حديث ابن عمر، وفيه محمد بن وليد بن أبيان بن القلاسي، قال ابن عدي: كان يصح الحديث، ولمسلم من حديث ابن مسعود: ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن. قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: وأنا، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم، ولا يأمرني إلا بخير».

الفائدة الخامسة: مجاهدة النفس ورياضتها بالرعاية والولاية والقيام بحقوق الأهل والصبر على أخلاقهن واحتيال الأذى منهن، والسعي في إصلاحهن وإرشادهن إلى طريق الدين، والاجتهاد في كسب الحلال لأجلهن، والقيام بتربيتهن لأولاده، فكل هذه أعمال عظيمة الفضل، فإنها رعاية وولاية، والأهل والولد رعية، وفضل الرعاية عظيم، إنسا يجترز منها من يجترز خيفة من القصور عن القيام بحقها، وإلا فقد قال عليه الصلاة والسلام: «يَوْمَ مِنْ وَالِي عَادِلٍ أَفْضَلُ مِنْ مِيسَادَةِ سَبْعِينَ سَنَةً» ثم قال: «أَلَا كَلَّكُمْ رَاعٍ وَكَلَّكُمْ تَسْتَوْلُ عَنْ رَعِيَّتِهِ»^(١).

وليس من اشتغل بإصلاح نفسه وغيره كمن اشتغل بإصلاح نفسه فقط، ولا من صبر على الأذى كمن رَفَّه نفسه وأراحها، فمقاساة الأهل والولد بمنزلة الجهاد في سبيل الله؛ ولذلك قال بشر: فَضَّلَ عَلِيٌّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِثَلَاثٍ إِحْدَاهَا أَنَّهُ يَطْلُبُ الْحَلَالَ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ.

وقال عليه الصلاة والسلام: «مَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ الرَّجُلَ يُؤْجَرُ فِي اللَّقْمَةِ بِرَفْعِهَا إِلَيَّ فِي امْرِئَاتِهِ»^(٢). وقال بعضهم لبعض العلماء: من كل عمل أعطاني الله نصيباً حتى ذَكَرَ الْحَجَّ وَالْجِهَادَ وَغَيْرَهُمَا فَقَالَ لَهُ: أَيْنَ أَنْتَ مِنْ عَمَلِ الْإِبْدَانِ؟ قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كَسْبُ الْحَلَالِ، وَالتَّفَقُّعُ عَلَى الْعِيَالِ.

وقال ابن المبارك وهو مع إخوانه في الغزو: تعلمون عملاً أفضل مما نحن فيه؟ قالوا: ما نعلم ذلك. قال: أنا أعلم، قالوا: فما هو؟ قال: رجل متعفف ذو عائلة قام من الليل فنظر إلى صبيانه نياماً متكشفين فسترهم وغطاهم بشوبه، فعمله أفضل مما نحن فيه.

(١) ع: «رواه الطبراني والبيهقي من حديث ابن عباس، بلفظ: (ستين سنة) دون ما بعده، فانه - أي: الجزء الثاني - متفق عليه من حديث ابن عمر». وقد حسن إسناد الجزء الأول في موضع آخر.

(٢) ع: «متفق عليه من حديث ابن مسعود: إذا أنفق الرجل على أهله نفقة وهو يحسبها كانت له صدقة. ولها من حديث سعد بن أبي وقاص: ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك».

وقال ﷺ: «مَنْ حَسَنَتْ صَلَاتُهُ وَكَثُرَ حَيْثَلُهُ وَقَلَّ مَالُهُ وَلَمْ يَغْتَبِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ مَعِي فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ»^(١).

وفي حديث آخر: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْفَقِيرَ الْمُتَعَفِّفَ أَبَا الْوَيْيَالِ»^(٢).

وفي الحديث: «إِذَا كَثُرَتْ ذُنُوبُ الْعَبْدِ ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِهِمُ الْوَيْيَالِ لِيُكَفِّرَ مَا عَنْهُ»^(٣).

وقال بعض السلف: من الذنوب ذنوب لا يكفرها إلا الغم بالعيال، وفيه أثر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مِنْ الذُّنُوبِ ذُنُوبٌ لَا يُكَفِّرُهَا إِلَّا اللَّهُمَّ يَطْلُبُ الْحَمِيمَةَ»^(٤).

وقال ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَأَنْفَقَ عَلَيْهِنَّ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ حَتَّى يُغْنِيَهُنَّ اللَّهُ عَنْهُ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةَ الثَّابِتَةَ النَّبْتَةَ، إِلَّا أَنْ يَمُوتَ عَمَلًا لَا يُفْقِرُ لَهُ»^(٥). وكان ابن عباس إذا حدث بهذا قال: والله هو من غرائب الحديث وغرره.

وروي أن بعض المتعبدين كان يحسن القيام على زوجته إلى أن ماتت. فعرض عليه التزويج فامتنع وقال: الوحدة أروح لقلبي وأجمع لهمي، ثم قال: رأيت في المنام بعد جمعة من وفاتها كأن أبواب السماء فتحت وكان رجالاً ينزلون ويسرون في الهواء يتبع بعضهم بعضاً، فكلما نزل واحد نظر إليّ وقال: لمن وراءه؟ هذا هو المشثوم. فيقول الآخر: نعم، ويقول الثالث كذلك، ويقول الرابع: نعم، فخفت أن أسألهم هبة من ذلك إلى أن مرّ بي آخرهم وكان غلاماً، فقلت له: يا هذا مَنْ هذا

(١) ع: «أخرجه أبو يعلى من حديث أبي سعيد الخدري، بسند ضعيف».

(٢) ع: «أخرجه ابن ماجه من حديث عمران بن حصين، بسند ضعيف».

(٣) ع: «رواه أحمد من حديث عائشة، إلا أنه قال (بالحنن)، وفيه ليث بن أبي سليم، يختلف فيه».

(٤) ع: «أخرجه الطبراني في الأوسط، وأبو نعيم في الحلية، والخطيب في التلخيص المشابه من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف».

(٥) ع: «رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق من حديث ابن عباس بسند ضعيف، وهو عنده بلفظ آخر. ولأبي داود - واللفظ له - والترمذي من حديث أبي

سعيد: من عال ثلاث بنات فأدبهن وزوجهن وأحسن إليهن فله الجنة. ورجاله ثقات، وفي سنده اختلاف».

المشعوم الذي تومنون إليه؟ فقال: أنت. فقلت: ولم ذاك؟ قال: كنا نرفع عملك في أفعال المجاهدين في سبيل الله، فمتذّجعة أمرنا أن نضع عملك مع الخالفين، فما ندري ما أحدثت؟ فقال لإخوانه: زوّجوني زوّجوني، فلم يكن تفارقه زوجتان أو ثلاث.

وفي أخبار الأنبياء عليهم السلام أن قوماً دخلوا على يونس النبي ﷺ فأضافهم، فكان يدخل ويخرج إلى منزله فتؤذيه امرأته وتستطيل عليه وهو ساكت، فتعجبوا من ذلك، فقال: لا تعجبوا فإني سألت الله تعالى وقلت: ما أنت معاقب لي به في الآخرة فمعه في الدنيا، فقال: إن عقوبتك بنتُ فلان تتزوج بها، فتزوجت بها وأنا صابر على ما ترون منها.

وفي الصبر على ذلك رياضة النفس وكسر الغضب وتحسين الخلق، فإن المنفرد بنفسه أو المشارك لمن حسن خلقه لا ترشح منه خباثات النفس الباطنة ولا تنكشف بواطن عيوبه، فحق على سالك طريق الآخرة أن يجرب نفسه بالتعرض لأمثال هذه المحركات واعتياد الصبر عليها؛ لتعتدل أخلاقه وترتاض نفسه ويصفو عن الصفات الذميمة باطنه.

والصبر على العيال مع أنه رياضةٌ ومجاهدةٌ تكفّل لهم وقيام بهم، وعبادة في نفسها، فهذه أيضاً من الفوائد، ولكنه لا يتنفع بها إلا أحد رجلين: إما رجلٌ قصد المجاهدة والرياضة وتهذيب الأخلاق لكونه في بداية الطريق، فلا يبعد أن يرى هذا طريقاً في المجاهدة وترتاض به النفس. وإما رجلٌ من العابدين ليس له سير بالباطن وحركة بالفكر والقلب، وإنسا عمله عمل الجوارح بصلوة أو حج أو غيره، فعمله لأهله وأولاده بكسب الحلال لهم والقيام بتربيتهم أفضل له من العبادات اللازمة لبدنه التي لا يتعدى خيرها إلى غيره، فأما الرجل المهذب الأخلاق إما بكفاية في أصل الخلقة أو بمجاهدة سابقة إذا كان له سير في الباطن وحركة بفكر القلب في العلوم والمكاشفات، فلا ينبغي أن يتزوج لهذا الغرض، فإن الرياضة هو مكفي فيها.

وأما العبادة في العمل بالكسب لهم فالعلم أفضل من ذلك؛ لأنه أيضاً عمل، وفائدته أكثر من ذلك وأعم وأشمل لساكن الخلق من فائدة الكسب على العيال، فهذه فوائد النكاح في الدين التي بها يحكم له بالفضيلة.

أما آفات النكاح ثلاث

الأفة الأولى- وهي أقواها: العجز عن طلب الحلال، فإن ذلك لا يتيسر لكل أحد، لاسيما في هذه الأوقات مع اضطراب المعاش فيكون النكاح سبباً في التوسع للطلب والإطعام من الحرام، وفيه هلاكه وهلاك أهله والمتعزب في أمن من ذلك، وأما المتزوج ففي الأكثر يدخل في مداخل السوء فيتبع هوى زوجته ويبع آخرته بدينه.

وفي الخبر: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيُوقَفُ عِنْدَ الْمِيزَانِ وَلَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ أَثْنَالُ الْجِبَالِ، فَيُسَالَى عَنْ رِعَايَةِ عَائِلَتِهِ وَالْقِيَامِ بِهِمْ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ؟ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ؟ حَتَّى يَسْتَفْرِقَ بَيْنَكَ الْمُطَالَاتِ كُلَّ أَهْلَائِهِ، فَلَا تَبْقَى لَهُ حَسَنَةٌ، فَتُنَادِي السَّمَلَانُكُ: هَذَا الَّذِي أَكَلَ عِيَالَهُ حَسَنَاتِهِ فِي الدُّنْيَا وَارْتَحَنَ الْيَوْمَ بِأَهْلَائِهِ»^(١).

ويقال: إن أول ما يتعلق بالرجل في القيامة أهله وولده فيوقفونه بين يدي الله تعالى ويقولون: يا ربنا خُذْ لَنَا بِحَقِّنَا مِنْهُ فَإِنَّهُ مَا عَلَّمَنَا مَا نَجْهُلُ وكان يطعمنا الحرام ونحن لا نعلم، فيقتصص لهم منه.

وقال بعض السلف: إذا أراد الله بعبده شرًا سلط عليه في الدنيا أنياباً تنهشه- يعني العيال.

وقال عليه الصلاة والسلام: «لَا يُلْقَى اللَّهُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ أَكْثَمَ مِنْ جَهَالَةِ أَهْلِهِ»^(٢).

فهذه آفة عامة قَلَّ مَنْ يتخلص منها إلا مَنْ له مالٌ موروث أو مُكْتَسَبٌ من حلال بقي به وبأهله، وكان له من القناعة ما يمنع من الزيادة، فإن ذاك يتخلص من هذه الآفة، أو مَنْ هو محترفٌ ومقتدرٌ على كسب حلال من المباحات باحتطاب أو اصطياد، أو كان في صناعة لا تتعلق بالسلطين ويقدر على أن يعامل به أهل الخير، ومَنْ ظاهره السلامةٌ وغالب ماله الحلال.

(١) ع: «لم ألق له على أصل».

(٢) ع: «ذكره صاحب الفردوس من حديث أبي سعيد، ولم يحده ولده أبو منصور في مسنده».

وقال ابن سالم رحمته الله وقد سئل عن التزويج؟ فقال: هو أفضل في زماننا لمن أدركه شَيْبٌ غالب، مثل الحمار يرى الإنسان^(١) فلا يتهي عنها بالضرب ولا يملك نفسه، فإن مَلَكَ نفسه فَتَرَكَهُ أُولَى.

الآفة الثانية: القصور عن القيام بحقهن والصبر على أخلاقهن واحتمال الأذى منهن، وهذه دون الأولى في العموم؛ فإن القدرة على هذا أيسر من القدرة على الأولى، وتحسين الخلق مع النساء والقيام بحقوقهن أهون من طلب الحلال، وفي هذا أيضًا خطر؛ لأنه راجع ومستول عن رعيته.

وقال عليه الصلاة والسلام: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَصْبَحَ مَنْ يَمْوُلُهُ»^(٢).

وروي أن: الحارب من عياله بمنزلة العبد الأبق لا تُقْبَلُ له صلاة ولا صيام حتى يرجع إليهم.

ومن يقصر عن القيام بحقهن وإن كان حاضرًا فهو بمنزلة هارب، فقد قال تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: ٤٦]، أمرنا أن نقي أنفسنا، والإنسان قد يعجز عن القيام بحق نفسه، وإذا تزوج تضاعف عليه الحق وانضافت إلى نفسه نفس أخرى، والنفس إثارة بالسوء، إن كثرت عليها الحقوق كثر الأمر بالسوء غالبًا، ولذلك اعتذر بعضهم من التزويج وقال: أنا مبتلى بنفسي وكيف أضيف إليها نفسًا أخرى؟ كما قيل:

لَنْ يَسَعَ الْفَارَةَ جُحْرُهَا عُلِقَتِ الْمَكْنَسُ فِي دُبُرِهَا^(٣)

وكذلك اعتذر إبراهيم بن أدهم رحمه الله تعالى وقال: لا أغرُّ امرأةً بنفسي ولا حاجة لي فيهن. أي: من القيام بحقهن وتحسينهن وإمتاعهن وأنا عاجز عنه.

(١) أشى الحمار.

(٢) ع: «رواه أبو داود والنسائي بلفظ (من يموت) وهو عند مسلم بلفظ آخر».

(٣) كذا بالأصل، وقد ذكره الثعالبي في «التمثيل والمحاضرة» ص ٤٨٤ فقال: لم يسع الفارة جحرها فاصطبحت مكنته.

وكذلك اعتذر بشر وقال: يمنعني من النكاح قوله تعالى: ﴿وَكُنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وكان يقول: لو كنت أعول دجاجةً لحقت أن أصير جلاذاً على الجسر.

وروي سفيان بن عيينة رحمته الله على باب السلطان فقيل له: ما هذا؟ فقال: وهل رأيت ذا عيال أفلح؟

وكان سفيان يقول:

يا حبّذا المَرْزُوقُ والسُّوْفَتَانُ ومسكنٌ تحرقه الرِّيحُ

لا صَحْبَ فيه ولا صِيَاخُ

فهذه آفة عامة أيضاً، وإن كانت دون عموم الأولى، لا يسلم منها إلا حكيمٌ عاقل حَسَنُ الأخلاق، بصيرٌ بعبادات النساء، صبورٌ على لسانهن، وَقَافٌ عن اتباع شهواتهن، حريصٌ على الوفاء بحقهن، يتغافل عن زَلَلِهِنَّ، ويساري بعقله أخلاقهن، والأغلب على الناس السفه والفظاظة والجدة والطيش وسوء الخلق، وعدم الإنصاف مع طلب تمام الإنصاف، ومثل هذا يزداد بالنكاح فساداً من هذا الوجه لا محالة، فالوخذة أسلم له.

الآفة الثالثة: وهي دون الأولى والثانية: أن يكون الأهل والولد شاغلاً له عن الله تعالى وجاذباً له إلى طلب الدنيا وحسن تدبير المعيشة للأولاد بكثرة جمع المال وادخاره لهم وطلب التفاخر والتكاثر بهم، وكل ما شغل عن الله من أهل ومال وولد فهو مشغوم على صاحبه، ولست أعني بهذا أن يدعو إلى محذور، فإن ذلك مما اندرج تحت الآفة الأولى والثانية، بل أن يدعو إلى التمتع بالمباح بل إلى الإغراق في ملاعبة النساء وموانستهن والإمعان في التمتع بهن، ويثور من النكاح أنواعٌ من الشواغل من هذا الجنس تستغرق القلب، فينضي الليل والنهار ولا يتفرغ المرء فيها للتفكير في الآخرة والاستعداد لها، ولذلك قال إبراهيم بن أدهم رحمته الله: مَنْ تَعَوَّدَ أَخْخَاذَ النِّسَاءِ لَمْ يَجِئْ مِنْهُ شَيْءٌ. وقال أبو سليمان رحمته الله: من تزوج فقد ركن إلى الدنيا. أي: يدعو ذلك إلى الركون إلى الدنيا.

فهذه مجامع الآفات والفوائد، فالحكم على شخص واحد بأن الأفضل له النكاح أو العزوبة مطلقاً قصور عن الإحاطة بمجامع هذه الأمور بل تُتخذ هذه الفوائد والآفات معتبراً ومحكماً ويعرض المرید عليه نفسه، فإن انتفت في حقّه الآفات واجتمعت الفوائد؛ بأن كان له مال حلالٌ وخُلُقٌ حسنٌ وجِدٌّ في الدِّين تامٌّ لا يشغله النكاحُ عن الله، وهو مع ذلك شابٌ محتاج إلى تسكين الشهوة، ومنفردٌ يحتاج إلى تدبير المنزل والتحصين بالعشيرة، فلا يبارى في أن النكاح أفضلُ له مع ما فيه من السعي في تحصيل الولد، فإن انتفت الفوائد واجتمعت الآفات فالعزوبة أفضلُ له، وإن تقابل الأمران وهو الغالب فينبغي أن يوزن بالميزان القسطُ حفظُ تلك الفائدة في الزيادة من بينه وحفظُ تلك الآفات في نقصان منه، فإذا غلب على الظن رُجِحَانُ أحدهما حكم به.

وأظهر الفوائد: الولد وتسكين الشهوة، وأظهر الآفات: الحاجة إلى كسب الحرام والاشتغال عن الله، فلنفرض تقابل هذه الأمور فنقول: من لم يكن في أذية من الشهوة، وكانت فائدة نكاحه في السعي لتحصيل الولد، وكانت الآفة الحاجة إلى كسب الحرام والاشتغال عن الله - فالعزوبة له أولى، فلا خير فيها يشغل عن الله، ولا خير في كسب الحرام، ولا يفي بنقصان هذين الأمرين أمر الولد، فإن النكاح للولد سعيٌّ في طلب حياة للولد موهومة، وهذا نقصان في الدِّين ناجزٌ، فحفظه لحياة نفسه وصونها عن الهلاك أهمُّ من السعي في الولد وذلك ربحٌ والدِّين رأس مال، وفي فساد الدِّين بطلان الحياة الأخرية وذهاب رأس المال، ولا تقاوم هذه الفائدة إحدى هاتين الآفتين.

وأما إذا انضاف إلى أمر الولد حاجة كسر الشهوة لتوقان النفس إلى النكاح نظر: فإن لم يقوَ لجأه التقوى في رأسه وخاف على نفسه الزنا فالنكاح له أولى؛ لأنه متردد بين أن يقتحم الزنا أو يأكل الحرام، والكسب الحرام أهون الشرين، وإن كان يشق بنفسه أنه لا يزي ولا يقدر مع ذلك على غض البصر عن الحرام فترك النكاح أولى؛ لأن النظر حرام والكسب من غير وجهه حرام، والكسب يقع دائماً وفيه عصيانه وعصيان أهله، والنظر يقع أحياناً وهو ينخصه وينصرم على قرب والنظر زنا

العين، ولكن إذا لم يصدقه الفَرْجُ فهو إلى العفو أقرب من أكل الحرام، إلا أن يخاف إفضاء النظر إلى معصية الفرج فيرجع ذلك إلى خوف العَنَتِ.

وإذا ثبت هذا فالحالة الثالثة: وهو أن يقوى على غض البصر ولكن لا يقوى على دفع الأفكار الشاغلة للقلب، فذلك أولى بترك النكاح؛ لأن عمل القلب إلى العفو أقرب، إنها يُراد فراغ القلب للعبادة، ولا تتم عبادة مع الكسب الحرام وأكله وإطعامه.

فهكذا ينبغي أن توزن هذه الآفات بالفوائد ومحكم بحسبها، ومن أحاط بهذا لم يشكل عليه شيءٌ مما نقلنا عن السلف من ترغيب في النكاح مرة ورغبة عنه أخرى، إذ ذلك بحسب الأحوال صحيح.

فإن قلت: فمن أين الآفات فيما الأفضل له: التخلي لعبادة الله، أو النكاح؟

فأقول: يجمع بينهما؛ لأن النكاح ليس مانعاً من التخلي لعبادة الله من حيث إنه عقد، ولكن من حيث الحاجة إلى الكسب، فإن قدر على الكسب الحلال فالنكاح أيضاً أفضل؛ لأن الليل وسائر أوقات النهار يمكن التخلي فيه للعبادة، والمواظبة على العبادة من غير استراحة غير ممكن، فإن فرض كونه مستغرقاً بالكسب حتى لا يبقى له وقت سوى أوقات المكتوبة والنوم والأكل وقضاء الحاجة، فإن كان الرجل ممن لا يسلك سبيل الآخرة إلا بالصلاة النافلة أو الحج وما يجري مجراه من الأعمال البدنية فالنكاح له أفضل؛ لأن في كسب الحلال والقيام بالأهل والسعي في تحصيل الولد والصبر على أخلاق النساء أنواعاً من العبادات لا يقصر فضلها عن نوافل العبادات، وإن كان عبادته بالعلم والفكر وسير الباطن والكسب يُشوش عليه ذلك فترك النكاح أفضل.

فإن قلت: فلم ترك عيسى عليه السلام النكاح مع فضله؟ وإن كان الأفضل التخلي لعبادة الله فلم استكثر رسولنا ﷺ من

الأزواج؟

فاعلم أن الأفضل الجمع بينهما في حق مَنْ قَدَر وَمَنْ قَوِيَتْ مَتْنُهُ وعلتْ هِمَّتُهُ فلا يشغله عن الله شأغلٌ، ورسولنا ﷺ أخذ بالقوة، وجمع بين فضل العبادة والنكاح، ولقد كان مع تسع من النسوة متخليا لعبادة الله^(١)، وكان قضاء الوطر بالنكاح في حقه غير مانع، كما لا يكون قضاء الحاجة في حق المشغولين بتدبيرات الدنيا مانعا لهم عن التدبير حتى يشتغلون في الظاهر بقضاء الحاجة وقلوبهم مشغوفة بهميمهم غير غافلة عن مهماتهم، وكان رسول الله ﷺ لعلو درجته لا يمنعه أمر هذا العالم عن حضور القلب مع الله تعالى، فكان ينزل عليه الوحي وهو في فراش امرأته^(٢).

ومتى سلم مثل هذا المنصب لغيره فلا يبعد أن يغير السواقي ما لا يغير البحر الخضم، فلا ينبغي أن يقاس عليه غيره. وأما عيسى عليه السلام فإنه أخذ بالحزم لا بالقوة، واحتاط لنفسه، ولعل حالته كانت حالة يؤثر فيها الاستغفال بالأهل، أو يتعذر معها طلب الحلال، أو لا يتيسر فيها الجمع بين النكاح والتخلي للعبادة فأثر التخلي للعبادة، وهم أعلم بأسرار أحوال وأحكام أعصارهم في طيب المكاسب وأخلاقي النساء، وما على الناكح من غوائل النكاح وما له فيه، ومهما كانت الأحوال منقسمة حتى يكون النكاح في بعضها أفضل وتركه في بعضها أفضل، فحقنا أن ننزل أفعال الأنبياء على الأفضل في كل حال، والله أعلم.

(١) ع: «أخرجه البخاري من حديث أنس، وله من حديثه أيضًا: وهن إحدى عشرة».

(٢) ع: «أخرجه البخاري من حديث أنس: «يا أم سلمة لا تؤذيني في عائشة فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منك غيرها».

الباب الثاني

فيما يراهي حالة العقد من أحوال المرأة وشروط العقد

أما العقد: فأركانه وشروطه لينعقد ويفيد الخلل أربعة:

الأول: إذن الولي؛ فإن لم يكن فالسلطان.

الثاني: رضا المرأة إن كانت ثيباً بالغاً أو كانت بكرًا بالغاً، ولكن يزوجه غير الأب والجد.

الثالث: حضور شاهدين ظاهري العادلة، فإن كانا مستورين حكمنا بالانعقاد للحاجة.

الرابع: إيجاب وقبول متصل به بلفظ الإنكاح أو التزويج أو معناهما الخاص بكل لسان من شخصين مكلفين ليس فيها امرأة، سواء كان هو الزوج أو الولي أو وكيلهما^(١).

وأما آدابه: فتقديم الخطبة مع الولي لا في حال عدة المرأة، بل بعد انقضائها إن كانت معتدة، ولا في حال سبقي غيره بالخطبة، إذ جُهي عن الخطبة على الخطبة^(٢).

(١) قال ابن قدامة: النكاح لا يصح إلا بولي، ولا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها، ولا توكيل غير وليها في تزويجها. فإن فعلت لم يصح النكاح. روي هذا عن عمر وعبيد الله بن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهن، وإليه ذهب سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وابن المبارك وعبيد الله العمري والشافعي وإسحاق وأبو عبيد. وروي عن ابن سيرين والقاسم بن محمد والحسن بن صالح وأبي يوسف: لا يجوز لها ذلك بعير إذن الولي، فإن فعلت كان موقوفاً على إجازته. وقال أبو حنيفة: لها أن تزوج نفسها وغيرها، وتوكل في النكاح؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ﴾ [نور: ٣٢]، وأضاف النكاح إليهن، ونهى عن منعهن منه، ولأنه خالص حقها، وهي من أهل المشاركة، فصحت منها، كبيع أمتها، ولأنها إذا ملكت بيع أمتها، وهو تصرف في رقيتها وسائر مافيهما، بقي النكاح الذي هو عقد على بعض منافعهما أولى. المغني (٧/ ٥، ٦).

(٢) ع: «متفق عليه من حديث ابن عمر: ولا ينكح على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله ويأذن له».

ومن آدابه: الخطبة قبل النكاح، ومزج التحميد بالإيجاب والقبول فيقول المزوج: الحمد لله والصلاة على رسول الله زَوْجُكَ ابْتِي فلانة. ويقول الزوج: الحمد لله والصلاة على رسول الله قَبِلْتُ نِكَاحَهَا على هذا الصَّدَاق. وليكن الصَّدَاق معلوماً خفيّاً، والتحميد قبل الخطبة أيضاً مستحب.

ومن آدابه: أن يلقي أمر الزواج إلى سَمْع الزوجة وإن كانت بكرًا فذلك أحرى وأولى بالألفة؛ ولذلك يستحب النظر إليها قبل النكاح فإنه أحرى أن يؤدّم بينهما.

ومن الآداب: إحضار جمع من أهل الصلاح زيادة على الشَّاهِدَيْنِ اللَّذَيْنِ هما ركنان للصحة.

ومنها: أن ينوي بالنكاح إقامة السَّنة، وغَضُّ البصر، وطلب الولد، وسائر الفوائد التي ذكرناها، ولا يكون قصده مجرد الهوى والتمتع، فيصير عمله من أفعال الدنيا، ولا يمنع ذلك هذه النيات، قَرَّبَ حَقُّ يوافق الهوى.

قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ: إذا وافق الحقُّ الهوى فهو الزُّبد بالتَّرْسِيان^(١). ولا يستحيل أن يكون كل واحد من حفظ النفس وحق الدين باعثاً معاً، ويستحب أن يعقد في المسجد وفي شهر شوال. قالت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «تزوجني رسول الله ﷺ في شوال وبنى بي في شوال»^(٢).

وأما المتكوحة فيعتبر فيها نوعان: أحدهما: للجل. والثاني: لطيب المعيشة وحصول المقاصد. النوع الأول: ما يعتبر فيها للجل: وهو أن تكون خَلِيَّةً^(٣) عن موانع النكاح. والموانع تسعة عشر:

(١) أجود التمر بالكوفة. وهذا مثل يضرب للأمر يستطاب ويستعذب.

(٢) ع: «رواه مسلم».

(٣) حالية.

الأول: أن تكون منكحة للغير.

الثاني: أن تكون معتدة للغير، سواء كانت عدة وفاة أو طلاق أو وطء شبهة أو كانت في استبراء وطء عن ملك يمين.

الثالث: أن تكون مرتدة عن الدين؛ لجريان كلمة على لسانها من كلمات الكفر.

الرابع: أن تكون مجوسية.

الخامس: أن تكون وثنية أو زنديقة^(١) لا تنسب إلى نبي وكتاب، ومنهن المعتقدات لمذهب الإباحة^(٢) فلا يحل نكاحهن، وكذلك كل معتدة مذهباً فاسداً يحكم بكفر معتقده.

السادس: أن تكون كتابية قد دانت بدينهم بعد التبديل أو بعد مبعث رسول الله ﷺ ومع ذلك فليست من نسب بني إسرائيل، فإذا عُدت كلتا الحصلتين لم يحل نكاحها، وإن عُدت النسب فقط ففيه خلاف.

السابع: أن تكون رقيقة، والناكح حراً قادراً على طول الحرّة، أو غير خائف من العنت.

الثامن: أن تكون - كلها أو بعضها - مملوكاً للناكح ملك يمين.

التاسع: أن تكون قريبة للزوج بأن تكون من أصوله أو فُصوله، أو فُصول أول أصوله، أو من أول فصل من كل أصل بعده أصل. وأعني بالأصول: الأمهات والجدات، وبفصوله: الأولاد والأحفاد، وبفصول أول أصوله: الإخوة وأولادهم، وبأول فصل من كل أصل بعده أصل: العيات والحالات دون أولادهم.

(١) الزندقة: هي القول بأزلية العالم وتوسع فيه فأطلق على كل شاك أو صال أو ملحد.

(٢) من يذهبون إلى إباحة النساء والمحرمات.

العاشر: أن تكون مُحَرَّمَةً بِالرَّضَاعِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ مِنَ الْأَصُولِ وَالْفُصُولِ كَمَا سَبَقَ، وَلَكِنَّ السُّحْرَمَ خَسْرَ رَضَاعَاتٍ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ لَا يَحْرُمُ.

الحادي عشر: الْمُحَرَّمُ بِالْمَصَاهِرَةِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ النَّكَاحُ قَدْ نَكَحَ ابْنَتَهَا أَوْ جَدَّتَهَا أَوْ مَلَكَ بِعَقْدٍ أَوْ شُبْهَةِ عَقْدٍ مِنْ قَبْلِ، أَوْ وَطَنَهُنَ بِالشَّبْهِةِ فِي عَقْدٍ أَوْ وَطِئَ أَمَّهَا أَوْ إِحْدَى جَدَاتِهَا بِعَقْدٍ أَوْ شُبْهَةِ عَقْدٍ؛ فَمَجْرَدُ الْعَقْدِ عَلَى الْمَرْأَةِ يَحْرُمُ أَمَهَايَا، وَلَا يَحْرُمُ فِرْعَوَهَا إِلَّا بِالْوَطْءِ، أَوْ يَكُونُ قَدْ نَكَحَهَا أَبُوهُ أَوْ ابْنُهُ قَبْلَ.

الثاني عشر: أَنْ تَكُونَ الْمُنْكَوْحَةُ خَامِسَةً، أَي: يَكُونُ تَحْتَ النَّكَاحِ أَرْبَعٌ سِوَاهَا إِمَّا فِي نَفْسِ النَّكَاحِ أَوْ فِي عِدَةِ الرَّجْعَةِ، فَإِنْ كَانَتْ فِي عِدَةِ بَيِّنَتَيْنِ^(١) لَمْ تَمْنَحَ الْخَامِسَةَ.

الثالث عشر: أَنْ يَكُونَ تَحْتَ النَّكَاحِ أَخْتُهَا أَوْ عَمَّتُهَا أَوْ خَالَتُهَا، فَيَكُونُ بِالنَّكَاحِ جَامِعًا بَيْنَهُمَا، وَكُلَّ شَخْصَيْنِ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا وَالْآخَرَى أُنْثَى لَمْ يَمِزْ بَيْنَهُمَا النَّكَاحُ، فَلَا يَمِيزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

الرابع عشر: أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّكَاحُ قَدْ طَلَقَهَا ثَلَاثًا فِيهِ لَا تَحُلُّ لَهُ مَا لَمْ يَطَّأَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ.

الخامس عشر: أَنْ يَكُونَ النَّكَاحُ قَدْ لَأَعَنَهَا؛ فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا بَعْدَ اللَّعَانِ^(٢).

السادس عشر: أَنْ تَكُونَ مُحَرَّمَةً بِحُجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ كَذَلِكَ فَلَا يَتَعَدَّى النَّكَاحُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ التَّحْلِيلِ.

(١) البينة: هي الطلاق الذي لا يحق للزوج إعادة الزوجة إليه فيه إلا بعقد جديد وهي على موعين، صغرى: وهي التي تكون بعد انتهاء العدة بعد طلاقه أو طلقين. وكبرى: وهي التي تكون بعد الطلاقات الثلاث.

(٢) هو عبارة عن كلمات معلومة جُعِلَتْ حِجَّةً لِلْمُضْطَرِّ إِلَى كَذْفِ مَنْ لَطَّعَ فَرَاثَهُ وَالْحَقُّ بِهِ الْعَارُ. أو شهادات مؤكدة بالأيام، مقرونة باللعن من جهة، وبالفحص من الأخرى، قائمة مقام حد القذف في حق الزوج، ومقام حد الزنا في حق الزوجة. حاشية الجمل (٤/ ٤٢٤)، بدائع الصنائع (٣/ ٢٤١-٢٤٢).

السابع عشر: أن تكون ثيبًا صغيرة فلا يصح نكاحها إلا بعد البلوغ.

الثامن عشر: أن تكون بتيمةً فلا يصح نكاحها إلا بعد البلوغ.

التاسع عشر: أن تكون من أزواج رسول الله ﷺ ممن توفي عنها أو دخل بها فإنهن أمهات المؤمنين، وذلك لا يوجد في زماننا. فهذه هي الموانع المحرمة.

أما الخصال المطيبة للعيش التي لا بد من مراعاتها في المرأة ليدوم العقد وتتوفر مقاصدُه ثمانية: الدين، والحُلُق، والحسن، وخفة المهر، والولادة، والبكارة، والنسب، وألا تكون قرابةً قريبة.

الأولى: أن تكون سالحة ذات دين، فهذا هو الأصل، وبه ينبغي أن يقع الاعتناء، فإنها إن كانت ضعيفة الدين في صيانة نفسها وقَرَجها - أَزْرَتْ بزوجها^(١)، وسوَدت بين الناس وجهه، وشوشت بالغيرة قلبه، وتنغص بذلك عيشه، فإن سلك سبيل الحيمة والغيرة لم يزل في بلاءٍ وعنة، وإن سلك سبيل التساهل كان متهاونًا بدينه وعرضه ومنسوبًا إلى قلة الحمية والأثمة، وإذا كانت مع الفساد جميلة كان بلاؤها أشدَّ، إذ يشقُّ على الزوج مفارقتها فلا يصبر عنها ولا يصبر عليها، ويكون كالذي جاء إلى رسول الله ﷺ وقال: يا رسول الله إن لي امرأة لا ترد يدَ لامسٍ^(٢). قال: «طَلِّقْهَا» فقال: إني أحبُّها. قال: «أَمْسِكْهَا»^(٣).

(١) أي: نهاوت به.

(٢) المراد بقوله: «لا ترد يدَ لامسٍ» - أنها لا تمتنع عن يمد يده ليتلذذ بلمسها، أو أن زوجها همم من حالها أنها لا تمتنع عن أراد منها الفاحشة لا أن ذلك وقع منها، ولو كان المراد الجماع أو الفجور لَعُدَ فاذنًا اعطى «عن المعبود» (٦/ ٣٢، ٣٣).

(٣) ع «رواه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس، قال النسائي: ليس بثابت، والمرسل أولى بالصواب» وقال أحمد: حديث مكر. وذكره ابن الحوري في الموضوعات.

وإنما أمره بإمسакها خوفاً عليه بأنه إذا طلقها أتبعها نفسه وفسد هو أيضاً معها؛ فرأى ما في دوام نكاحه من دفع الفساد عنه من ضيق قلبه أولى.

وإن كانت فاسدة الدِّين باستهلاك ماله أو بوجه آخر لم يزل العيش مشوّشاً معه، فإن سكّت ولم ينكره كان شريكاً في المعصية مخالفاً لقوله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: ٦]. وإن أنكر وخاصم تنقص العُمُر، ولهذا بالغ رسول الله ﷺ في التحريض على ذات الدِّين فقال: «تَنْكُحُ الْمَرْأَةُ لِبَاحِلِهَا وَبِجَالِهَا وَخَسِيَّتِهَا وَدِينِهَا فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ بِذَلِكَ»^(١).

وفي حديث آخر: «مَنْ نَكَحَ الْمَرْأَةَ لِبَاحِلِهَا وَبِجَالِهَا حُرِمَ بِجَالِهَا وَمَالِهَا، وَمَنْ نَكَحَهَا لِدِينِهَا رَزَقَهُ اللَّهُ مَالَهَا وَبِجَالِهَا»^(٢).

وقال قتادة: «لَا تَنْكُحِ الْمَرْأَةَ لِجِبَالِهَا فَلَمَلَّ بِجَالِهَا يُزْوِجُهَا، وَلَا لِإِلَاحِهَا فَلَمَلَّ مَالُهَا يُطْفِئُهَا، وَانْكِحِ الْمَرْأَةَ لِدِينِهَا»^(٣). وإنما بالغ في الحث على الدِّين؛ لأن مثل هذه المرأة تكون عوناً على الدين؛ فأما إذا لم تكن متديّنة كانت شاغلة عن الدِّين ومشوشة له.

الثانية: حُسْنُ الْخُلُقِ، وذلك أصل مهم في طلب الفراغة والاستعانة على الدِّين، فإنها إذا كانت سليطة بذينة اللسان سيئة الخلق كافرة للنعم كان الضرر منها أكثر من النفع، والصبر على لسان النساء عما يمتحن به الأولياء.

(١) ع: «متفق عليه من حديث أبي هريرة».

(٢) ع: «رواه الطبراني في الأوسط من حديث أنس: من تزوج امرأة لعزها لم يزده الله إلا ذلاً، ومن تزوجها لمالها لم يزده الله إلا فقرًا، ومن تزوجها لحسبها لم يزده الله إلا دناءة، ومن تزوج امرأة لم يردبها إلا أن يغضب بصره ويخصم فرجه أو يصل رحمه يبارك الله له فيها ويبارك لها فيه». رواه ابن حبان في الضعفاء.

(٣) ع: «أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو بسند ضعيف».

قال بعض العرب: لا تنكحوا من النساء ستة: لا أئانة، ولا مئانة، ولا حئانة، ولا تنكحوا حدأة، ولا برأة، ولا سدأة. أما الأئانة: فهي التي تكثر الأئين والتشكي وتعصب رأسها كل ساعة؛ فنكاح الممراضة أو نكاح المتارضة لا خير فيه. والمئانة: التي تئن على زوجها فتقول: فعلت لأجلك كذا وكذا. والحئانة: التي تحن إلى زوج آخر أو وليها من زوج آخر، وهذا أيضا مما يجب اجتنابه. والحدأة: التي ترمي إلى كل شيء بحدقتها فتشتهيه وتكلف الزوج شراءه. والبرأة: تحتل معنيين: أحدهما: أن تكون طول النهار في تصقيل وجهها وتزيينه ليكون لوجهها بريقٌ محصل بالصنع. والثاني: أن تغضب على الطعام فلا تأكل إلا وحدها وتستقل نصيبها من كل شيء، وهذه لغة يمانية يقولون: برقت المرأة وبرق الصبي الطعام إذا غضب عنده.

والشدأة: المنشدة الكثيرة الكلام، ومنه قوله **الْكَلْبُ**: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُبْغِضُ الزُّنَّارِينَ الْمُتَشَدِّينَ»^(١).

وحكي أن السائح الأزدي لقي الياس **الْكَلْبُ** في سياحته فأمره بالتزوج ونهاه عن التبخل، ثم قال: لا تنكح أربعا: **الْمُحْتَلَّةَ**، و**الْمُبَارِيَّةَ**، و**العاهرة**، و**النَّاشِرَ**؛ فأما المختلة: فهي التي تطلب الخلع كل ساعة من غير سبب. والمبارية: المباهية بغيرها المفخرة بأسباب الدنيا. والعاهرة: الفاسقة التي تُعرف بخيل وخدن، وهي التي قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُتَّخَذْنَ سَعْدَ أَحْقَادٍ﴾ [النساء: ٢٥]، و**النَّاشِر**: التي تلعو على زوجها بالفعال والمقال، والناشر: العالي من الأرض.

وكان علي **عليه السلام** يقول: «شر خصال الرجال خير خصال النساء: البخل، والزهو، والجبن، فإن المرأة إذا كانت بخيلة

(١) ع: «رواه الترمذي وحسنه من حديث جابر وإن أبغضكم إلي وأبغضكم مني يوم القيامة الثرثارون والمتصبقون ولاي داود والترمذي وحسنه من حديث عبد الله بن عمرو: إن الله يبغض البليغ من الرجال الذي يتخلل بلسانه تخلل الباقرة بلسانها».

حفظت مالها ومال زوجها، وإذا كانت مزهورة استنكفت أن تُكلم كل أحد بكلام لين مريب، وإذا كانت جبانة فَرِقَتْ من كل شيء فلم تخرج من بيتها واتقت مواضع التَّهَمَةِ خِيفَةً من زوجها^(١).

فهذه الحكايات ترشد إلى مجامع الأخلاق المطلوبة في النكاح.

الثالثة: حُسْن الوجه؛ فذلك أيضًا مطلوب، إذ به يحصل التحصن، والطبع لا يكتفي بالديممة غالبًا، كيف والغالب أن حُسْنَ الخَلْقِ والخُلُقِ لا يفترقان، وما نقلناه من الحث على الدِّين وأن المرأة لا تُنكح لجمالها ليس زاجرًا عن رعاية الجسّال، بل هو زجر عن النكاح لأجل الجمال المحض مع الفساد في الدِّين؛ فإن الجمال وحده في غالب الأمر يرغب في النكاح ويؤثر أمر الدِّين.

ويدل على الالتفات إلى معنى الجمال أن الألفة والمودة تحصل به غالبًا، وقد ندب الشرع إلى مراعاة أسباب الألفة؛ ولذلك استحبَّ النظر فقال: «إِذَا أَوْقَعَ اللَّهُ فِي نَفْسِ أَحَدِكُمْ مِنْ امْرَأَةٍ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بِبَيْتِهَا»^(٢) أي: يُولفَ بينهما، من وقوع الألفة على الأدمة؛ وهي الجلدة الباطنة، والبشرة الجلدة الظاهرة. وإنما ذكر ذلك للمبالغة في الالتفاف.

وقال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا، فَإِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْهُنَّ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهِنَّ»^(٣) قيل: كان في أعينهن عَمَشٌ^(٤)، وقيل: صغر.

وكان بعض الزَّوْعَيْنِ لا يُنكحون كرائمهم إلا بعد النظر احترازًا من الغرور.

(١) ع: «أحرجه ابن ماجة بسند ضعيف من حديث أحمد بن مسلمة دون قوله: «فإنه أخرى»، وللتزمذي وحسه والتسائي وابن ماجة من حديث المغيرة بن شعبة: أنه خطب امرأة فقال النبي ﷺ: انظر إليها فإنه أخرى أن يؤدم بيتكما».

(٢) ع: «رواه مسلم من حديث أبي هريرة نحوه».

(٣) ضعف البصر مع سيلان دمع العين

قال الأعمش: كل تزويج يقع على غير نظر فأخره همّ وغمّ.

ومعلوم أن النظر لا يُعرَفُ الخُلُقُ والدِّينَ والمالَ، وإنما يَعْرِفُ الجمالَ من القبح.

وروي أن رجلاً تزوج على عهد عمر رضي الله عنه وكان قد خَضَبَ فَتَصَلَّ خِضَابَهُ^(١)، فاستعدى عليه أهل المرأة إلى عمر وقالوا: حسبناه شاباً، فأوجعه عمر ضرباً وقال: «غررت القوم».

وروي أن بلالاً وصهيباً أتيا أهل بيت من العرب فخطبا إليهم فقيل لهما: من أنتما؟ فقال بلال: أنا بلال وهذا أخي صهيب، كنا ضالّين فهدانا الله، وكنا مملوكين فأعتقنا الله، وكنا غائبين فأغنانا الله؛ فإن تزوجونا فالحمد لله، وإن تردونا فسيحان الله. فقالوا: بل تُزَوِّجَانِ والحمد لله. فقال صهيب: لو ذكرت مشاهدنا وسوابقنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال: اسكت فقد صدقتُ فأنكحك الصدق.

والغرور يقع في الجمال والخُلُقِ جميعاً، فيستحب إزالة الغرور في الجمال بالنظر، وفي الخُلُقِ بالوصف والاستيصار، فينبغي أن يُقَدَّمَ ذلك على النكاح، ولا يستوصف في أخلاقها وجمالها إلا من هو بصيرٌ صادق خبير بالظاهر والباطن، ولا يميل إليها فيقرط في الثناء، ولا يُحَسِّدُهَا فيُقَصِّرُ، فالطباع مائلة في مبادئ النكاح ووصف المنكوحات إلى الإفراط والتفريط، وقُلَّ مَنْ يصدق فيه ويقصد، بل الخداع والإغراء أغلب، والاحتياط فيه مهمٌّ لمن يخشى على نفسه التشوف إلى غير زوجته.

فأما من أراد من الزوجة مجرد السُّنة أو الولد أو تدبير المنزل، فلو رغب عن الجمال فهو إلى الزهد أقرب؛ لأنه على الجملة بابٌ من الدنيا وإن كان قد يُعَيِّن على الدِّين في حقِّ بعض الأشخاص.

قال أبو سليمان الدَّاراني: الزهد في كل شيء حتى في المرأة يتزوج الرجل العجوزَ يثأراً للزهد في الدنيا.

(١) صبغ شعره ثم زال عنه الصبغ.

وقد كان مالك بن دينار رحمته الله يقول: يترك أحدكم أن يتزوج بتيمة فيؤجر فيها إن أطعمها وكساها، تكون خفيفة المونة ترضى باليسر، ويتزوج بنت فلان وفلان يعني أبناء الدنيا فتشتهي عليه الشهوات، وتقول: اكسني كذا وكذا. واختار أحمد بن حنبل عوراء على أختها وكانت أختها جميلة، فسأل: مَنْ أعقلهما؟ فقيل: العوراء، فقال: زوجوني إثابا. فهذا دأب مَنْ لم يقصد التمتع، فأما مَنْ لا يأمن على دينه ما لم يكن له مُستمتع فليطلب الجمال، فالتلذذ بالمباح حصن للدين.

وقد قيل: إذا كانت المرأة حسناء، خيرة الأخلاق، سوداء الخدقة والشعر، كبيرة العين، بيضاء اللون، محبة لزوجها، قاصرة الطرف عليه - فهي على صورة الحور العين؛ فإن الله تعالى وصف نساء أهل الجنة بهذه الصفة في قوله: ﴿حُورٌ مُّحْضَنَاتٌ﴾ [الرحمن: ٧٠]، أراد بالخيرات حَسَنَاتِ الأخلاق، وفي قوله: ﴿قُنُصِرَتْ الْغُلُوفُ﴾ [الصافات: ٤٨]، وفي قوله: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧]، العروب: هي العاشقة لزوجها المشتبهة للوقاع، وبه تتم اللذة، والحور: البياض، والحوراء: شديدة بياض العين شديدة سوادها في سواد الشعر، والعيناء: الواسعة العين.

وقال عليه الصلاة والسلام: «خَيْرُ نِسَائِكُمْ مَنْ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا زَوْجُهَا سَرَتْهُ، وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ»^(١). وإنما يُسرُّ بالنظر إليها إذا كانت محبة للزوج.

الرابعة: أن تكون خفيفة المهر، قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ النِّسَاءِ أَحْسَنُهُنَّ وَجُوهًا وَأَرْخَصُهُنَّ مَهْرًا»^(٢).

(١) ع. «أخرج النسائي من حديث أبي هريرة نحوه بسند صحيح وقال: «ولا تخالفة في نفسها ولا مالها»، وعند أحمد «في نفسها وماله»، ولا ي داود نحوه من حديث ابن عباس بسند صحيح».

(٢) ع. «أخرجه ابن حبان من حديث ابن عباس: خيرهن أسرهن صداقا. وله من حديث عائشة من يمن المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها وروى أبو عمر الواقفي في كتاب معاشر الأهلين: إن أعظم النساء بركة أصبحهن وجوها وأقلهن مهرا. وصححه».

وقد نبى عن المغالاة في المهر^(١).

تزوج رسول الله ﷺ بعض نسائه على عَشْرَةِ دراهم وأثاث بيت، وكان رحي يد، وجَرَّةٌ ووسادة من أذم حشوها ليف^(٢). وأولم على بعض نسائه بمُدَيْن^(٣) من شعير^(٤). وعلى أخرى بمُدَيْنٍ من تمر، ومُدَيْنٍ من سَوِيْقٍ^(٥).

وكان عمر ﷺ ينهى عن المغالاة في الصداق ويقول: «ما تزوج رسول الله ﷺ ولا رُوِّجَ بياته بأكثر من أربعائة درهم»^(٦).

ولو كانت المغالاة بمهور النساء مَكْرُمَةً لسبق إليها رسول الله ﷺ، وقد تزوج بعض أصحاب رسول الله ﷺ على نِوَاةٍ من ذهب قيمتها خمسة دراهم^(٧).

وزَوَّجَ سعيدُ بن المسيَّب ابنته من أبي هريرة ﷺ على درهمين، ثم حملها هو إليه ليلاً فأدخلها هو من الباب ثم انصرف، ثم جاءها بعد سبعة أيام فسَلَّمَ عليها.

(١) ع: «رواه أصحاب السنن الأربعة موقوفاً على عمر، وصححه الترمذي».

(٢) ع: «رواه أبو داود الطيالسي والبراء من حديث أنس: تزوج رسول الله ﷺ أم سلمة على متاع بيت قيمته عشرة دراهم، قال السراي: ورأيت في موضع آخر: تزوجها على متاع بيت ورحى قيمته أربعون درهماً. ورواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي سعيد، وكلاهما ضعيف ولا أحد من حديث علي لما روجه فاطمة بنت معمر بحميلة ووسادة آدم حشوها ليف ورحيين وسقاء وخرتين. ورواه الحاكم وصححه إسناده، وابن حبان مختصراً».

(٣) المذ: مكيال قديم، يساوي: ٥٤٣ جراماً عند المالكية والخنفية والخابلة، وعند الحنفية يساوي ٨٦٥ جراماً.

(٤) ع: «أنخرجه البخاري من حديث عائشة».

(٥) ع: «رواه الأربعة من حديث أنس أوله عن صبية يسويق وتمر. ولمسلم فجعل الرجل يخي بفصل التمر وفصل السويق وفي النصحيحين: التمر والأقط والسمن. وليس في شيء من الأصول تقيد التمر والسويق بمدين».

والسويق: طعام يتخذ من القمح والشعير.

(٦) ع: «رواه الأربعة من حديث عمر. قال الترمذي: حسن صحيح».

(٧) ع: «متفق عليه من حديث أنس: أن عبد الرحمن من عوف نروح على ذلك، وتقويمها بحمسة دراهم. رواه البيهقي».

ولو تزوج على عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ للخروج من خلاف العلماء فلا بأس به.

وفي الخبر: «مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَرَةِ سُرْعَةُ تَزْوِيجِهَا، وَسُرْعَةُ رَجْعِهَا - أي: الولادة -، وَسُرْعَةُ مَهْرِهَا»^(١).

وقال أيضاً: «أَبْرَكُهُنَّ أَقْلُهُنَّ مَهْرًا»^(٢).

وكما نُكِّره المغالاة في المهر من جهة المرأة فيكره السؤال عن مالها من جهة الرجل. ولا ينبغي أن ينكح طمعاً في المال.

قال الثوري: إذا تزوج وقال: أي شيء للمرأة؟ فاعلم أنه لص. وإذا أهدى إليهم فلا ينبغي أن يهدي ليضطرهم إلى المقابلة بأكثر منه، وكذلك إذا أهدوا إليه، فنية طلب الزيادة نيةٌ فاسدة؛ فأما التهادي فمستحبٌ وهو سبب المودة. قال الطحاوي: «تَهَادَوْا تَعَابُوا»^(٣).

وأما طلب الزيادة فداخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ فَتَسْتَخْرِجُ﴾ [المذثر: ٦]. أي: تعطي لتطلب أكثر، ونحسب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَيْنَهُمْ مِنْ نَبَأٍ لِيُتْلُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ [الروم: ٣٩]. فإن الربا هو الزيادة، وهذا طلب زيادة على الجملة، وإن لم يكن في الأموال الربوية فكل ذلك مكروهٌ وبدعة في النكاح يشبه التجارة والقيار ويفسد مقاصد النكاح.

الخامسة: أن تكون المرأة ولوداً؛ فإن عُرِفَ بالمعقر فليمتنع عن تزويجها. قال الطحاوي: «عَلَيْكُمْ بِالْوَلَدِ وَالْوَدُودِ»^(٤). فإن لم يكن لها زوج ولم يُعرف حالها فإراعي صحتها وشبابها؛ فإنها تكون ولوداً في الغالب مع هذين الوصفين.

(١) ع: «رواه أحمد والبيهقي من حديث عائشة: من يمن المرأة أن تيسر خطبتها، وأن ييسر صداقها، وأن ييسر رجوعها. قال عروة: يعني الولادة. وإسناده جيد».

(٢) ع: «رواه أبو عمر النوفلي في معاينة الأهلين من حديث عائشة: إن أعظم النساء بركة أصبحهن وجوهاً وأقلهن مهراً. وقد تقدم، ولاحد والبيهقي: إن أعظم النساء بركة أسرهن صداقاً. وإسناده جيد».

(٣) ع: «أخرجه البخاري في كتاب الأدب المفرد، والبيهقي، من حديث أبي هريرة، بسند جيد».

(٤) ع: «أخرجه أبو داود والنسائي من حديث معقل بن يسار: تزوجوا الودود الولود. وإسناده صحيح».

السادسة: أن تكون بكرًا قال عليه السلام: جابر وقد نكح ثيبًا: «هَلَا يَكْرًا ثَلَاثِيهَا وَثَلَاثِيكَ»^(١).

وفي البكارة ثلاث فوائد:

أحدها: أن تحب الزوج وتألّفه فيؤثر في معنى الوُد، وقد قال عليه السلام: «عَلَيْكُمْ بِالْوُدُودِ». والطباع مجبولة على الأُنس بأول مألوف.

وأما التي اختبرت الرجال ومارست الأحوال فربما لا ترضى بعض الأوصاف التي تخالف ما أَلِفَتْه فَتَقْطِلُ الزَّوْجَ^(٢).

الثانية: أن ذلك أكمل في مودته لها، فإن الطبع ينفر عن التي مَسَّها غيرُ الزوج نفرةً ما، وذلك ينقل على الطبع مهما يُدَكَّرُ، وبعض الطباع في هذا أشد نفورًا.

الثالثة: أنها نحن إلى الزوج الأول، وأكد الحُثُّ ما يقع مع الحبيب الأول غالبًا.

السابعة: أن تكون نسيبة، أعني: أن تكون من أهل بيت الدِّين والصلاح فإنها ستربي بناتها وبنيتها، فإذا لم تكن مؤدبة لم تُحَسِّنِ التَّادِيْبَ والتربية؛ ولذلك قال عليه السلام: «إِنَّا كُفَّ وَخَضِرَاءُ الدَّمَنِ» فقيل: ما خضراء الدمن؟ قال: «الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ فِي السَّنَنِ السُّوءِ»^(٣).

وقال عليه السلام: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِئَكُمْ فَإِنَّ الْعِرْقَ نَزَّاعٌ»^(٤).

(١) ع: «متفق عليه من حديث جابر».

(٢) أي: تبغضه.

(٣) ع: «رواه الدارقطني في الأفراد، والرامهرمزي في الأمثال، من حديث أبي سعيد الخدري، قال الدارقطني: تفرد به الواقدي وهو ضعيف».

(٤) ع: «رواه ابن ماجه من حديث عائشة غثصراً دون قوله (فإن العرق)، وروى أبو منصور الدبلي في مستند الفردوس من حديث أنس: تزوجوا في الحجر الصالح فإن العرق دساس. وروى أبو موسى المديني في كتاب تضييع العمر والأيام من حديث ابن عمر: وانظر في أي نصاب تضع ولدك فإن العرق دساس. وكلاهما ضعيف. والعرق: هو الأصل، ونزاع: أي ميال».

الثامنة: ألا تكون من القراية القريبة^(١)؛ فإن ذلك يقلل الشهوة، قال عليه السلام: «لَا تُنكِحُوا الْقَرَابَةَ الْقَرِيبَةَ فَإِنَّ الْوَلَدَ يُخْلَقُ ضَاوِيًا»^(٢) أي: نحيفًا، وذلك لتأثيره في تضعيف الشهوة، فإن الشهوة إنما تنبعث بقوة الإحساس بالنظر واللمس، وإنها يقوى الإحساس بالأمر الغريب الجديد، فأما المعهود الذي دام النظر إليه مدة فإنه يَضَعُفُ الحسُّ عن تمام إدراكه والتأثر به ولا تنبعث به الشهوة. فهذه هي الخصال المرغوبة في النساء.

ويجب على الولي أيضًا أن يراعي خصال الزوج، ولينظر لكريمته فلا يزوجهما من ساء خُلُقَهُ أو خَلَقَهُ، أو ضعف دينه، أو قصر عن القيام بحقها، أو كان لا يكافئها في نسبها، قال عليه السلام: «النَّكَاحُ رِقٌّ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمَا أَيْنَ يَضَعُ كَرِيمَتَهُ»^(٣).

والاحتياط في حقها أهم؛ لأنها رقيقة بالنكاح لا تخلص لها، والزوج قادر على الطلاق بكل حال، ومهما زوج ابنته ظالمًا أو فاسقًا أو مبتدعًا أو شاربًا خرف فقد جنى على دينه وتعرض لسخط الله؛ لما قطع من حق الرِّجْم وسوء الاختيار.

وقال رجل للحسن: قد خطب ابنتي جماعة فَمَنْ أَزوجهما؟ قال: من يتقي الله، فإن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم يظلمها. وقال عليه السلام: «مَنْ زَوَّجَ كَرِيمَتَهُ مِنْ قَاسِيٍّ فَقَدْ قَطَعَ رَحِمَهَا»^(٤).

(١) القراية القريبة: كالابن وبنيه، والأب وآبائه، والإخوة وبنيتهم، والأعمام وبنيتهم. المتنى شرح الموطأ (٣/٢٦٨).

(٢) ع: «قال ابن الصلاح: لم أجده أصلاً معتمداً قلت: إني أعرف من قول عمر أنه قال لأل السائب: قد أصوبتم فأنكحوا في الواغ رواء إبراهيم الخريفي في عريب الحديث، وقال: معناه تزوجوا الغرائب. قال: ويقال: اغربوا لا تقبوا».

(٣) ع: «رواه أبو عمر النوقاتي في معاشره الأهلين موقوفاً على عائشة وأسأه ابنتي أبي بكر. قال البيهقي. وروي ذلك مرفوعاً، والموقوف أصح».

(٤) ع: «رواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس، ورواه في الثقات من قول الشعبي بإسناد صحيح».

الباب الثالث

في آداب المعاشرة وما يجري في دوام النكاح والنظر فيما على الزوج وفيما على الزوجة

[القسم الأول: النظر فيما على الزوج]

أما الزوج: فعليه مراعاة الاعتدال والأدب في انثي عَشَرَ أَمْرًا:

في الوليمة، والمعاشرة، والدعابة، والسياسة، والغيرة، والنفقة، والتعليم، والقسم، والتأديب في النشوز، والوقاع، والولادة، والمفارقة بالطلاق.

الأدب الأول: الوليمة، وهي مستحبة، قال أنس رضي الله عنه: رأى رسول الله ﷺ على عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أثر صفرة فقال: «مَا هَذَا؟» فقال: تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب^(١). فقال: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(٢).

وأولم رسول الله ﷺ على صفية بتمر وسويق^(٣).

وقال ﷺ: «طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ الثَّالِثِ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ»^(٤) ولم يرفعه إلا زياد بن عبد الله وهو غريب^(٥).

وتستحب تهنته فيقول من دخل على الزوج: «بارك الله لك وبارك عليك، وجمع بينكما في خير»^(٦)

(١) اسم لقدر معلوم من الذهب، يقدر بخمسة دراهم.

(٢) ع: «متفق عليه».

(٣) ع: «رواه الأربعة من حديث أنس، ولمسلم نحوه، وقد تقدم».

(٤) أي ينادى به يوم القيامة: هذا فلان عمل عملا لي ثم أراد به غربي، فهو عارة عن إبحار الشخص بما عمله من العبادات التي أحلص فيها بُعْتَقْدَه ويكره

(٥) ع: «قال المصنف: لم يرفعه إلا زياد بن عبد الله قلت: هكذا قال الترمذي بعد أن أخرجه من حديث ابن مسعود وضعفه».

(٦) ع: «حديث أبي هريرة في تهنة الروح: بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير» رواه أبو داود، والترمذي وصححه، وابن ماجه

وروى أبو هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك، وُستحب إظهارُ النكاح، قال الترمذي: «فَصُلِّ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الدُّثْرُ وَالصُّوْتُ»^(١).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالدُّفُوفِ»^(٢).

وعن الرُّبَيْعِ بنتِ مُعَوِّذٍ قالت: جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل غداة بُنِيَ بي فجلس على فراشي، وجويريات لنا يضربن بسدفهن ويندبن من قُتل من آبائي، إلى أن قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم ما في غد. فقال لها: اسْكُتِي عَنْ هَذِهِ وَقُولِي الَّذِي كُنْتِ تَقُولِينَ قَبْلَهَا»^(٣).

الأدب الثاني: حسن الخُلُقِ معهن، واحتمال الأذى منهن ترحماً عليهن؛ لقصور عقلمن، وقال الله تعالى: ﴿وَعَايِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقال في تعظيم حقهن: ﴿وَأَحْذَرْنَ مِنْكُمْ مِمَّنْ طَعَنَ غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]، وقال: ﴿وَالصَّابِرِينَ وَالْجَنَّةَ﴾ [النساء: ٣٦]. قيل: هي المرأة.

وآخر ما وصى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث كان يتكلم بهم حتى تلجج لسانه وخفي كلامه جعل يقول: «الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، لَا تَكْلَفُوهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ، اللَّهُ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّ عَوَانَ فِي أَيْدِيكُمْ - يعني: أسراء - أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةٍ، اللَّهُ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ»^(٤).

(١) ع: «رواه الترمذي وحسنه، وابن ماجه، من حديث محمد بن حاطب».

(٢) ع: «رواه الترمذي من حديث عائشة وحسنه، وضعفه البيهقي».

(٣) ع: «رواه الحارثي وقال: (يوم بدر) وقع في بعض نسخ الإحياء: (يوم بعث)، وهو وهم». يقصد أن البخاري: «ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر».

(٤) ع: «أخرجه النسائي في الكبرى، وابن ماجه، من حديث أم سلمة: أن النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الموت جعل يقول: الصلاة وما ملكت أيمانكم. فما زال يقرؤها».

وقال عليه السلام: «مَنْ صَبَرَ عَلَى سُوءِ خُلُقِ امْرَأَتِهِ أَخْطَأَهُ اللَّهُ مِنَ الْآخِرِ وَمَنْ أَعْطَى أَبُوبَ عَلَى بَلَايِهِ، وَمَنْ صَبَرَ عَلَى سُوءِ خُلُقِ زَوْجَتِهَا أَخْطَأَهَا اللَّهُ وَمَنْ تَوَابَ آيَةً امْرَأَةٌ فِرْعَوْنَ»^(١).

واعلم أنه ليس حسنُ الخلق معها كفَّ الأذى عنها، بل احتمال الأذى منها والجلُم عند طغيبها، وغضبيها، اقتداء برسول الله ﷺ؛ فقد كانت أزواجه تُراجِعُنَّه الكلامَ، وتجرُّه الواحدة منهن يوماً إلى الليل^(٢).

وراجعت امرأة عمر رضي الله عنه عمر في الكلام فقال: أتراجعيني يا لكعاء^(٣). فقالت إن أزواج رسول الله ﷺ يراجِعُنَّه وهو خير منك. فقال عمر: خابت حفصة وخسرت إن راجعته. ثم قال لحفصة: لا تغتري بابنة ابن أبي قحافة فإنها حبُّ رسول الله ﷺ. وخوفها من المراجعة^(٤).

وروي أنه دفعت إحداهن في صدر رسول الله ﷺ فزبرتها^(٥) أمها، فقال عليه السلام: «دَعِيهَا فَإِنَّهُنَّ يَصْنَعْنَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ»^(٦). وجرى بينه وبين عائشة كلامٌ حتى أدخل بينهما أبا بكر رضي الله عنه حَكَمًا واستشهده، فقال لها رسول الله ﷺ: «تَكَلَّمِينَ أَوْ أَتَكَلَّمِي» فقالت: بل تكلم أنت ولا تقل إلا حقًا. فلطمها أبو بكر حتى دمي فوها وقال: يا عديّة نفسيها، أويقول غير الحق!

وما يقيض بها لسانه. وأما الوصية بالنساء: فال معروف أن ذلك كان في حجة الوداع، رواه مسلم من حديث جابر الطويل، وفيه: فاستبقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله... الحديث.

(١) ع: «لم أقف له على أصل».

(٢) ع: «متفق عليه من حديث عمر في الحديث الطويل في قوله تعالى: ﴿وَرَأَى نُفُورًا عَلَيْهِ﴾» [التحرير].

(٣) يقال في سب المرأة بالحكم.

(٤) ع: «هو الحديث الذي قبله، وليس فيه قوله: (يا لكعاء)، ولا قولها: (هو خير منك)».

(٥) زجرتها.

(٦) ع: «لم أقف له على أصل».

فاستجارت برسول الله ﷺ وقعدت خلف ظهره، فقال له النبي ﷺ: «لَمْ تَدْعُكِ لِهَذَا وَلَا أَرَدْنَا مِنْكَ هَذَا»^(١).

وقالت له مرة في كلام غضبت عنده: أنت الذي تزعم أنك نبي الله، فتبسم رسول الله ﷺ واحتمل ذلك حلياً وكرماً^(٢).

وكان يقول لها: «إِنِّي لَأَعْرِفُ غَضَبَكَ مِنْ رِضَاكِ» قالت: وكيف تعرفه؟ قال: «إِذَا رَضِيتَ قُلْتِ: لَا وَإِلَهُ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا غَضِبْتَ قُلْتِ: لَا وَإِلَهُ إِبْرَاهِيمَ» قالت: صدقت إنما أهجُر اسمك^(٣).

ويقال: إن أول حب وقع في الإسلام حب النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها^(٤).

وكان يقول لها: «كُنْتُ لَكَ كَأَيِّ زَرْعٍ لَأَمْ زَرْعٍ، غَيْرَ أَنِّي لَا أُطْلُقُكَ»^(٥).

وكان يقول لنسائه: «وَلَا تُؤْذُونِي فِي عَائِشَةٍ، فَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا نَزَلَ عَلَيَّ الْوَحْيُ وَأَنَا فِي لِحَافِ امْرَأَةٍ مِثْلَ عَائِشَةَ»^(٦).

وقال أنس رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ أرحم الناس بالنساء والصبيان^(٧).

الثالث: أن يزيد على احتمال الأذى بالمداعبة والمزاح والملاعبة؛ فهي التي تُطيب قلوب النساء، وقد كان رسول الله ﷺ

(١) ع: «أخرجه الطبراني في الأوسط، والخطيب في التاريخ، من حديث عائشة بسند ضعيف».

(٢) ع: «أخرجه أبو يعلى في مسنده، وأبو الشيخ في كتاب الأمثال، من حديث عائشة، وفيه ابن إسحاق، وقد عممه».

(٣) ع: «متفق عليه من حديثها».

(٤) ع: «رواه الشيخان من حديث عمرو بن العاص أنه قال: أيُّ الناس أحب إليك يا رسول الله؟ قال: عائشة». أضيف: وأما كونه أول فروعها ابن الجوزي في الموضوعات من حديث أنس، ولعله أراد: بالمدينة كما في الحديث الآخر: أن ابن عباس أول مولود في الإسلام. يريد: بالمدينة وإلا فمحنة النبي ﷺ لخدمته أمر معروف تشهد له الأحاديث الصحيحة».

(٥) ع: «متفق عليه من حديث عائشة دون الاستثناء، ورواه بهذه الريادة الربيع بن بكار والخطيب».

(٦) ع: «رواه البخاري من حديث عائشة».

(٧) ع: «رواه مسلم بلفظ: ما رأيت أحداً كان أرحم بالعيال من رسول الله ﷺ زاد علي بن عبد العزيز والعمري: والصبيان».

يمزح معهن وينزل إلى درجات عقولهن في الأعمال والأخلاق، حتى روي أنه ﷺ كان يسابق عائشة في العدو فسبقتها يوماً، وسبقها في بعض الأيام، فقال النبي ﷺ: «هَذِهِ بَيْتُكَ»^(١).

وفي الخبر: أنه كان ﷺ من أفكّه الناس مع نسائه^(٢).

وقالت عائشة رضي الله عنها: سمعت أصوات الناس من الحبشة وغيرهم وهم يلعبون في يوم عاشوراء، فقال لي رسول الله ﷺ: «أَلَيْحَيْنِ أَنْ تَرِي لِعِبَهُمْ؟» قالت: قلت: نعم. فأرسل إليهم فجاءوا، وقام رسول الله ﷺ بين السابن، فوضع كفه على الباب ومد يده ووضعت ذفتي على يده وجعلوا يلعبون وأنظر، وجعل رسول الله ﷺ يقول: «حَسْبُكَ» وأقول: اسكت. مرتين أو ثلاثاً، ثم قال: «يَا عَائِشَةُ حَسْبُكَ» فقلت: نعم. فأشار إليهم فانصرفوا^(٣).

فقال رسول الله ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا وَأَلَطُّهُمْ بِأَهْلِهِ»^(٤).

وقال النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِنِسَائِي»^(٥).

وقال عمر رضي الله عنه مع خشونته: «ينبغي للرجل أن يكون في أهله مثل الصبي؛ فإذا التمسوا ما عنده ووجد رجلًا.

(١) ع: «رواه أبو داود والسنائي في الكبرى وإسحاق بن راهويه من حديث عائشة بسند صحيح»

(٢) ع: «رواه الحسن بن سفيان في مسنده من حديث أنس دون قوله (مع نسائه)». ورواه الترمذي والطبراني في الصغير والأوسط فقال (مع صبي) وفي إسناده ابن لهيعة.

(٣) ع: «متفق عليه مع اختلاف، دون ذكر يوم عاشوراء، وإياها قال: (يوم عيد)، ودون قولها. (اسكت) وفي رواية السنائي في الكبرى. قلت لا عسر. مرتين. وفيه قال: يا خيرهم. وسنده صحيح».

(٤) ع: «رواه الترمذي والسنائي واللفظ له، وإلحاقهم وقال: رواه ثقات على شرط الشيخين».

(٥) ع: «أخرجه الترمذي وصححه من حديث أبي هريرة دون قوله. (وأنا خيركم لنسائي) وله من حديث عائشة وصححه. خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي».

وقال لقمان عليه السلام: «ينبغي للعاقل أن يكون في أهله كالصبي، وإذا كان في القوم وُجِدَ رجلاً.

وفي تفسير الخبر المروي: «إِنَّ اللَّهَ يَنْقُضُ الْجَمْعَ طَرِيَّ الْجَوَاطِ»^(١). قيل: هو الشديد على أهله المتكبر في نفسه، وهو أحد ما قيل في معنى قوله تعالى: ﴿عُتِلَ﴾ [الفم: ١٣] قيل: العُتْلُ: هو الفظُّ اللسان الغليظ القلب على أهله.

وقال الطيالسي لجابر: «هَلَّا يَكْرَهُ تَلَايُهَا وَتَلَايُكَ»^(٢).

ووصفت أعرابية زوجها - وقد مات - فقالت: والله لقد كان ضحوكاً إذا ولج، سيكناً إذا خرج، أكلاً ما وجد، غير مسائل عما فقد.

الرابع: ألا يتبسّط في الدُّعابة وحسن الخلق والموافقة باتِّباع هواها إلى حدٍّ يفسد خُلُقُها ويُسقط بالكلية هيئته عندها، بل يراعي الاعتدال فيه، فلا يدع الهيبة والانقباض مهما رأى منكراً، ولا يفتح باب المساعدة على المنكرات البتة، بل مهما رأى ما يخالف الشرع والمروءة تنمّر وامتنع.

قال الحسن: والله ما أصبح رجل يطيع امرأته فيها تهوى إلا كبّه الله في النار.

وقال عمر رضي الله عنه: «خالفوا النساء فإن في خلافهنَّ البركة»^(٣).

وقد قيل: شاوروهن وخالفوهن^(٤).

(١) ع: «رواه أبو بكر بن لال في مكارم الأخلاق من حديث أبي هريرة بسند ضعيف، وهو في الصحيحين من حديث جارية بن وهب الخزاعي بلفظ، ألا أخبركم بأهل النار؟ كل عتل جواز مستكبر. ولأبي داود: لا يدخل الجنة الجواز ولا الجمع طري».

(٢) ع: «متفق عليه من حديثه، وقد تقدم».

(٣) أخرجه ابن الجعد في «مستدرك» (٤٣٦/١) حديث (٢٩٧١).

(٤) ذكره الطرابلسي في «الذلول والمرصوع» ص ١٠٩، وقال: «قال السيوطي: باطل لا أصل له».

وقد قال الشيخ: «تَمَسَّ عِبْدُ الزَّوْجَةِ»^(١) وإنما قال ذلك؛ لأنه إذا أطاعها في هواها فهو عبدها، وقد تَجَسَّ، فإن الله مَلَكُ المرأة فملَكها نفسه، فقد عكس الأمر وقلب القضية وأطاع الشيطان؛ لما قال: ﴿وَلَا تُرْهِمُوهُمْ فَلْيَفَرُّوْا خَلْقًا ۗ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٩]. إذ حَقَّ الرجل أن يكون متبوعًا لا تابعًا، وقد سَمَى الله الرجالَ قوامين على النساء^(٢)، وسمى الزوجَ سيدًا، فقال تعالى: ﴿وَأَلْفَمَا مَسَدَهَا لَئِنْ آتَيْنَا بِكَ طَوِيلًا، وَإِنْ أَرَخِيتْ عِذَارَهَا^(٣) فُتِّرًا^(٤) جَذِبْتُكَ ذِرَاعًا، وَإِنْ كَبَحْتَهَا وَشَدَدْتَ يَدَكَ عَلَيْهَا فِي عَمَلِ الشَّدَةِ مَلَكْتَهَا.

قال الشافعي رحمه الله: ثلاثة إن أكرمهم أهانوك وإن أهنتهم أكرموك: المرأة، والخادم، والنَّبْطِي^(٥). أراد به: إن محضت الإكرام ولم تخرج غلطك بليتك وفضاظلتك برفقك.

وكانت نساء العرب يُعَلِّمْنَ بناتهن اختيارَ الأزواج، وكانت المرأة تقول لابنتها: اختبري زوجك قبل الإقدام والجرأة عليه انزعجي رُجْ رُجْمه^(٦)، فإن سكت فقطعي اللحم على ثُرْبِهِ^(٧)، فإن سكت فكسري العظام بسيفه، فإن سكت فاجعلي الإكاف على ظهره وامطيه فإنها هو حمارك.

(١) ع: «لم أقب له على أصل، والمعروف: تمس عبد الدينار وعبد درهم... الحديث. ورواه البخاري من حديث أبي هريرة.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ وَمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ أَفَقُوا مِنْ أَمْرِ يَوْمٍ﴾ (النساء: ٣٤).

(٣) لجأها.

(٤) الْفُتْرُ: ما بين طرف الإيham وطرف السبابة بالتفريق المعتاد.

(٥) النَّبْطُ: جيل من الناس كانوا يتزلون سواد العراق، ثم استعمل في أخلاط الناس وعوامهم.

(٦) الحديدة في أسفل الرمح.

(٧) الثرس: ما يتوقى به في الحرب.

وعلى الجملة فبالعدل قامت السموات والأرض، فكل ما جاوز حدّه انعكس على ضده، فينبغي أن تسلك سبيل الاقتصاد في المخالفة والموافقة وتبمع الحق في جميع ذلك لتسلم من شرّه، فإن كيدهن عظيم وشرهن فاسٍ، والغالب عليهن سوء الخلق وركاكة العقل، ولا يعتدل ذلك منهن إلا بنوع لطيف ممزوج بسياسة.

وقال النبي: «مَثَلُ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ فِي النِّسَاءِ كَمَثَلِ الْغُرَابِ الْأَخْضَمِ بَيْنَ مِائَةِ غُرَابٍ»^(١). والأعصم: يعني الأبيض البطن.

وفي وصية لقمان لابنه: يا بني اتقِ المرأةَ السوءَ فإنها تُشِيكَ قَبْلَ الشَّيْبِ، واتقِ شرارَ النساءِ فإنهن لا يدعون إلى خير، وكن من خيارهن على حذر.

وقال النبي: «اسْتَعِيدُوا مِنَ الْفَوَاقِرِ الثَّلَاثِ» وعدّ منهن المرأةَ السوءَ فإنها المُشِيَّةُ قَبْلَ الشَّيْبِ، وفي لفظ آخر: «إِنْ دَخَلَتْ عَلَيْكَ سَبْتُكَ، وَإِنْ غِيَتْ عَنْهَا خَائِنُكَ»^(٢).

وقد قال النبي: فِي خَيْرَاتِ النِّسَاءِ: «إِنَّكَنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوشَعَ»^(٣). يعني إن صَرَكَنَّ أبا بكر عن التقديم في الصلاة ميلً منكن عن الحق إلى الهوى.

قال الله تعالى حين أفشين سرَّ رسول الله ﷺ: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]. أي: مالت وقال ذلك في خير أزواجه^(٤).

(١) ع: «رواه الطبراني من حديث أبي أمامة بسند ضعيف، وأحمد من حديث عمرو بن العاص. كنا مع رسول الله ﷺ بمر الظهران، فإذا غريبان كثيرة فيها غراب أعصم أحر المنقار، فقال: لا يدخل الجنة من النساء إلا مثل هذا الغراب في هذه الغريبان. وإسناده صحيح، وهو في السنن الكبرى للسائي».

(٢) ع: «رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي هريرة بسند صحيح، واللفظ الآخر رواه الطبراني من حديث فضالة بن عبيد. ثلاث من الفواقير. وذكر منها: وامرأة إن حضرت أدت وإن غيبت عنها خائنتك. وسنده حسن».

(٣) ع: «متفق عليه من حديث عائشة».

(٤) ع: «متفق عليه من حديث عمر، والمراثان. عائشة، وحفصة».

وقال النبي: «لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ تَمْلِكُهُمْ امْرَأَةٌ»^(١).

وقد زبر عمر رضي الله عنه امرأته لما راجعته، وقال: «ما أنت إلا لعبة في جانب البيت، إن كانت لنا إليك حاجة وإلا جلست كما أنت». فإذا فيهن شرٌّ وفيهن ضعف؛ فالسياسة والحشونة علاج الشر، والمطايبة والرحمة علاج الضعف، فالطبيب الحاذق هو الذي يقدر العلاج بقدر الداء، فليُنظر الرجل أولاً إلى أخلاقها بالتجربة ثم ليعاملها بما يصلحها كما يقتضيه حالها. الخامس: الاعتدال في الغيرة، وهو ألا يتغافل عن مبادئ الأمور التي تخشى غوائلها، ولا يبالغ في إساءة الظن والتعنّت وتحسس البواطن، فقد نهى رسول الله ﷺ أَنْ تُتَّبَعَ عَوَازِلُ النِّسَاءِ. وفي لفظ آخر: أَنْ تُبْتَغَى النِّسَاءُ^(٢). ولما قدم رسول الله ﷺ من سفره قال قبل دخول المدينة: «لَا تَطْرُقُوا النِّسَاءَ لَيْلًا» فخالفه رجلان فسبقا، فرأى كل واحد في منزله ما يكره^(٣).

وفي الخبر المشهور: «النِّسَاءُ كَالصَّلَعِ إِنْ قَوْمُهُ كَسَرْتَهُ، فَدَعُهُ تَسْتَفِجُ بِهِ عَلَى عَوَجٍ»^(٤) وهذا في تهذيب أخلاقها. وقال ﷺ: «إِنْ مِنْ الْغَبَرَةِ هَبْرَةٌ يُبْغِضُهَا اللَّهُ ﷻ، وَهِيَ هَبْرَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ غَيْرِ رِيَّةٍ»^(٥). لأن ذلك من سوء الظن الذي لمبينا عنه، فإن بعض الظن إثم.

(١) ع: «رواه البخاري من حديث أبي بكرة نحره».

(٢) ع: «رواه الطبراني في الأوسط من حديث جابر: نهي أن تتطلب عثرات النساء. والحديث عند مسلم بلفظ: نهي أن يطرُق الرجل أهله ليلاً ينجوهم أو يطلب عثراتهم. واقتصر البخاري منه على ذكر النهي عن الطروق ليلاً».

(٣) ع: «رواه أحمد من حديث ابن عمر يسند جيد».

(٤) ع: «متفق عليه من حديث أبي هريرة».

(٥) ع: «رواه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث جابر بن عتيك».

وقال علي عليه السلام: «لا تكثر الغيرة على أهلِكَ فترمى بالسوء من أجلِكَ».

وأما الغيرة في عملها فلا بد منها وهي محمودة، وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغَارُ، وَالْمُؤْمِنُ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ»^(١).

وقال عليه السلام: «اتَّعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعِيدٍ، أَنَا وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي؛ وَلَا أَجْلِي غَيْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى حَرَّمَ الْقَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ الْعُذْرَ مِنَ اللَّهِ، وَلِلَّذِكِّ بَعَثَ الْمُنْذِرِينَ وَالْمُبَشِّرِينَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ السَّدْحَ مِنَ اللَّهِ وَلَا أَجْلِي ذَلِكَ وَعَدَّ الْجَنَّةَ»^(٢).

وقال رسول الله ﷺ: «رَأَيْتُ لَيْلَةً أُسْرِيَ بِي فِي السَّحْنَةِ قَصْرًا وَيَفَنَائِهِ جَارِيَةً؛ فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ فَقِيلَ: لِعُمَرَ؛ فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ يَا عُمَرُ» فبكى عمر وقال: أعليك أغار يا رسول الله ﷺ^(٣).

وكان الحسن يقول: أُنْذِعُونَ نِسَاءَكُمْ لِيُزَاهِنَ الْعُلُوجَ^(٤) في الأسواق قَبَّحَ اللَّهُ مَنْ لَا يَغَارُ.

وقال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يَبْغِضُهُ اللَّهُ، وَمِنْ الْحُيَلَاءِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يَبْغِضُهُ اللَّهُ، فَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ: فَالْغَيْرَةُ فِي الرَّبِّيةِ، وَالْغَيْرَةُ الَّتِي يَبْغِضُهَا اللَّهُ: فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رَبِّيةٍ، وَالْإِخْتِيَالُ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ: إِخْتِيَالُ الرَّجُلِ بِنَفْسِهِ عِنْدَ الْقِتَالِ وَعِنْدَ الصَّدْمَةِ، وَالْإِخْتِيَالُ الَّذِي يَبْغِضُهُ اللَّهُ: الْإِخْتِيَالُ فِي الْبَاطِلِ»^(٥).

(١) ع: «متفق عليه من حديث أبي هريرة، ولم يقل البخاري: والمؤمن يغار».

(٢) ع: «متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبه».

(٣) ع: «متفق عليه من حديث جابر دون ذكر (ليلة أسرى ب)» ولم يذكر الجارية، وذكر الجارية في آخر متفق عليه من حديث أبي هريرة: بينا أنا نائم رأيتني في الجنة... الحديث».

(٤) الرجال الغلاظ الأشداء.

(٥) ع: «رواه أبو داود والسنائي وابن حبان من حديث جابر بن عتيك، وهو الذي تقدم قبله بأربعة أحاديث».

وقال عليه الصلاة والسلام: «إِنِّي لَعَبِيدٌ، وَمَا مِنْ امْرِئٍ لَا يَغَارُ إِلَّا مَنَكُوسُ الْقَلْبِ»^(١). والطريق المُغْنِي عن الغيرة: ألا يُدخل عليها الرجال، وهي لا تخرج إلى الأسواق.

وقال رسول الله ﷺ لابتته فاطمة عليها السلام: «أَيُّ شَيْءٍ خَيْرٌ لِمَرْأَةٍ؟» قالت: «أَلَّا تَرَى رَجُلًا وَلَا يَراها رَجُلٌ، فَمُصَمِّها إِلَيْه، وَقَالَ: ﴿ذَرِيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾» [آل عمران: ٣٤]^(٢). فاستحسن قولها.

وكان أصحاب رسول الله ﷺ يسدون الكُوى والثقب في الحيطان؛ لئلا تطلع النِّسوان إلى الرجال.

ورأى معاذ امرأته تطلع في الكُوة فضر بها. ورأى امرأته قد دفعت إلى غلامه فتاحه قد أكلت منها فضر بها.

وقال عمر رضي الله عنه: «أَعْرُوا النِّسَاءَ بِلِزْمِ الْحِجَالِ». وإنا قال ذلك؛ لأنهن لا يرغبن في الخروج في الهيئة الرثة. وقال: «عودوا نساءكم». لا.

وكان قد أذن رسول الله ﷺ للنساء في حضور المسجد^(٣). والصواب الآن: المنع إلا العجائز، بل استصوب ذلك في زمان الصحابة؛ حتى قالت عائشة رضي الله عنها: «لَوْ عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَا أُحْدِثَ النِّسَاءُ بَعْدَهُ لَمَنْعَهُنَّ مِنَ الْخُرُوجِ»^(٤).

ولما قال ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَمْتَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»، فقال بعض ولده: بلى والله لمنعهن، فضر به وغضب عليه، وقال: تسمعي أقول: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَمْتَعُوا» فتقول: بلى^(٥).

(١) ع: «تقدم أوله، وأما آخره فرواه أبو عمر التوفاتي في كتاب معاشره الأهلين من رواية عبد الله بن محمد مرسلاً. والظاهر أنه عبد الله بن الحمية»

(٢) ع: «رواه البزار والدارقطني في الأفراد من حديث علي بسند ضعيف».

(٣) ع: «متفق عليه من حديث ابن عمر: ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد».

(٤) ع: «متفق عليه. قال البخاري: لمنعهن من المساجد».

(٥) ع: «متفق عليه».

وإنما استجراً على المخالفة لعلمه بتغير الزمان، وإنما غضب عليه لإطلاقه اللفظ بالمخالفة ظاهراً من غير إظهار العذر، وكذلك كان رسول الله ﷺ قد أذن لمن في الأعياد خاصة أن يخرجن، ولكن لا يخرجن إلا برضا أزواجهن^(١).

والخروج الآن مباح للمرأة العفيفة برضا زوجها، ولكن القعود أسلم، وينبغي ألا تخرج إلا لهن، فإن الخروج للنظارات والأمر التي ليست مهمة تقدر في المروءة وربما تفضي إلى الفساد، فإذا خرجت فينبغي أن تغض بصرها عن الرجال، ولسنا نقول: إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقها، بل هو كوجه الصبي الأمر في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط، فإن لم تكن فتنة فلا، إذ لم يزل الرجال على عمر الزمان مكشوفي الوجوه والنساء يخرجن متقبات، ولو كان وجوه الرجال عورة في حق النساء لأمرُوا بالتَّغَيُّبِ أو سُئِنَ من الخروج إلا لضرورة.

السادس: الاعتدال في النفقة فلا ينبغي أن يقتَر عليهن في الإنفاق، ولا ينبغي أن يسرف، بل يقتصد. قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ يَدًا مَقْلُوبَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْ كُلَّ الَّتِي سَطَّ﴾ [الاسراء: ٢٩]، وقد قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ»^(٢).

وقال ﷺ: «وَيَنَازِرُ أَنْفَقَتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَيَنَازِرُ أَنْفَقَتَهُ فِي رَقَبَةٍ، وَيَنَازِرُ تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَىٰ مِسْكِينٍ، وَيَنَازِرُ أَنْفَقَتَهُ عَلَىٰ أَهْلِيكَ: أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقَهُ عَلَىٰ أَهْلِيكَ»^(٣).

وقيل: كان لعليٍّ عليه السلام أربع نسوة، فكان يشتري لكل واحدة في كل أربعة أيام لحماً بدرهم، وقال الحسن عليه السلام: كانوا في الرجال محاصيب، وفي الأثاث والثياب مجاديب.

(١) ع: «متفق عليه من حديث أم عطية».

(٢) ع: أخرجه الترمذي من حديث عائشة وصححه، وقد تقدم.

(٣) ع: أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة.

وقال ابن سيرين: يستحب للرجل أن يعمل لأهله في كل جمعة فألْوَدَجَةٌ^(١). وكان الخلاوة وإن لم تكن من المهمات ولكن تركها بالكلفة تقطير في العادة، وينبغي أن يأمرها بالتصدق ببقايا الطعام وما يَشُدُّ لو تُرِكَ، فهذا أقل درجات الخير، وللمرأة أن تفعل ذلك بحكم الحال من غير صريح إذن من الزوج.

ولا ينبغي أن يستأثر عن أهله بما كُوفِلَ طيب فلا يطعمهم منه، فإن ذلك مما يوغر الصدور ويبعد عن المعاشرة بالمعروف، فإن كان مزماً على ذلك فليأكله بخفية بحيث لا يعرف أهله، ولا ينبغي أن يصفَ عندهم طعاماً ليس يريد إطعامهم إياه، وإذا أكل فيقعد العيال كلهم على مائدته، فقد قال سفيان رحمته الله: «بلغنا أن الله وملائكته يصلون على أهل بيت يأكلون جماعة». وأهم ما يجب عليه مراعاته في الإنفاق: أن يطعمها من الحلال ولا يدخل مداخل سوء لأجلها، فإن ذلك جناية عليها لا مراعاة لها، وقد أوردنا الأخبار الواردة في ذلك عند ذكر آفات النكاح.

السابع: أن يتعلم المتزوج من علم الحيض وأحكامه ما يحتز به الاحتراز الواجب، ويُعَلِّمَ زوجته أحكام الصلاة وما يُقضى منها في الحيض وما لا يُقضى، فإنه أمر بأن يقبها التار بقوله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: ٦]، فعليه أن يلقنها اعتقاد أهل السنة ويزيل عن قلبها كل بدعة إن استمعت إليها، ويخوفها في الله إن تساهلت في أمر الدين، ويعلمها من أحكام الحيض والاستحاضة ما تحتاج إليه وعلم الاستحاضة بطول؛ فأما الذي لا بد من إرشاد النساء إليه في أمر الحيض: بيان الصلوات التي تقضيها، فإنها مهما انقطع دُمها قبيل المغرب بمقدار ركعة فعليها قضاء الظهر والعصر، وإذا انقطع قبل الصبح بمقدار ركعة فعليها قضاء المغرب والعشاء، وهذا أقل ما يراعيه النساء.

فإن كان الرجل قائماً بتعليمها فليس لها الخروج لسؤال العلما، وإن قصُرَ عِلْمُ الرجل ولكن ناب عنها في السؤال

(١) الفالودج: حلواء تعمل من الدقيق والماء والعسل، وتصنع الآن من النشا والماء والسكر.

فأخبرها بجواب المفتي فليس لها خروج، فإن لم يكن ذلك فلها الخروج للسؤال بل عليها ذلك، ويعصى الرجل بمنعها، ومهما تعلمت ما هو من الفرائض عليها فليس لها أن تخرج إلى مجلس ذكرٍ، ولا إلى تعلم فضل إلا برضاه، ومهما أهملت المرأة حكماً من أحكام الحيض والاستحاضة ولم يعلمها الرجل حَرَجَ^(١) الرجل معها وشاركها في الإثم.

الثامن: إذا كان له نوسة فينبغي أن يعدل بينهن ولا يميل إلى بعضهن، فإن خرج إلى سفر وأراد استصحاب واحدة أقرع بينهن، كذلك كان يفعل رسول الله ﷺ^(٢).

فإن ظلم امرأة بليتها قضي لها، فإن القضاء واجبٌ عليه، وعند ذلك يحتاج إلى معرفة أحكام القسم، وذلك يطول ذكره، وقد قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ قَبَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى - وفي لفظ - وَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا؛ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَحَدُهُمَا نَائِلٌ»^(٣).

وإنما عليه العدل في العطاء والمبيت، وأما في الحبِّ والوقاع فذلك لا يدخل تحت الاختيار. قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَشْتَطِبُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْنِسَاءِ وَتَوَّعَدْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]. أي: أن تعدلوا في شهوة القلب وميل النفس، ويتبع ذلك التفاوت في الوقاع.

وكان رسول الله ﷺ يعدل بينهن في العطاء والبيتوتة في الليالي ويقول: «اللَّهُمَّ هَذَا جَهْدِي فِيمَا أَمْلِكُ وَلَا قَاطِعَ لِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ»^(٤). يعني الحبِّ.

(١) إثم.

(٢) ع: «متفق عليه من حديث عائشة».

(٣) ع: «أخرجه أصحاب السنن وابن حبان من حديث أبي هريرة: قال أبو داود وابن حبان: فقال مع إحداهما. وقال الترمذي: فلم يعدل بينهما».

(٤) ع: «أخرجه أصحاب السنن وابن حبان من حديث عائشة نحوه».

وقد كانت عائشة رضي الله عنها أحب نساءه إليه وسائر نسائه يعرفن ذلك ^(١).

وكان يُطاف به محمولاً في مرضه في كل يوم وليلة، فبييت عند كل واحدة منهن ويقول: «أَيُّنَ أَنَا عَدَا» فطُفِئَتْ لذلك امرأةٌ منهن فقالت: إنما يسأل عن يوم عائشة؛ فقلن: يا رسول الله قد أدنا لك أن تكون في بيت عائشة فإنه يشقُّ عليك أن تُحمل في كل ليلة. فقال: «وَقَدْ رَضِيتُ بِذَلِكَ؟» فقلن: نعم. قال: «فَحَوِّلُونِي إِلَى بَيْتِ عَائِشَةَ» ^(٢).

ومهما وهبت واحدة ليلتها لصاحبها ورضي الزوج بذلك ثبت الحقُّ لها، كان رسول الله ﷺ يُقسِم بين نساءه فقصد أن يطلق سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ لما كَبُرَتْ فوهبت ليلتها لعائشة وسألته أن يقرَّها على الزوجية حتى تحسُرَ في زمرة نساءه، فتركها وكان لا يُقسِم لها ويُقسِم لعائشة ليلتين ولسائر أزواجه ليلةً ليلةً ^(٣).

ولكنه ﷺ لحسن عَدْلِهِ وقوته كان إذا تافت نفسه إلى واحدة من النساء في غير نوبتها فجاءها طاف في يومه أو ليلته على سائر نساءه؛ فمن ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ» ^(٤).

(١) ع: «متفق عليه من حديث عمرو بن العاص أنه قال: أي الناس أحب إليك يا رسول الله؟ قال: عائشة. وقد تقدم».

(٢) ع: «رواه ابن سعد في الطبقات من رواية محمد بن علي بن الحسين أن النبي ﷺ كان يحمل في ثوب يطاف به على نساءه وهو مريض يقسم بهن. وفي مرسل آخر له: لما نقل قال: أين أنا عَدَا؟ قالوا: عند فلانة. قال: فأين أنا بعد عَدَا؟ قالوا: عند فلانة. فعرف أزواجه أنه يريد عائشة. الحديث. وللبخاري من حديث عائشة: كان يسأل في مرضه الذي مات فيه. أيسن أنا عَدَا؟ يريد يوم عائشة، فأذن له أزواجه أن يكون حيث شاء وفي الصحيحين: لما نقل استأذن أزواجه أن يعرض في بيتي فَأَذِنَ لَهُ».

(٣) ع: «رواه أبو داود من حديث عائشة: قالت سودة حين أسنت وفرقت أن يفارقها رسول الله ﷺ: يا رسول الله يومي لعائشة.. الحديث وللطبراني فأراد أن يفارقها. وهو عند البخاري بلفظ: لما كبرت سودة وهبت يومها لعائشة وكان يقسم لها يوم سودة. وللبيهقي مرسلًا: طلق سودة فقالت: أريد أن أحسُر في أزواجك... الحديث».

(٤) ع: «متفق عليه بلفظ: كنت أطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نساءه ثم يصبح محرماً يصبح طيباً».

وعن أنس: «أنه ﷺ طاف على تسع نسوة في ضحوة نهار»^(١).

التاسع في النشوز^(٢): ومهما وقع بينهما خصامٌ ولم يلتئم أمرهما: فإن كان من جانبها جميعاً أو من الرجل فلا تُسلط الزوجة على زوجها ولا يقدر على إصلاحها فلا بد من حَكَمَتَيْن: أحدهما من أهله والآخر من أهلها؛ لينظرأ بينهما ويصلحا أمرهما: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥].

وقد بعث عمر رضي الله عنه حَكَمًا إلى زوجين فعاد ولم يُصلح أمرهما فعلاه بالذِّرَّة، وقال إن الله تعالى يقول: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾، فعاد الرجل وأحسن النية وتلطف بها فاصلح بينهما.

وما إذا كان النشوز من المرأة خاصة فالرجال قوامون على النساء، فله أن يُؤدبها ويعملها على الطاعة قهراً، وكذا إذا كانت تاركة للصلاة فله حملها على الصلاة قهراً، ولكن ينبغي أن يتدرج في تأديبها: وهو أن يقدم أولاً الوعظ والتحذير والتخويف، فإن لم ينجح ولأها ظهره في المضجع، أو انفرد عنها بالفراش وهجرها وهو في البيت معها من ليلة إلى ثلاث ليال.

فإن لم ينجح ذلك فيها ضرباً غير مبرح بحيث يؤلمها ولا يكسر لها عظمها ولا يدمي لها جسماً. ولا يضرب وجهها فذلك منهي عنه. وقد قيل لرسول الله ﷺ: ما حق المرأة على الرجل؟ قال: «يُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمَ، وَيَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَى، وَلَا يَقْبَحِ الْوَجْهَ، وَلَا يَضْرِبُ إِلَّا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ»^(٣)، وَلَا يَنْهَجُرَهَا إِلَّا فِي السَّبَبِ»^(٤).

(١) ع. «رواه ابن عدي في الكامل، وللبخاري: كان يطوف على سائت في ليلة واحدة وله تسع نسوة».

(٢) معنى بشوز المرأة: معصيتها لزوجها فيما له عليها، مما أوجب له النكاح، وأصله من الارتفاع، مأخوذ من النشز، وهو المكان المرتفع، فكان الناشز ارتفعت عن طاعة زوجها، فسميت ناشزاً، كأن امتنعت من فراشه، أو خرجت من منزله بغير إذنه، أو امتنعت من الانتقال معه إلى مسكن مثلها، أو من السفر معه.

(٣) الضرب الشديد.

(٤) ع. «رواه أبو داود والسنائي في الكبرى، وابن ماجه من رواية معاوية بن حيدة بسند جيد، وقال: ولا يضرب الوجه ولا يقبَح. وفي رواية لأبي داود: ولا تقبَح الوجه ولا تضرب».

وله أن يغضب عليها ويهجرها في أمر من أمور الدين إلى عشر وإلى عشرين وإلى شهر. فعل ذلك رسول الله ﷺ إذ أرسل إلى زينب بهدية فردتها عليه. فقالت له التي هو في بيتها: لقد أقماتك إذ ردت عليك هديتك. أي: أذلتك واستصغرتك. فقال ﷺ: «أَتَنْتَ أَهْوَنَ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُغْمِصْتَنِي» ثم غضب عليهن كلهن شهراً إلى أن عاد إليهن^(١).

العاشر: في آداب الجماع: ويستحب أن يبدأ باسم الله تعالى ويقراً: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) أولاً ويكبر ويهمل^(٣) ويقول: بسم الله العلي العظيم، اللهم اجعلها ذرية طيبة إن كنت قدّرت أن تُخرج ذلك من صُلبي.

وقال عليه الصلاة والسلام: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ جَنِّبِ الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا. فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ»^(٤). وإذا قربت من الإنزال فقل في نفسك ولا تحرك شفيتك: «الحمد لله الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك قديراً».

وكان بعض أصحاب الحديث يكبر حتى يسمع أهل الدار صوته ثم ينحرف عن القبلة ولا يستقبل القبلة بالإقاع إكراماً للقبلة.

وليخط نفسه وأهله بثوب، كان رسول الله ﷺ يغطي رأسه ويغض صوته ويقول للمرأة: «عَلَيْكَ بِالسَّكِينَةِ»^(٥). وفي الخبر: «إِذَا جَمَعَ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلَا يَجْعِدَانِ حُرَّةَ الْعَبْرَيْنِ»^(٦). أي: الجمارين.

(١) ع: «ذكره ابن الجوزي في الوفاء بغير إسناد. وفي الصحيحين من حديث عمر: كان أقسم ألا يدخل عليهن شهراً من شدة موحدته عليهن. وفي رواية من حديث جابر: ثم اعتزلهن شهراً».

(٢) أي: يقول: لا إله إلا الله.

(٣) ع: «متفق عليه من حديث ابن عباس».

(٤) ع: «رواه الخطيب من حديث أم سلمة بسند ضعيف».

(٥) ع: «أخرجه ابن ماجه من حديث عتبة بن عبد بسند ضعيف».

وليقدم التلطف بالكلام والتقبيل قال ﷺ: «لَا يَقَعَنَّ أَحَدُكُمْ عَلَى امْرَأَتِهِ كَمَا تَقَعُ الْبَيْهَمَةُ، وَلْيَكُنْ بَيْنَهُمَا رَسُولٌ» قبل: وما الرسول يا رسول الله؟ قال: «الْقُبْلَةُ وَالْكَلَامُ»^(١).

وقال ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنَ الْمَعْجَزِ فِي الرَّجُلِ: أَنْ يَلْقَى مَنْ يُحِبُّ مَعْرِفَتَهُ فَيُفَارِقُهُ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ، وَالثَّانِي: أَنْ يُكْرِمَهُ أَحَدٌ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ كَرَامَتَهُ، وَالثَّالِثُ: أَنْ يُقَارِبَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ فَيُصَيِّبُهَا قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَهَا وَيُؤَانِسَهَا وَيُضَاجِعَهَا، فَيَقْضِي حَاجَتَهَا مِنْهَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ حَاجَتَهَا مِنْهُ»^(٢).

ويكره له الجماع في ثلاث ليال من الشهر: الأول، والآخر، والنصف. يقال: إن الشيطان يحضر الجماع في هذه الليالي^(٣)، ويقال إن الشياطين يجامعون فيها، وروي كراهة ذلك عن عليٍّ ومعاوية وأبي هريرة ؓ.

ومن العلماء من استحب الجماع يوم الجمعة وليلته تحقيقاً لأحد التأويلين من قوله ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ» الحديث^(٤).

ثم إذا قضى وَطَرَهُ فليتمهل على أهله حتى تقضي هي أيضًا نَهْمَتَهَا^(٥)، فإن إنزاعها ربهما يتأخر فيهيج شهوتها، ثم القعود

(١) ع: «رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أنس، وهو منكر».

(٢) ع: «رواه أبو منصور الديلمي من حديث أخضر منه، وهو بعض الحديث الذي قبله».

(٣) سئل ابن تيمية عن هذا ومثله فقال: «هذا كله باطل لا أصل له، بل الرجل إذا استحار الله تعالى وعمل شيئاً مباحاً فليفعله في أي وقت تيسر، ولا يكره التفضيل ولا الحياطة ولا الغزل ولا نحو ذلك من الأفعال في يوم من الأيام، ولا يكره الجماع في ليلة من الليالي ولا يوم من الأيام». «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٩).

(٤) ع: «رواه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم وصححه من حديث أوس بن أوس: من غسل يوم الجمعة وبكر وابتكر... الحديث. وحسنه الترمذي».

(٥) شهرتها.

عنها إيذاء لها، والاختلاف في طبع الإنزال يوجب التنافر مهما كان الزوج سابقاً إلى الإنزال، والتوافق في وقت الإنزال الذي عندها ليستغفل الرجل بنفسه عنها، فإنها ربما تستحي.

وينبغي أن يأتيها في كل أربع ليال مرة فهو أعدل، إذ عدد النساء أربعة فجاز التأخير إلى هذا الحد، نعم ينبغي أن يزيد أو ينقص بحسب حاجتها في التحصين، فإن تحصينها واجب عليه، وإن كان لا يثبت المطالبة بالوطء فذلك لعسر المطالبة والوفاء بها، ولا يأتيها في المحيض، ولا بعد انقضائه وقبل الغسل، فهو محرم بنص الكتاب^(١)، وقيل: إن ذلك يورث الجذام في الولد، وله أن يستمتع بجميع بدن الحائض ولا يأتيها في غير المائتي^(٢)، إذ حرم غشيان الحائض لأجل الأذى، والأذى في غير المائتي دائم فهو أشد تحريماً من إتيان الحائض.

وقوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرَائِكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [الفره: ٢٢٣]. أي: وقت شئتم، وله أن يستمني بيديها^(٣)، وأن يستمتع بها تحت الإزار بما يشتهي سوى الوقاع.

وينبغي أن تنز المرأة بإزارٍ من حَقِّها^(٤) إلى فوق الركبة في حال الحيض، فهذا من الأدب، وله أن يؤاكل الحائض، ويغسلها في المضاجعة وغيرها، وليس عليه اجتنابها، وإن أراد أن يجماع ثانياً بعد أخرى فليغسل فرجه أولاً، وإن احتلم فلا

(١) دليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحْجِيِّ فَلَنْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْرِضْكَ آلِ بَنِيَّ ۚ إِنَّ الْمَحْجِيَّ فِي الْكُفْرِ ۚ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَخْضَعْنَ طَبْعَهُنَّ فَلَذَا تُخْفَرْنَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَحُبِّ الْمُنْتَظَرِينَ﴾ [نور: ٢٢٢].

(٢) أي في الليل.

(٣) الاستمناة هو إخراج المني بغير جماع، ويعرق بين الاستمناة بيد الشخص أو بيد زوجته أو أمته... وحكمه كما قال الشيخ زكريا الأسصاري «محرم إن كان إخراجها بيده وغير محرم إن كان إخراجها بيد زوجته أو أمته»

(٤) الحقير: موضع شد الإزار وهو الحاصرة ثم توسعوا حتى سما الإزار الذي يشد على العورة حقواً.

يُجَامَعُ حَتَّى يَغْسَلَ فَرْجَهُ أَوْ يَبُولَ، وَيَكْرَهُ الْجُمَاعَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ؛ حَتَّى لَا يَنَامَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، فَإِنْ أَرَادَ النَّوْمَ أَوْ الْأَكْلَ فَلْيَتَوَضَّأْ أَوَّلًا وَضُوءَ الصَّلَاةِ فَذَلِكَ سُنَّةٌ. قَالَ ابْنُ عَمَرَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ»^(١).

وَلَكِنْ قَدْ وَرَدَتْ فِيهِ رَخَصَةٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنَامُ جُنُبًا لَمْ يَمْسَسْ مَاءً»^(٢).

وَمَعَهَا عَادَ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَمْسَحْ وَجْهَ فِرَاشِهِ أَوْ لِيَنْقُضْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا حَدَّثَ عَلَيْهِ بَعْدَهُ^(٣)، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَحِلِّقَ أَوْ يَقْلَمَ أَوْ يَسْتَحْدَّ أَوْ يَخْرِجَ الدَّمَ أَوْ يَبَيِّنَ مِنْ نَفْسِهِ جُزْءًا وَهُوَ جُنُبٌ، إِذْ تُرَدُّ إِلَيْهِ سَائِرُ أَجْزَائِهِ فِي الْآخِرَةِ فَيَعُودُ جُنُبًا، وَيَقَالُ: إِنْ كُلَّ شَعْرَةٍ تَطَالَبَ بِجَنَابَتِهَا.

وَمِنَ الْأَدَابِ الَّا يَغْزَلَ^(٤)، بَلْ لَا يَسْرَحْ إِلَّا إِلَى عَمَلٍ الْحَرْثُ وَهُوَ الرَّجْمُ، «فَمَا مِنْ نَسَمَةٍ قَدَّرَ اللَّهُ كَوْنَهَا إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ» هَكَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٥).

فَإِنْ عَزَلَ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِبَاحَتِهِ وَكَرَاهَتِهِ عَلَى أَرْبَعَةٍ^(٦) مَذَاهِبٍ؛ فَمِنْ مُبَيِّحٍ مُطْلَقًا بِكُلِّ حَالٍ، وَمِنْ مُحَرَّمٍ بِكُلِّ حَالٍ، وَمِنْ قَائِلٍ: يُحَلُّ بِرِضَاهَا وَلَا يَحِلُّ دُونَ رِضَاهَا، وَكَأَنَّ هَذَا الْقَائِلَ يُجَرِّمُ الْإِيذَاءَ دُونَ الْعَزْلِ، وَمِنْ قَائِلٍ: يَبَاحُ فِي الْمَمْلُوكَةِ دُونَ الْحُرَّةِ.

وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا: أَنْ ذَلِكَ مُبَاحٌ.

(١) ع: «متفق عليه من حديثه أن عمر سأل، لا أن عبد الله هو السائل».

(٢) ع: «رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه. وقال يزيد بن هارون: إنه وهم، ونقل البيهقي عن الحافظ الطعن فيه، قال: وهو صحيح من جهة الرواية».

(٣) أي: لتلا يكون قد دخل فيه حية أو عقرب أو غيرهما من المؤذيات وهو لا يشعر.

(٤) العزل: أن يجماع الرجل حليلته فإذا قارب الإنزال نزع وأنزل خارج الفرج.

(٥) ع: «متفق عليه من حديث أبي سعيد».

(٦) في الأصل «أربع» والصواب ما أثبتناه.

وأما الكراهية: فإنها تطلق لنهي التحريم، ونهي التنزيه، ولترك الفضيلة، فهو مكروه بالمعنى الثالث، أي: فيه ترك فضيلة، كما يقال: يُكره للقاعد في المسجد أن يقعد فارغاً لا يشتغل بذكر أو صلاة، ويكره للحاضر في مكة مقياً بها ألا يحج كل سنة.

والمراد بهذه الكراهية: ترك الأولى والفضيلة فقط، وهذا ثابت لما بيناه من الفضيلة في الولد، ولما روي عن النبي ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَجَامِعُ أَهْلَهُ فَيَكْتُبُ لَهُ بِجَمَاعِهِ أَجْرَ وَلَدٍ ذَكَرَ قَاتِلٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقِيلَ:»^(١)

وإنما قال ذلك؛ لأنه لو وَلِدَ له مثل هذا الولد لكان له أجر التسبب إليه، مع أن الله تعالى خالفه ومُحِبِّيه ومُؤَيِّدِيهِ عَلَى الجهاد، والذي إليه من التسبب فقد فعله، وهو الوقاع، وذلك عند الإماء في الرَّحِمِ.

وإنما قلنا: لا كراهة بمعنى التحريم والتنزيه؛ لأن إثبات النهي إنما يمكن بنص أو قياس على منصوص، ولا نص ولا أصل يُقاس عليه، بل هاهنا أصل يُقاس عليه وهو ترك النكاح أصلاً، أو ترك الجماع بعد النكاح، أو ترك الإنزال بعد الإيلاج، فكل ذلك تركٌ للأفضل وليس بارتكاب نهي.

ولا فرق إذ الولد يتكون بوقوع النطفة في الرحم، ولها أربعة أسباب: النكاح، ثم الوقاع، ثم الصبر إلى الإنزال بعد الجماع، ثم الوقوف لينصب المنى في الرحم. وبعض هذه الأسباب أقرب من بعض، فالامتناع عن الرابع كالامتناع عن الثالث، وكذا الثالث كالثاني، والثاني كالأول، وليس هذا كالإجهاض^(٢) والوادة؛ لأن ذلك جنابة على موجود حاصل، وله أيضاً مراتب.

(١) ع: «لم أجده له أصلاً».

(٢) يطلق الإجهاض في اللغة على صورتين: إلقاء الحمل ناقص الحلق، أو ناقص المدة سواء من المرأة أو غيرها. والإطلاق اللغوي يصدق على ذلك، سواء أكان الإلقاء بعمل فاعل أم تلقائياً. ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة «إجهاض» عن هذا المعنى، وكثيراً ما يعبرون عن الإجهاض بمصادفته. كالإسقاط والإلقاء والطرح والإملاص.

وأول مراتب الوجود: أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بهاء المرأة وتستعدّ لقبول الحياة، وإفساد ذلك جنابة، فإن صارت مُضغَّةً وَعَلَقَةً كانت الجنابة أفحش، وإن نُفخ فيه الروح واستوت الخِلْقَةُ ازدادت الجنابة تفاحشًا، ومتتهى التفاحش في الجنابة بعد الانفصال حيًا.

وإنما قلنا: مبدأ سبب الوجود من حيث وقوع المني في الرحم لا من حيث الخروج من الإحليل^(١)؛ لأن الولد لا يتخلق من مني الرجل وحده بل من الزوجين جميعًا: إما من مائه ومائها، أو من مائه ودم الحيض.

قال بعض أهل التشريع: إن المضغة تخلق بتقدير الله من دم الحيض، وإن الدم منها كاللبن من الرائب، وإن النطفة من الرجل شرط في خُثور دم الحيض^(٢) وانعقاده كالإِنْفَحَةَ لِلْبُن^(٣)، إذ بها ينعقد الرائب، وكيفما كان فهاء المرأة ركن في الانعقاد فيجري الماء من مجرى الإيجاب والقبول في الوجود الحكمي في العقود، فَمَنْ أوجب ثم رجع قبل القبول لا يكون جائزًا على العقد بالنقض والفسخ، ومهما اجتمع الإيجاب والقبول كان الرجوع بعده رفعاً وفسخاً وقطعاً، وكما أن النطفة في الفقار لا يتخلق منها الولد فكذا بعد الخروج من الإحليل ما لم يمتزج بهاء المرأة ودمها، فهذا هو القياس الجلي^(٤).

فإن قلت: فإن لم يكن العزل مكروهاً من حيث إنه دفع لوجود الولد فلا يبعد أن يكره لأجل النية الباعثة عليه، إذ لا

(١) مخرج البول.

(٢) غِلْظَه.

(٣) شيء يستخرج من عن العجل أو الجدي - قبل أن يطعم غير اللبن - أصفر يُعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلب كالجين، قال بعض الفقهاء: يشترط في طهارة الإنفحة ألا تطعم السخلة غير اللبن وإلا فهي نجسة.

(٤) القياس الجلي. ما علم فيه نفي الفارق بين الأصل والفرع قطعاً، كقياس الأمة على العبد في أحكام العتق، فيعلم قطعاً أن الذكورة والأنوثة فيها مما لم يعتبره الشارع فيها. والقياس الخفي: ما يظن نفي الفارق فيه بينها، كقياس النبيذ على الخمر في الحرمة، إذ يجوز أن يكون تحريم الخمر لخصوصيتها لا لإسكارها. منح الجليل (٨/ ٣٤١).

يبحث عليه إلا نية فاسدة فيها شيء من شوائب الشرك الحفي فأقول: النيات الباعثة على العزل خمس:

الأولى: في السراي وهو حفظ الجملك عن الهلاك باستحقاق العتاق، وقصد استبقاء الجملك بترك الإعتاق ودفع أسبابه ليس بمنهي عنه.

الثانية: استبقاء جمال المرأة وسمنها لدوام التمتع، واستبقاء حياتها خوفاً من خطر الطلّق، وهذا أيضاً ليس بمنهيّا عنه.

الثالثة: الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد والاحتراز من الحاجة إلى التعب في الكسب ودخول مداخل السوء، وهذا أيضاً غير منهي عنه؛ فإن قلة الحرج مُعينٌ على الدين، نعم، الكمال والفضل في التوكل والثقة بضيان الله حيث قال: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود: ٦]. ولا جرم فيه سقوط عن ذروة الكمال وترك الأفضل، ولكن النظر إلى العواقب وحفظ المال وادخاره مع كونه مناقضاً للتوكل لا نقول: إنه منهي عنه.

الرابعة: الخوف من الأولاد الإناث لما يُعتقد في تزويجهن من المعرة كما كانت من عادة العرب في قتلهم الإناث، فهذه نية فاسدة لو تُرك سببها أصلّ النكاح أو أصل الوقاع أثمٌ بها لا بترك النكاح والوطء، فكذا في العزل، والفساد في اعتقاد المعرة في سنة رسول الله ﷺ أشدُّ، وينزل منزلة امرأة تركت النكاح استنكافاً من أن يعلوها رجلٌ فكانت تشبه بالرجال، ولا ترجع الكراهة إلى عين ترك النكاح.

الخامسة: أن تمتنع المرأة لتعزها ومبالغتها في النظافة والتحرز من الطلّق والنفس والرّضاع، وكان ذلك عادة نساء الخوارج لمبالغتهن في استعمال المياه، حتى كن يقضين صلوات أيام الحيض، ولا يدخلن الخلاء إلا عراة، فهذه بدعة تخالف السنة، فهي نية فاسدة؛ واستأذنت واحدة منهن على عائشة رضي الله عنها لما قدمت البصرة فلم تأذن لها. فيكون القصد هو الفاسد دون منع الولادة.

فإن قلت: فقد قال النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ النِّكَاحَ خَفَاةَ الْعِيَالِ فَلَيْسَ مِنَّا» ثَلَاثًا^(١).

قلت: فالعزل ترك النكاح. وقوله: «لَيْسَ مِنَّا» أي: ليس موافقاً لنا على سُنَّتِنَا وطَرِيقَتِنَا، وَسُنَّتُنَا فِعْلُ الْأَفْضَلِ.

فإن قلت: فقد قال ﷺ في العزل: «ذَلِكَ الْوَادُ الْحَفِيُّ» وقرأ: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨] وهذا في الصحيح^(٢).

قلنا: وفي الصحيح أيضاً أخبارٌ صحيحةٌ في الإباحة^(٣).

وقوله: «الْوَادُ الْحَفِيُّ» كقوله: «الشُّرْكُ الْحَفِيُّ». وذلك يوجب كراهةً لا تحريماً.

فإن قلت: فقد قال ابنُ عباسٍ: «العزل هو الوادُ الأصغر»، فإن الممنوع وجوده به هو الموءودة الصغرى.

قلنا: هذا قياس منه لدفع الوجود على قطعه، وهو قياس ضعيف، ولذلك أنكره عليه عليٌّ رضي الله عنه، لما سمعه قال: ولا تكون

موءودة إلا بعد سبع، أي بعد الأخرى سبعة أطوار، وتلا الآية الواردة في أطوار الخلق وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا

الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْوَءٍ مِنْ طِينٍ﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿١٢﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَدْنَيْنَاهُ خَلْقًا﴾ [المؤمنون: ١٢-١٤]. أي:

نفخنا فيه الروح، ثم تلا قوله تعالى في الآية: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨].

وإذا نظرت إلى ما قدمناه في طريق القياس والاعتبار، ظهر لك تفاوت منصب علي وابن عباس رضي الله عنهما في الغوص على

(١) تقدم في أوائل النكاح.

(٢) ع: «أخرجه مسلم من حديث جذاعة بنت وهب».

(٣) ع: «أحاديث إباحة العزل رواها مسلم من حديث أبي سعيد: أنهم سألوه عن العزل فقال: لا عليكم ألا تفعلوه. ورواه النسائي من حديث أبي صرة.

وللشيباني من حديث جابر: كنا على عهد رسول الله ﷺ. زاد مسلم: فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا وللنسائي من حديث أبي هريرة: سئل عن العزل فقيل: اليهود تزعم أنها الموءودة الصغرى، فقال: كذب يهود. قال البيهقي: رواية الإباحة أكثر وأحفظ».

المعاني ودرك العلوم، كيف وفي المتفق عليه في الصحيحين عن جابر أنه قال: «كُنَّا نَعْرِزُ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ». وفي لفظ آخر: «كُنَّا نَعْرِزُ قَبْلَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَأْ»^(١).

وفيه أيضًا عن جابر أنه قال: إن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن لي جارية خادمتنا وساقيتنا في النخل وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل، فقال عليه الصلاة والسلام: «اغْرِزْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»، فلبث الرجل ما شاء الله ثم أتاه فقال: إن الجارية قد حملت، فقال: «قَدْ قُلْتُ: سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا». كل ذلك في الصحيحين^(٢).

الحادي عشر: في آداب الولادة وهي خمسة:

الأول: ألا يكثر فرحُه بالذَّكر وحزنُه بالأنثى، فإنه لا يدري الخيرَ له في أيِّها، فكم من صاحب ابن يتمنى ألا يكون له، أو يتمنى أن يكون بنتاً، بل السلامة منهن أكثرُ والثواب فيهن أجزلُ قال ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ابْنَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَدَّاهَا فَأَحْسَنَ عِدَّاهَا، وَأَسْبَغَ عَلَيْهَا مِنَ النُّعْمَةِ الَّتِي أَسْبَغَ اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَتْ لَهُ مِثْمَةٌ وَمِيسِرَةٌ مِنَ النَّارِ إِلَى الْجَنَّةِ»^(٣).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُدْرِكُ ابْنَتَيْنِ يُحْسِنُ إِلَيْهِمَا مَا صَحِبَتْهُمَا إِلَّا أَدْخَلْنَاهُ الْجَنَّةَ»^(٤). وقال أنس: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ ابْنَتَانِ أَوْ أُخْتَانِ فَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا مَا صَحِبَتْهُمَا كُنْتُ أَنَا وَمَوْفِي الْحَبْوَةِ كَهَاتَيْنِ»^(٥).

(١) ع: «هو كما ذكر متفق عليه، إلا أن قوله (فلم ينهها) انفرد بها مسلم».

(٢) ع: «ذكر المصنف أنه في الصحيحين، وليس كذلك، وإنما انفرد به مسلم».

(٣) ع: «أخرجه الطبراني في الكبير، والخرائطي في مكارم الأخلاق من حديث ابن مسعود بسند ضعيف».

(٤) ع: «أخرجه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الإسناد».

(٥) ع: «رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق بسند ضعيف. ورواه الترمذي بلفظ. من حال جاريتين. وقال: حس عريب».

وقال أنس: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ خَرَجَ إِلَى سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ فَأَشْتَرَى شَيْئًا فَحَمَلَهُ إِلَى بَيْتِهِ فَحَصَّ بِهِ الْإِنَانَتِ دُونَ الذُّكُورِ نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَمَنْ نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ لَمْ يُعَذِّبْهُ»^(١).

وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَمَلَ طُرْفَةً مِنَ السُّوقِ إِلَى عِيَالِهِ فَكَأَنَّمَا حَمَلَ إِلَيْهِمْ صَدَقَةً حَتَّى يَضَعَهَا فِيهِمْ، وَلَيْسَ دُونَ الْإِنَانَتِ قَبْلَ الذُّكُورِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ قَرَحَ أَتَى فَكَأَنَّمَا بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَمَنْ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ حَرَّمَ اللَّهُ بَذَنَهُ عَلَى النَّارِ»^(٢).

وقال أبو هريرة: قال ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ أَوْ أَخَوَاتٍ فَصَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهِنَّ»^(٣) وَصَرَّاهُنَّ - أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَةِ إِيَّاهُنَّ» فقال رجل: واثنان يا رسول الله؟ قال «وَاثْنَانِ؟» فقال رجل أو واحدة؟ فقال «وَوَاحِدَةٌ»^(٤).

الأدب الثاني: أن يُؤدَّن في أذن الولد: روى رافع عن أبيه قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَدَّنَ فِي أُذُنِ الْحُسَيْنِ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ»^(٥).

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ وَلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأَدَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى وَأَقَامَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى رُفِعَتْ عَنْهُ أُمُّ الصَّبِيانِ»^(٦).

ويستحب أن يلقنوه أول انطلاق لسانه: لا إله إلا الله؛ ليكون أوَّل حديثه، والختان في اليوم السابع ورد به خبر^(٧).

(١) ع: «أخرجه الخرائطي بسند ضعيف».

(٢) ع: «أخرجه الخرائطي بسند ضعيف جدا، وأخرجه ابن عدي في الكامل. وقال ابن الجوزي: حديث موضوع».

(٣) اللأواء: الشدة والجوع وتعذر الكسب وسوء الحال.

(٤) ع: «رواه الخرائطي واللفظ له، والحاكم ولم يقل: (أو أخوات)، وقال: صحيح الإسناد».

(٥) ع: «أخرجه أحمد واللفظ له، وأبو داود والترمذي وصححه، إلا أنها قالوا (الحسن) مكبراً وضعفه ابن القطان».

(٦) ع: «أبو يعلى الموصلي وابن السني في اليوم والليلى، والبيهقي في شعب الإيمان من حديث الحسين بن علي بسند ضعيف».

وأم الصبيان: قيل، هي التابع من الجن. وقيل: الريح التي تعرض لهم، فربما عُثِيَ عليهم منها.

(٧) ع: «رواه الطبراني في الصغير من حديث جابر بسند ضعيف: أن رسول الله ﷺ عَنَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَخَتَنَهَا لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ. وإسناده ضعيف. واختلف

في إسناده فقيل: عبد الملك بن إبراهيم بن زهير عن أبيه عن جده».

الأدب الثالث: أن تسميه اسماً حسناً؛ فذلك من حق الولد وقال ﷺ: «إِذَا سَمَّيْتُمْ فَعَبِّدُوا»^(١). وقال عليه الصلاة والسلام: «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»^(٢) وقال: «سَمُّوا بِأَسْمِي وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي»^(٣).

قال العلماء: كان ذلك في عصره ﷺ إذ كان يُنادى: يا أبا القاسم. والآن فلا بأس، نعم لا يُجمع بين اسمه وكُنْيته، وقد قال ﷺ: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ أَسْمِي وَكُنْيَتِي»^(٤). وقيل: إن هذا أيضاً كان في حياته، وتسمى رجلٌ أبا عيسى فقال النبي: «إِنَّ عِيسَى لَا أَبَ لَهُ»^(٥). فيكره ذلك.

والسُّقْطُ يَنْفِي أَنْ يُسَمَّى. قال عبد الرحمن بن يزيد بن معاوية: بلغني أن السُّقْطَ يصرخ يوم القيامة وراء أبيه فيقول: أنت ضيعتني وتركتني لا اسم لي؛ فقال عمر بن عبد العزيز: كيف وقد لا يدري أنه غلامٌ أو جارية؟ فقال عبد الرحمن: من الأسماء ما يجمعها كحمزة وعارة وطلحة وعتبة، وقال ﷺ: «نَکُم تَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِنَا وَأَسْمَاءِ آبَائِنَا، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ»^(٦).

ومن كان له اسم يكره يستحب تبديله، أبدل رسول الله ﷺ اسمَ العاص بعبد الله^(٧).

(١) ع: «رواه الطبراني من حديث عبد الملك بن أبي زهير عن أبيه معاذ، وصححه إسناده، والبيهقي من حديث عائشة.

أي إذا أردتم تسمية نحر ولد سمي به يا فيه عبودية لله تعالى كعبد الله وعبد الرحمن. فيض القدير (١/ ٣٨٥).

(٢) ع: «أخرجه مسلم من حديث ابن عمر».

(٣) ع: «متفق عليه من حديث جابر. وفي لفظ: تسموا».

(٤) ع: «رواه أحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة، ولأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان من حديث جابر: من سمي باسمي فلا يكتن بكنتي، ومن تكتن بكنتي فلا يسمى باسمي».

(٥) ع: «أخرجه أبو عمر النوفلي في كتاب معاشرته الأهلين من حديث ابن عمر بسند ضعيف، ولأبي داود: أن عمر ضرب ابناً له تسمى أبا عيسى، وأنكره على المتغيرة بن شعبة كتبه بأبي عيسى، فقال: رسول الله ﷺ كنان، وإسناده صحيح».

(٦) ع: «أخرجه أبو داود من حديث أبي الدرداء. قال النووي: بإسناد جيد، وقال البيهقي: إنه مرسل».

(٧) ع: «رواه البيهقي من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبدي بسند صحيح».

وكان اسم زينب برة، فقال عليه السلام: «تُرَكِّي نَفْسَهَا» فساها زينب^(١).

وكذلك ورد النهي في تسمية أفلح ويسار ونافع وبركة؛ لأنه يقال: أُنِمَّ بركة؟ فيقال: لا^(٢).

الرابع: العقيقة عن الذكر بشاتين، وعن الأنثى بشاة ذكرًا كان أو أنثى، وروى عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ أمر في الغلام أن يُعَقَّ بشاتين مكافئتين، وفي الجارية بشاة^(٣). وروي: أنه عَقَّ عن الحسن بشاة^(٤).

وهذا رخصة في الاختصار على واحدة وقال عليه السلام: «نَمَحَ الْغُلَامُ عَقِيْقَتَهُ فَأَمْرِي بِقَوْلِ أَهْلِهِ دَمًا وَأَمْرِي بِقَوْلِ أَهْلِ الْأُذَى»^(٥).

ومن السنة أن يتصدق بوزن شعره ذهبًا أو فضة؛ فقد ورد فيه خير: أنه عليه السلام أمر فاطمة رضي الله عنها يوم سابع حسين أن تحلِقَ شَعْرَهُ وتصدق بزنة شَعْرِهِ فِضَّةً^(٦). قالت عائشة رضي الله عنها: «لا يكسر للعقيقة عظم».

الخامس: أن يجنكه بتمرة أو حلاوة وروي عن أساء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: «وَلَدْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّيْبِرِ بِقُبَاءَ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعْتُهُ فِي حَجَرِهِ ثُمَّ دَعَا بِتَمْرَةٍ فَمَضَغَهَا ثُمَّ تَفَلَ فِي فِيهِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ اللَّهِ

(١) ع: «متفق عليه من حديث أبي هريرة».

(٢) ع: «أخرجه مسلم من حديث سمرة بن جندب، إلا أنه جعل مكان بركة رباحا، وله من حديث جابر: أراد النبي ﷺ أن ينهى أن يسمى بعل وبركة... الحديث».

(٣) ع: «أخرجه الترمذي وصححه».

(٤) ع: «أخرجه الترمذي من حديث علي، وقال: ليس إسناده متصل، ووصله الحاكم، إلا أنه قال: (حسن). ورواه أبو داود من حديث ابن عباس إلا أنه قال: (كشاه)».

(٥) ع: «أخرجه البخاري من حديث سليمان بن عامر الضبي».

(٦) ع: «أخرجه الحاكم وصححه من حديث علي، وهو عند الترمذي منقطع بلفظ: (حسن) وقال: ليس إسناده متصل، ورواه أحمد من حديث أبي رافع».

ﷺ، ثم حَنَّكَ بتمرّة ثم دعا له وَرَكَ عليه، وكان أول مولودٍ وُلِدَ في الإسلام، ففرحوا به فرحاً شديداً؛ لأنهم قيل لهم: إن اليهود قد سحرتكم فلا يؤلد لكم^(١).

الثاني عشر: في الطلاق:

وليعلم أنه مباح، ولكنه أبغض المباحات إلى الله تعالى، وإنها يكون مباحاً إذا لم يكن فيه إيذاءٌ بالباطل، ومهما طلقها فقد آذاها، ولا يباح إيذاء الغير إلا بجنابة من جانبها أو بضرورة من جانبها، قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ أُلْعَنْتُكُمْ فَلَا تَبْتَغُوا عَلَيْنَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤] أي: لا تطلبوا حيلةً للفراق وإن كرهها أبوه فليطلقها.

قال ابن عمر رضي الله عنه: كان تحمي امرأةً أحبها، وكان أبي يكرهها ويأمرني بطلاقها، فراجعت رسول الله ﷺ فقال: «يَا ابْنَ عُمَرَ طَلِّقْ امْرَأَتَكَ»^(٢) فهذا يدل على أن حق الوالد مقدم، ولكن والد يكرهها - لا لغرض فاسد - مثل عمر، ومهما آذت زوجها وبَدَتْ^(٣) على أهلها فهي جانيئة، وكذلك مهما كانت سيئة الخلق أو فاسدة الدين.

قال ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْرُجْ رَجُلًا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَنِيحَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١]: «مهما بَدَتْ على أهلها وآذت زوجها فهو فاحشة». وهذا أريد به في العدة ولكنه تنبيه على المقصود.

وإن كان الأذى من الزوج فلها أن تفتدي ببذل مال، ويكره للرجل أن يأخذ منها أكثر مما أعطى؛ فإن ذلك إجحافٌ بها وتحاملٌ عليها وتجارة على البُضْعِ^(٤) قال تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْمَا فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾ [القرة: ٢٢٩]، فَرَدَّ ما أَخَذَتْهُ فَمَا دُونَهُ لَاتَّقِ بِالْفِدَاءِ.

(١) ع: «مفق عليه».

(٢) ع: «رواه أصحاب السنن، وقال الترمذي: حسن صحيح».

(٣) أي: فاحشة اللسان.

(٤) الفَرَج.

فإن سألت الطلاق بغير ما بأس فهي آتمة، قال ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقَهَا مِنْ غَيْرِ مَا بَأَسَ لَمْ تَرْخِ زَائِحَةً الْجَنَّةِ». وفي لفظ آخر: «فَالْجَنَّةُ عَلَيْهَا حَرَامٌ»^(١). وفي لفظ آخر: أنه عليه السلام قال: «الْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُتَافِقَاتُ»^(٢). ثم ليراع الزوج في الطلاق أربعة أمور:

الأول: أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه؛ فإن الطلاق في الحيض أو الطهر الذي جَامَعَ فيه يذعي حرام وإن كان واقعاً؛ لما فيه من تطويل العدة عليها؛ فإن فَعَلَ ذلك فليراجعها؛ طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ زَوْجَتَهُ فِي الْحَيْضِ فَقَالَ ﷺ لِعُمَرَ: «مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، فَبَلَّغْتُكِ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»^(٣). وإنما أَمَرَهُ بالصبر بعد الرجعة طهرين؛ لئلا يكون مقصود الرجعة الطلاق فقط.

الثاني: أن يقتصر على طَلَقٍ واحدة فلا يجمع بين الثلاث؛ لأن الطلقة الواحدة بعد العدة تفيد المقصود، ويستفيد بها الرجعة إن ندم في العدة وتجديد النكاح إن أراد بعد العدة، وإذا طلق ثلاثاً ربما ندم فيحتاج إلى أن يتزوجها مُحَلِّلٌ وإلى الصبر مدة، وعقد المُحَلِّلِ منهياً عنه، ويكون هو الساعي فيه ثم يكون قلبه معلقاً بزوجة الغير وتطليقه أعني زوجة المُحَلِّلِ بعد أن زوج منه، ثم يورث ذلك تغييراً من الزوجة، وكل ذلك ثمرة الجُمُعِ^(٤)، وفي الواحدة كفاية في المقصود من غير محذور، ولست أقول: الجمع حرام لكنه مكروه بهذه المعاني، وأعني بالكراهة: تركه النظر لنفسه.

(١) ع: «رواه أبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وابن حبان من حديث ثوبان».

(٢) ع: «رواه النسائي من حديث أبي هريرة، وقال: لم يسمع الحسن من أبي هريرة. قال: ومع هذا لم أسمع إلا من حديث أبي هريرة. قلت: رواه الطبراني من حديث عتبة بن عامر بسند ضعيف».

(٣) ع: «متفق عليه من حديث ابن عمر».

(٤) أي الجمع بين الطلقات الثلاث.

الثالث: أن يتلطف في التعامل بتطبيقها من غير تعنيف واستخفاف، وتطيب قلبها بهدية على سبيل الإمتاع والجبر لما فجعها به من أذى الفراق. قال تعالى: ﴿وَمَثُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. وذلك واجب مهما لم يُسَمَّ لها مهرٌ في أصل النكاح.

كان الحسن بن علي عليه السلام مطلقاً ومكاحاً، وَرَجَّةَ ذات يوم بعض أصحابه لطلاق امرأتين من نسائه وقال: قل لهما: اعتدا. وأمره أن يدفع إلى كل واحدة عَشْرَةَ آلاف درهم، ففعل، فلما رجع إليه قال: ماذا فعلتا؟ قال: أما إحداهما فنكست رأسها وتنكست، وأما الأخرى فبكت وانتحبت وسمعتها تقول: متاعٌ قليل من حبيب مفارق، فأطرق الحسن وترحم لها وقال: لو كنت مراجعاً امرأة بعدما فارقتها لراجعتها.

ودخل الحسن ذات يوم على عبد الرحمن بن الحارث بن هشام - فقيه المدينة ورئيسها - ولم يكن له بالمدينة نظير وبه ضربت المثل عائشة عليها السلام حيث قالت: «لو لم أسر مسيري ذلك لكان أحبَّ إليَّ من أن يكون لي ستة عشر ذكراً من رسول الله ﷺ مثل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام».

فدخل عليه الحسن في بيته، فعظمه عبد الرحمن وأجلسه في مجلسه وقال: ألا أرسلت إليَّ فكننت أجيبك؟ فقال: الحاجة لنا. قال: وما هي؟ قال: جئتكم خاطباً ابتك. فأطرق عبد الرحمن، ثم رفع رأسه وقال: والله ما على وجه الأرض أحد يمشي عليها أعزَّ عليَّ منك، ولكنك تعلم أن ابنتي بضعة مني، يسوءني ما ساءها ويسرني ما سرها، وأنت مطلق، فأخاف أن تطلقها، وإن فعلت خشيتُ أن يتغير قلبي في حبك، وأكره أن يتغير قلبي عليك، فأنت بضعة من رسول الله ﷺ فإن شرطتُ ألا تطلقها رَزَجْتُكَ. فسكت الحسن وقام وخرج، وقال بعض أهل بيته: سمعته وهو يمشي ويقول: ما أراد عبد الرحمن إلا أن يجعل ابنته طوقاً في عنقي.

وكان علي عليه السلام يضرجر من كثرة تطلقه، فكان يعتذر منه على المنبر ويقول في خطبته: «إِنْ حَسَنًا مُطْلَقًا فَلَا تُنْكِحُوهُ». حتى قام رجل من هَمْدَانَ فقال: والله يا أمير المؤمنين، لَنُنْكِحَنَّ ما شاء، فإن أحب أمسك وإن شاء ترك. فَسَرَ ذلك عليّاً

وقال:

لو كنتُ بواباً على باب جنَّةٍ لقلتُ لهُمُذَانِ ادخِلي بسلام

وهذا تنبيه على أن من طعن في حبيبه من أهل وولد بنوع حياء فلا ينبغي أن يوافق عليه، فهذه الموافقة القبيحة، بل الأدب المخالفة ما أمكن، فإن ذلك أسرُّ لقلبه وأوفى لباطن ذاته، والقصد من هذا بيان أن الطلاق مباح، وقد وعد الله الغنى في الفراق والنكاح جميعاً فقال: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ ذُلًّا وَمَا يَكُمُ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعْيِهِ﴾ [النساء: ١٣٠].

الرابع: ألا يفشي سرَّها لا في الطلاق ولا عند النكاح، فقد ورد في إفشاء سر النساء في الخبر الصحيح وعيدٌ عظيم^(١). ويروى عن بعض الصالحين أنه أراد طلاق امرأة، فقبل له: ما الذي يريئك فيها؟ فقال: العاقل لا يبتك سترَ امرأته، فلما طلقها قيل له: لم طلقتها؟ فقال: ما لي ولا امرأة غيري. فهذا بيان ما على الزوج.

القسم الثاني من هذا الباب النظر في حقوق الزوج عليها

والقول الشافي فيه: أن النكاح نوع رقيق، فهي رقيقة له، فعليها طاعة الزوج مطلقاً في كل ما طلب منها في نفسها مما لا معصية فيه، وقد ورد في تعظيم حق الزوج عليها أخبار كثيرة: قال ﷺ: «أَيُّهَا امْرَأَةُ مَأْتِ وَرُؤُوسُهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ»^(٢).

(١) ع: «رواه مسلم من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: إن أعظم الحيانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتقضي إليه ثم يفشي سرها».

(٢) ع: «أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب، وابن ماجه من حديث أم سلمة».

وكان رجل قد خرج إلى سفر وعَهْدَ إلى امرأته ألا تنزلَ من العُلُو إلى السفَل وكان أبوها في الأسفل، فمرض فأرسلت المرأة إلى رسول الله ﷺ تستأذن في النزول إلى أبيها، فقال ﷺ: «أُطِيعِي رَوْحَكَ» فأتت فاستأمرتَه فقال: «أُطِيعِي رَوْحَكَ» فذُفِنَ أبوها، فأرسل رسول الله ﷺ إليها يخبرها أن الله قد غفر لأبيها بطاعتها لزوجها^(١).

وقال ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتَ الْمَرْأَةُ حَتَمَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ رَوْحَهَا - دَخَلَتْ جَنَّةَ رَبِّهَا»^(٢). وأصناف طاعة الزوج إلى مباني الإسلام.

وذكر رسول الله ﷺ النساء فقال: «حَامِلَاتٌ وَالدَّائِتُ مُرْضِعَاتٌ وَرَجِيَّاتٌ بِأَوْلَادِهِنَّ لَوْ لَا مَا يَأْتِيَنَّ إِلَى أَرْوَاجِهِنَّ دَخَلَ مُصَلِّيَاتُهُنَّ الْجَنَّةَ»^(٣).

وقال ﷺ: «اطْلُعْتُ فِي النَّارِ إِذَا أَكْثَرَ أَهْلُهَا النِّسَاءَ» فقلن: لم يا رسول الله؟ قال: «يُكْثِرُونَ اللَّعْنَ، وَيَكْفُرُونَ الْعَشِيرَ»^(٤). يعني: الزوج المعاشر.

وفي خبر آخر: «اطْلُعْتُ فِي الْجَنَّةِ إِذَا أَقَلَّ أَهْلُهَا النِّسَاءَ فَقُلْتُ أَيْنَ النِّسَاءُ؟ قَالَ: شَعَلْنَهُنَّ الْأَمْحَرَانِ الدَّهَبُ وَالزَّعْفَرَانُ»^(٥). يعني: الحثي ومصبغات الثياب.

(١) ع: «أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أنس بسند ضعيف، إلا أنه قال: غفر لأبيها».

(٢) ع: «أخرجه ابن حبان من أبي هريرة».

(٣) ع: «أخرجه ابن ماجه والحاكم وصححه من حديث أبي أمامة دون قوله: (مرضعات) وهي عند الطبراني في الصغير».

(٤) ع: «متفق عليه من حديث ابن عباس».

(٥) ع: «أخرجه أحمد من حديث أبي أمامة بسند ضعيف، وقال (الحرير) بدل (الزعفران)، ولمسلم من حديث عزة الأشجعية: «ويل للنساء من الأحمرين: الذهب والزعفران». وسنده ضعيف. هكذا في جميع نسخ «تفريج أحاديث الإحياء» وحديث «ويل للنساء من الأحمرين: الذهب والزعفران» لم يجرحه مسلم، وإنما أخرجه أبو نعيم في «معركة الصحابة». فقلعه خطأ من النسخ؛ فقد قال المناوي في «فيض القدير» (٣٦٨/٦) عن هذا الحديث: «رواه أبو نعيم في الصحابة بهذا اللفظ... قال العراقي: سنده ضعيف».

وقالت عائشة رضي الله عنها: أنت فتاة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني فتاة أخطبت فأكره التزويج، فما حق الزوج على المرأة؟ قال: «لَوْ كَانَ مِنْ قَرْبِهِ» ^(١) إِلَى قَدَمَيْهِ صَبِيدٌ فَلَحَسَتْهُ مَا أَدَّتْ شُكْرُهُ» قالت: أفلا أسزوج؟ قال: «بَلَى، تَزَوَّجِي فَإِنَّهُ خَيْرٌ» ^(٢).

قال ابن عباس: أنت امرأة من خَنَعَمَ إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني امرأة أَيْمٌ ^(٣) وأريد أن أتزوج، فما حق الزوج؟ قال: «إِنَّ مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَةِ إِذَا أَرَادَهَا فَرَادَهَا عَنْ نَفْسِهَا وَهِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرٍ لَا تَعْتَمِدُ، وَمِنْ حَقِّهِ أَلَّا تُعْطِيَ شَيْئًا مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ كَانَ الْوِزْرُ عَلَيْهَا وَالْأَجْرُ لَهَا، وَمِنْ حَقِّهِ أَلَّا تَصُومَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلْتَ جَاعَتْ وَعَطِشْتَ وَلَمْ يَتَقَبَّلْ مِنْهَا، وَإِنْ خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ أَوْ تَتُوبَ» ^(٤).

وقال ﷺ: «لَوْ أُمِرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأُمِرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا» ^(٥).

وقال ﷺ: «أَقْرَبُ مَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ مِنْ وَجْهِ رَبِّهَا إِذَا كَانَتْ فِي قَعْرِ بَيْتِهَا، وَإِنَّ صَلَاتَهَا فِي صَحْنٍ دَارِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي الْمَسْجِدِ، وَصَلَاتُهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي صَحْنٍ دَارِهَا، وَصَلَاتُهَا فِي تَحْدِجِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا» ^(٦).

(١) مفرق شعر الرأس.

(٢) ع: «أخرجه الحاكم وصححه إسناده من حديث أبي هريرة، دون قوله (بلى تزوجي فإنه خير) ولم أره من حديث عائشة».

(٣) أي: لا زوج لي.

(٤) ع: «أخرجه البيهقي مقتصرًا على شطر الحديث، ورواه بنحوه من حديث ابن عمر، وفيه ضعف».

(٥) ع: «أخرجه الترمذي وابن حبان من حديث أبي هريرة... وكذلك رواه أبو داود من حديث قيس بن سعد، وابن ماجه من حديث عائشة، وابن حبان من حديث ابن أبي أوفى».

(٦) ع: «أخرجه ابن حبان من حديث ابن مسعود بأول الحديث دون آخره، وآخره رواه أبو داود مختصرًا من حديثه دون ذكر صحابي الدار. ورواه البيهقي من حديث عائشة باللفظ: ولأن تصلي في الدار خير لها من أن تصلي في المسجد. وإسناده حسن، ولا ابن حبان من حديث أم حبيد نحوه».

والمخدع: بيت في بيت، وذلك للستر؛ ولذلك قال عليه السلام: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ»^(١).

وقال أيضاً: «لِلْمَرْأَةِ عَشْرُ عَوْرَاتٍ، فَإِذَا تَزَوَّجَتْ سَرَّ الزَّوْجُ عَوْرَةً وَاحِدَةً، فَإِذَا مَاتَتْ سَرَّ الْقَبْرِ الْعَشْرَ عَوْرَاتٍ»^(٢).

فحقوق الزوج على الزوجة كثيرة، وأهمها أمران:

أحدهما: الصيانة والستر.

والآخر: ترك المطالبة بها وراء الحاجة، والتعفف عن كسبه إذا كان حراماً.

وهكذا كانت عادة النساء في السلف: كان الرجل إذا خرج من منزله يقول له امرأته أو ابنته: إِيَّاكَ وكسب الحرام فإنما

نصبر على الجوع والحر ولا نصبر على النار.

وهم رجل من السلف بالسفر ففكر جيرانه سفره، فقالوا لزوجته: لم ترضين بسفره ولم يدغ لك نفقة؟ فقالت: زوجي منذ عرفته عرفته أكلاً وما عرفته رزاقاً، ولي رب رزاق، يذهب الأكل ويبقى الرزاق.

وخطبت رابعة بنت إسماعيل أحمد بن أبي الحواري، ففكر ذلك؛ لما كان فيه من العبادة وقال لها: والله مالي همه في النساء لشغلي بحالي، فقالت: إني لأشغل بحالي منك وما لي شهوة، ولكن ورثت مالا جزيلاً من زوجي فأردت أن تنفقه على إخوانك، وأعرف بك الصالحين فيكون لي طريقاً إلى الله تعالى، فقال: حتى أستاذن أستاذي، فرجع إلى أبي سليمان الداراني، قال: وكان ينهائي عن التزويج ويقول: ما تزوج أحد من أصحابنا إلا تغير؛ فلما سمع كلامها قال: تزوج بها فإنها ولية الله هذا

(١) زينها في نظر الرجال، وقيل: نظر إليها ليغويها ويغوي بها.

(٢) ع: «رواه الترمذي وقال: حسن صحيح، وابن حبان، من حديث ابن مسعود».

(٣) ع: «أخرجه الحافظ أبو بكر محمد بن عمر الحفائي في تاريخ الطالين من حديث علي بسند ضعيف، للطبراني في الصغير من حديث ابن عباس: للمرأة ستران. قيل: وما هما؟ قال: الزوج والقبر».

كلام الصديقين. قال: فتزوجتها فكان في منزلنا كينٌ من جِصٍّ^(١) ففني من غسل أيدي المستعجلين للخروج بعد الأكل فضلاً عن غسل بالأشنان^(٢).

قال: وتزوجت عليها ثلاث نسوة فكانت تطعمني الطيبات وتطينني وتقول: اذهب بنشاطك وقوتك إلى أزواجك، وكانت رابعة هذه تُشبّه في أهل الشام برابعة العدوية بالبصرة.

ومن الواجبات عليها: ألا تفرط في ماله بل تحفظه عليه، قال رسول الله ﷺ: **لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَطْعِمَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا الرُّطَبَ مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي يُخَافُ فَسَادَهُ فَإِنْ أَطْعَمَتْ عَنْ رِضَاءِ كَانَ لَهَا مِثْلُ أَجْرِهِ، وَإِنْ أَطْعَمَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ وَعَلَيْهَا الْوُزْرُ**^(٣).

ومن حقها على الوالدين تعليمها حسن المعاشرة، وآداب العشرة مع الزوج، كما روي أن أسماء بنت خارجة الفزارية قالت لا يبتها عند الزوج: إنك خرجت من العُش الذي فيه درجت، فصرت إلى فراش لم تعرفه، وقرين لم تألفه، فكوني له أرضاً يكن لك ساء، وكوني له مهاداً يكن لك عياداً، وكوني له أمةً يكن لك عياداً، لا تُلَحِفي به فيقلّله^(٤)، ولا تباعدي عنه فينسالك، إن دنا منك فأقربي منه، وإن نأى فأبعدي عنه، واحفظي أنفه وسمعه وعينه، فلا يشمن منك إلا طيباً، ولا يسمع إلا

(١) الجبس وهو من مواد البناء.

(٢) شجر يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي.

(٣) ع: أخرجه أبو داود الطيالسي والبيهقي من حديث ابن عمر في حديث فيه: ولا تعطي من بيته شيئاً إلا بإذنه، فإن فعلت ذلك كان له الأجر وعليها الوزر. ولأبي داود من حديث سعد: قالت امرأة: يا رسول الله، إنا كل على آبائنا وأبنائنا وأزواجنا، فما يحل لنا من أموالهم؟ قال: الرطب تأكلنه وعهديته. وصحح الدارقطني في العلل أن سعداً هذا رجل من الأنصار ليس ابن أبي وقاص، واختاره ابن القطان، ولمسلم من حديث عائشة: إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجره بما كسب.

(٤) بمعنى: لا تلحين عليه فيهمرك.

حسناً، ولا ينظر إلا جيلاً.

وقال رجل لزوجته:

خذي العفو مني تستديمي مودتي ولا تنطقي في سوري^(١) حين أغضبُ
ولا تنقريني نقرَك الدفِّ مرةً فإنك لا تدرين كيف المُمِيبُ
ولا تُكثري الشكوى فتذهبَ بالهوى وبإسائك قلبي والقلوبُ تَقْلَبُ
فإن رأيتُ الحبَّ في القلب والأذى إذا اجتماعاً لم يلبثُ الحبُّ يذهبُ

فالقول الجامع في آداب المرأة من غير تطويل:

أن تكون قاعدة في قعر بيتها لازمة لمغزها، لا يكثر صعودها وإطلاعها، قليلة الكلام لجيرانها، لا تدخل عليهم إلا في حال يوجب الدخول، تحفظ بعلها في غيبته، وتطلب مسرته في جميع أمورها، ولا تحونه في نفسها وماله، ولا تخرج من بيتها إلا بإذنه، فإن خرجت بإذنه فمختفية في هيئة زينة، تطلب المواضع الخالية دون الشوارع والأسواق، محترزة من أن يسمع غريب صوتها أو يعرفها بشخصها، لا تتعرف إلى صديق بعلها في حاجتها، بل تتنكر على من تظن أنه يعرفها أو تعرفه، مهما صلاح شأنها وتدير بيتها، مقبلة على صلاتها وصيامها، وإذا استأذن صديق لبعلها على الباب وليس البعل حاضراً لم تستفهم ولم تعاوده في الكلام غيرة على نفسها وبعلها، وتكون قانعة من زوجها بما رزق الله، وتقدم حقه على حق نفسها وحق سائر أقاربها، منتظفة في نفسها، مستعدة في الأحوال كلها للتمتع بها إن شاء، مشفقة على أولادها، حافظة للستر عليهم، قصيرة اللسان عن سب الأولاد ومراجعة الزوج.

(١) شدة وحدي وهياج غضبي.

وقد قال ﷺ: «أَنَا وَامْرَأَةٌ سَفَعَاءُ الْحَدِيثِ»^(١) كَهَاتَيْنِ فِي الْحَجَّةِ: امْرَأَةٌ آمَتْ^(٢) مِنْ زَوْجِهَا وَحَبَسَتْ نَفْسَهَا عَلَى بَنَاتِهَا حَتَّى تَأْتُوا^(٣) أَوْ مَاتُوا^(٤).

وقال ﷺ: «حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ أَدَمِيَّ الْحَجَّةَ يَدْخُلُهَا قَبْلِي، غَيْرَ أَنِّي أَنْظُرُ عَنْ يَمِينِي فَإِذَا امْرَأَةٌ تُبَادِرُنِي إِلَى بَابِ الْحَجَّةِ فَأَقُولُ: مَا لِهَذِهِ تُبَادِرُنِي؟ فَيَقُولُ لِي: يَا مُحَمَّدُ، هَذِهِ امْرَأَةٌ كَانَتْ حَسَنَاءَ حِمْلَةٍ وَكَانَ عِنْدَهَا يَتَامَى لَهَا، فَصَبَرَتْ عَلَيْهِنَّ حَتَّى بَلَغَ أَمْرُهُنَّ الَّذِي بَلَغَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهَا ذَلِكَ»^(٥).

ومن آدابها: ألا تتفاخر على الزوج بجهاها ولا تزدرى زوجها لقبه. فقد روي أن الأصمعي قال: دخلت البادية فإذا أنا بامرأة من أحسن الناس وجهًا تحت رجل من أقبح الناس وجهًا، فقلت لها: يا هذه أترضين لنفسك أن تكوني تحت مثله؟ فقلت: يا هذا اسكت فقد أسأت في قولك، لعله أحسن فيما بينه وبين خالقه فجعلني ثوابه، أو لعل أسأت فيما بيني وبين خالقي فجعله عقوبي، أفلا أرضى بما رضي الله لي؟! فأسكتني.

وقال الأصمعي: رأيت في البادية امرأة عليها قميص أحمر وهي مختضبة ويدها سُبْحَةٌ، فقلت: ما أبعد هذا من هذا؟ فقالت:

وله مني جانب لا أضيقه
وللهو مني والبطالة

(١) متغير لون بشرتها من المشقة والضحك.

(٢) توفي زوجها فأصبحت أيتامًا لا زوج لها.

(٣) هكذا في النسخ المطبوعة، أما في «مس أبي داود»: «بانوا» قال في «عون المعبود»: أي: كبروا وحصلت لهم الإبادة. (١٤ / ٤١).

(٤) ع: «رواه أبو داود من حديث أبي مالك الأشجعي بسند ضعيف».

(٥) ع: «رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق من حديث أبي هريرة بسند ضعيف».

فعلمت أنها امرأة صالحة لها زوج تترين له.

ومن آداب المرأة: ملازمة الصلاح والانتقاض في غيبة زوجها، والرجوع إلى اللعب والانبساط وأسباب اللذة في حضور زوجها، ولا ينبغي أن تؤذي زوجها بحال.

روي عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتِي مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ قَاتِلِكَ اللَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ يُوْشِكُ أَنْ يُغَارِقَكَ الْبَنَاءُ»^(١).

وعما يجب عليها من حقوق النكاح إذا مات عنها زوجها ألا تحمد عليه أكثر من أربعة أشهر وعشر، وتتجنب الطيب والزينة في هذه المدة.

قالت زينب بنت أبي سلمة: دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان من حرب، فدعت بطيب فيه صفرة - خلوقة^(٢) أو غيره - ودهنت به جارية، ثم مسّت بعارضتها^(٣)، ثم قالت: والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدِثَ عَلَى مَيِّتٍ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٤).

ويلزمها لزوم مسكن النكاح إلى آخر العدة، وليس لها الانتقال إلى أهلها ولا الخروج إلا لضرورة.

ومن آدابها: أن تقوم بكل خدمة في الدار تقدر عليها، فقد روي عن أساء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنها قالت:

(١) ع: «رواه الترمذي وقال: حسن غريب، وابن ماجه».

(٢) نوع من الطيب أعظم أجزائه الزعفران.

(٣) جانب الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن.

(٤) ع: «متفق عليه».

تزوجني الزبير وما له في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير فريسه وناضجه^(١)، فكنت أغلفُ فرسه، وأكفيه مؤنته، وأسوِّسه، وأدقُّ النوى لناضحه وأعلفه، وأستقي الماء وأخرزُ غَربه^(٢)، وأعجن، وكنت أنقل النوى على رأسي من ثلثي قرسخ^(٣) حتى أرسل إليَّ أبو بكر بجارية فكفتني سياسة الفرس فكاننا أعتقني، ولقيني رسول الله ﷺ يوماً ومعه أصحابه والنوى على رأسي فقال ﷺ: «إخْ إخْ» لينبخ ناقته ويعملني خلفه، فاستحييت أن أسير مع الرجال، وذكرت الزبيرَ وغيرته وكان أغير الناس، فعرف رسول الله ﷺ أني قد استحييت، فمجثت الزبيرَ فحكيت له ما جرى، فقال: والله لحملك النوى على رأسك أشدَّ عليَّ من ركوبك معه^(٤).

تم كتاب آداب النكاح بحمد الله ومنه وصلى الله على كلِّ عبدٍ مصطفى



(١) ما ينقى عليه من الإبل.

(٢) أخيط دلو.

(٣) الفرسخ: ثلاثة أميال.

(٤) ع: «متفق عليه».

الفهرس

الموضوع

الصفحة

٥ مقدمة التحقيق
١١ ترجمة أبي حامد الغزالي
١٧ مقدمة الغزالي
١٩ الباب الاول: في الترغيب في النكاح والترغيب عنه
١٩ الترغيب في النكاح
٢٤ الترهيب عن النكاح
٢٥ آفات النكاح وفوائده
٤٥ أما آفات النكاح فثلاث
٥١ الباب الثاني: فيما يراعي حالة العقد من أحوال المرأة وشروط العقد
٦٥ الباب الثالث: في آداب المعاشرة وما يجري في دوام النكاح والنظر فيما على الزوج وفيما على الزوجة
٦٥ القسم الأول: النظر فيما على الزوج
٩٦ القسم الثاني: النظر في حقوق الزوج عليها

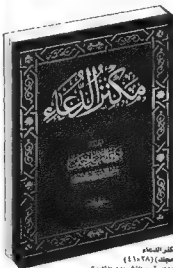
صدر حديثاً



اسكان الحديث
(كتاب هامة) (حديث)
دار الفاروق



ذواي الصالحين
من كلام سيد المرسلين (مجلد)
كتاب هامة (حديث) الامام النووي



مكنا الرياء
(مجلد) (١١٠٢٨)
اعطاء اسم النشر هذا الشارح



مودة المؤمنين
(مجلد) (مجلد) (مجلد) (مجلد)
كتاب الدين الاسلامي



التقوى يا حوال الموتى
واعور الآخرة
الزهد والارفاق القرطبي



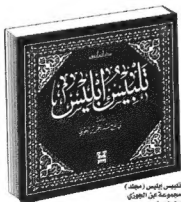
الزوائد
مجموعة كتب ابن القيم



الموارد المكنية
أحد رسائل ابن القيم المأثورة
مجموعة كتب ابن القيم - ابن القيم



نفعة المودود
أحد أحكام المودود (مجلد)
مجموعة كتب ابن القيم - ابن القيم



تأصيل الفوائد
مجموعة كتب ابن القيم
ابن القيم



الوافر السني
من الحكم العظيمة
مجموعة كتب ابن القيم - ابن القيم



سيف السجادة
القاسبي الحادي
القاسبي الحادي



الفَرْقَانُ
القاسبي الحادي
القاسبي الحادي



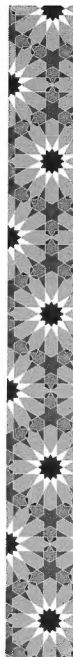
فهارس القلوب
والفصوص لعلام القلوب (مجلد)
الهدى والهدى
الهدى القاسبي الحادي



الكتب الكُتُب
القاسبي الحادي
القاسبي الحادي



مفاهيم القاسبي
القاسبي الحادي
القاسبي الحادي



آداب الزوجية

يقول تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: ٢١].

ويقول سبحانه: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنٌ وَخَفْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الْمَرْغُوبِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِعَقِبِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢].
ويدل القرآن الكريم والسنة النبوية على أن الزواج من سنن الله في الأرض، فعليها خلق آدم، ومن بعده اتبع أبناؤه سنته، والأزواج سبب وجود الأفراد، ومن الأفراد تتألف الأمم والشعوب، فهما حقيقة واحدة ظهرت في صورتين، وروح واحدة انبثت في جسدين، وبناء واحد أقيم بركتين، بل هما حقيقة الإنسانية الكاملة، وكل واحد منهما جزء لها، لو وجد وحده لما وجدت الإنسانية، ولو هدم بناء واحدتهما بعد وجوده لما بقيت لها بقية.

ومن أهم أركان هذه الحياة: سكون كل من الزوجين إلى الآخر، وإن سكون الزوج إلى زوجته وأنس الإنس يشقق نفسه وروحه وشريكه في جميع شئون حياته -لما يذهب بكل اضطراب ويزيل كل وحشة. وتحقق الزوجية بكامل معناها.

ومن أجل هذه الأهمية العظيمة للنكاح أو الزواج في الإسلام فقد جعل له الإسلام قواعد وشروطاً، وأدائياً وسنناً، ودعا الناس إلى الالتزام بقواعده والتأدب بأدابه، ويسعى حجة الإسلام الإمام الغزالي في هذا الكتاب «آداب النكاح» إلى تبیین بعض فضل النكاح وبعض آدابه في ضوء الكتاب والسنة النبوية. ويسر «دار الفاروق للاستشارات الثقافية» أن تقدم لقرائنا هذا الكتاب راجين من الله تعالى أن يكون نافعاً ومفيداً لهم.

Bibliotheca Alexandrina



0938462

7.577
119a
010